إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

"انعكاس المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية على التجربة السياسية لحركة حماس 2006-2014"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق **أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا** في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

Student's name:		ناهض زكي محمود جعرور	**اسم الطالب:**
Date:	2016-02-09	01 جمادى الأولى، 1437 هـ	**التاريخ:**
Signature:		ناهض جعرور	**التوقيع:**

البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
وجامعة الأقصى
برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية

انعكاس المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية على التجربة السياسية لحركة حماس (2006م-2014م)

إعداد
ناهض زكي جعرور

إشراف
د. أحمد جواد الوادية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية

2015م – 1437 هـ

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
Management & Politics Academy for Postgraduate Studies
مسـار النخبة

www.mpa.edu.ps
info@mpa.edu.ps

نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **ناهض زكي محمود جعرور**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**، وموضوعها:

"انعكاس المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية على التجربة السياسية لحركة حماس 2006-2014 "

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأحد 02 ربيع الأول 1437 هـ، الموافق 2015/12/13 م الساعة الثانية عشرة ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. أحمد جواد الوادية	مشرفاً ورئيساً	.....
د. خالد رجب شعبان	مناقشاً خارجياً	.....
أ. د. عبد الناصر محمد سرور	مناقشاً داخلياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية

أ.د. محمد إبراهيم المدهون

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
رئاسة الأكاديمية

فلسطين - غزة - شارع جمال عبد الناصر(الثلاثيني)
دوار الصناعة - بناية رقم 2070/84 ✉ 1421
+970 8 2821838
+970 8 2844470
+970 8 2861245

2012/67

بسم الله الرحمن الرحيم

"قالوا سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم"

صدق الله العظيم

سورة البقرة
آية 32

إهداء

إلي أمي الغالية ومهجة قلبي وعيناي اللتان أرى بهما، أطال الله في عمرها وأحسن خاتمتها...

إلي زوجتي الغالية حفظها الله، كل التقدير ...

إلي أخي مهدي ورفيق دربي وسر نجاحي ...

إلى الأخ الحبيب الغالي المهندس عماد العلمي حفظه الله...

إلى الأخ الحبيب والدكتور الفاضل اسماعيل رضوان...

إلي الشيخ الفاضل الحبيب رامي الدالي...

إلي الأخ الفاضل الحبيب أدهم البعلوجي حفظه الله...

إلي إخوتي وأخواتي والأهل والأقرباء والأصدقاء .. كل الحب والمودة .

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور الحبيب وأستاذي الفاضل أحمد الوادية على ما بذله من جهد مشكور خلال إشرافه على هذه الرسالة ومعاونته وتشجيعه لي، وتواصله الدائم من أجل تلافي الأخطاء والعقبات التي واجهتها خلال الدراسة، وتفهمه لبعض الظروف المحيطة.

وأتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور الفاضل عبد الناصر سرور والدكتور الفاضل خالد شعبان لموافقتهما على مناقشة هذه الدراسة وإثرائها بما هو نافع ومفيد والحكم عليها.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لكل الشخصيات التي قابلتها والتي لم تدخر جهداً في تزويدي بالمعلومات اللازمة والتحليلات التي ساعدتني في الدراسة.

وإلى كل الأحباب الذين ساعدوني في إنجاز هذه الرسالة.

الطالب

ناهض زكي جعرور

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة استعراض وتحليل (انعكاس المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية على التجربة السياسية لحركة حماس في خلال الفترة 2006م-2014م)، وهدفت إلى التعرف على التحديات الإقليمية والدولية التي اعترضت الحكومة التي تقودها حركة حماس، ومدى تأثيرها على الواقع الفلسطيني، وحاولت تبيان حجم الضغوطات والعقبات التي واجهتها "حماس" خلال تجربتها السياسية، الهادفة إلى إفشالها وإزاحتها عن المشهد السياسي بالرغم من فوزها في الانتخابات عام 2006م؛ كما سلطت الضوء على محددات وطبيعة العلاقات الإقليمية والدولية لحركة حماس في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، وتأثير موقفها السياسي على طبيعة علاقاتها الدولية، وتطرقت الدراسة لتبيان تأثير الانقسام السياسي الفلسطيني على حركة حماس، والمجتمع الفلسطيني، كما تطرقت إلى تقييم التجربة السياسية لحماس مبينة إنجازاتها وإخفاقاتها.

وقد استعانت الدراسة ببعض المناهج العلمية في الوصول إلى تحليل موضوعي لظاهرة محل البحث كالمنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النظم، لملائمتهم لهذا النوع من الدراسات.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن تجربة حركة حماس السياسية لم تكن تجربة طبيعية، ولا يمكن قياسها بنفس معايير تقييم التجارب الطبيعية، والمشاركات السياسية، بسبب واقع الاحتلال "الإسرائيلي"، والقيود المفروضة عليها، والعقبات والمعوقات والتحديات المحلية والإقليمية والدولية، وبالرغم من ذلك فقط كانت تجربة ناجحة نسبيا بالنسبة للمعايير التي كانت تحيط بها والواقع الذي فُرض عليها، وتوصلت الدراسة في النهاية إلى أن حركة حماس استطاعت إنشاء وتطوير شبكة من العلاقات الدولية بالرغم من الحصار عليها، وأنها تعاملت بانفتاح مع العلاقات السياسية الدولية وأبدت مرونة بذلك.

وجاءت الدراسة بمجموعة من التوصيات لكافة القوى المحلية والإقليمية والدولية كان أهمها ضرورة احترام الخيار "الديموقراطي" للشعب الفلسطيني وإفساح المجال للحركات الإسلامية من أجل المشاركة في العملية السياسية وعدم وضع العقبات أمامها، وعدم التدخل بشؤونها أو محاولة إفشالها، وضرورة إعطائها الفرصة للتغيير والإصلاح، وتقديم النموذج الإسلامي الراقي دون معوقات، كما أوصت الدراسة بضرورة إعادة تقييم وتطوير حركة حماس لعلاقاتها المحلية والدولية خصوصاً في ظل المتغيرات المتلاحقة .

Abstract

This study discussed the political experience of the Islamic Resistance Movement (Hamas) in light of the domestic, regional and international variables in the period between (2006 – 2014).

This study aimed to identify the domestic, regional and international challenges that faced the government led by Hamas, and its impact on the Palestinian stance.

The study has illustrated the size of the pressures and obstacles faced by Hamas during its political experience, which were designed to make it fail and dislodge from the political scene, despite of Hamas's landslide victory in the elections 2006.

Also, the study highlighted the limitations and the nature of regional and international relations of Hamas under the regional and international changes .Also, the impact of its political stance on the nature of its international relations.

The study touched the effect of the intra-Palestinian split on Hamas and the Palestinian society.

The study has evaluated the political experience of Hamas based on its achievements and failures.

The study has used the descriptive analytical approach in addition to the historical approach because this curriculum is appropriate for the current study.

The study's conclusion is that Hamas political experience was not natural ,and it can't be measured as perfect political experience because of the Israeli siege.

The Israeli occupation opposed limitations , obstacles , constraints, and sanctions on Hamas. Also, domestic , regional and international challenges stressed on Hamas during its political rule. however , Hamas was successful politically and security.

The study also concluded that Hamas was able to create and develop a network of international relations, in spite of attacking the international, Zionist lobby, and some local Arab regimes against Hamas.

The study provided a set of recommendations for Hamas and for , local, regional and international policymakers.

This study recommended the international community to respect the democratic choice of the Palestinian people and make way for the Islamic movements in order to participate in the political process ,and not to put obstacles toward them. Also, not to intervene in countries affairs .

This study also recommended the international community not to failing Hamas or the other Islamic movements ,Hamas has required from the international society to give her the opportunity to implement the reforms and not to make obstacles against its political project.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
آية قرآنية	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ج
ملخص الدراسة	د
Abstract	هـ
الفهرس	ز
الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها	1
مقدمة	1
مشكلة الدراسة	3
فرضيات الدراسة	4
أهمية الدراسة	4
أهداف الدراسة	4
منهجية الدراسة	5
أداة الدراسة	6
حدود الدراسة	6
مصطلحات الدراسة	7
الدراسات السابقة	8
الفصل الثاني: التطور التاريخي لعلاقة حركة حماس بالبيئة الداخلية الفلسطينية ومحدداتها الإقليمية والدولية	18
المبحث الأول: نشأة وتطور علاقة حركة حماس الداخلية	19
المطلب الأول: نشأة حركة حماس	20
المطلب الثاني: علاقة حركة حماس بالمجتمع الفلسطيني	21
المطلب الثالث: علاقة حركة حماس بمنظمة التحرير الفلسطينية والقوى السياسية الفلسطينية الأخرى	22
المبحث الثاني: علاقات حركة حماس الخارجية وموقفها من عمليات التسوية السياسية	25
المطلب الأول: علاقات حركة حماس الإقليمية	26
علاقة حركة حماس مع مصر	26

علاقة حركة حماس مع تركيا	27
علاقة حركة حماس مع إيران	29
علاقة حركة حماس بالدول العربية بشكل عام	31
المطلب الثاني: علاقة حركة حماس الدولية	32
المطلب الثالث: رؤية حركة حماس للتسوية السياسية	35
الفصل الثالث: المتغيرات في البيئة الداخلية الفلسطينية وتداعياتها على كافة المستويات	41
المبحث الأول: فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م	43
المطلب الأول: أسباب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية 2006م	44
الأسباب المتعلقة بحركة حماس	44
الأسباب المتعلقة بحركة فتح	45
الأسباب المتعلقة بالظروف الإقليمية والدولية والبيئة المحيطة	46
المطلب الثاني: المشاركة السياسية لحركة حماس في الانتخابات(المواقف والأسباب)	46
المبحث الثاني: التداعيات السياسية لفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية	47
المطلب الأول: التداعيات المحلية	48
المطلب الثاني: التداعيات الإقليمية والدولية	51
الفصل الرابع: أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على الأداء السياسي لحركة حماس	56
المبحث الأول: أثر الضغوطات المحلية والإقليمية والدولية على تعزيز الانقسام السياسي الفلسطيني	58
المطلب الأول: الدور الإسرائيلي في تعزيز الانقسام	60
المطلب الثاني: دور الولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز الانقسام	62
المبحث الثاني: أثر الانقسام على العلاقات السياسية الدولية لحركة حماس	65
المطلب الأول: علاقة حركة حماس بعد الانقسام بالدول العربية وأمريكا	67
المطلب الثاني: علاقة حركة حماس بالاتحاد الأوروبي (قرار رفع الحركة من قائمة الإرهاب)	69
الفصل الخامس: التحديات المحلية والإقليمية والدولية التي واجهتها حكومة حماس	75
المبحث الأول: تأثير المتغيرات المحلية على أداء حركة حماس	76
المطلب الأول: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2008م-2009م	77
المطلب الثاني: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2012م (تغير في الأداء الحكومي)	80

النتائج السياسية والدبلوماسية والعسكرية للعدوان عام 2012م على الجانب الفلسطيني	80
النتائج السياسية والدبلوماسية للعدوان عام 2012م على الجانب الإسرائيلي	82
المبحث الثاني: التحديات التي واجهت الحكومة بفعل المتغيرات الداخلية	83
المطلب الأول: الحصار	83
الحصار السياسي	85
الحصار العسكري	86
الحصار الاقتصادي	87
المطلب الثاني: تحديات الجبهة الداخلية والدولية	88
الفصل السادس: تأثير المتغيرات الإقليمية على علاقة حركة حماس الخارجية (ثورات الربيع العربي)	92
المبحث الأول: أداء حركة حماس السياسي بعد الربيع العربي	94
المطلب الأول: علاقة حركة حماس بمصر	94
المطلب الثاني: علاقة حركة حماس ببعض الدول العربية والإسلامية	96
المبحث الثاني: تأثير الربيع العربي على علاقات حركة حماس وحكومتها	101
المطلب الأول: التأثيرات الايجابية	102
المطلب الثاني: التأثيرات السلبية	103
الفصل السابع: تقييم التجربة السياسية لحركة حماس	107
المبحث الأول: نقاط النجاح والضعف في الأداء السياسي لحركة حماس وحكومتها	107
المطلب الأول: تقييم الأداء السياسي لحركة حماس في الحكم	108
المطلب الثاني: نقاط النجاح والضعف في الأداء	110
المبحث الثاني: أداء الحركة علي المستوي الداخلي والسيناريوهات المستقبلية	116
المطلب الأول: الأداء الأمني والاقتصادي	116
المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية لحركة حماس في الحكم	119
الخاتمة	122
النتائج	124
التوصيات	126
قائمة المراجع	131

الفصل الأول
مقدمة الدراسة ومنهجيتها

مقدمة:

بعد أن قررت حركة المقاومة الإسلامية حماس خوض الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006م نتيجة لعدة متغيرات محلية وإقليمية ودولية، حققت خلالها الحركة فوزاً "ديموقراطياً" نزيهاً أجمع عليه المراقبون المحليون والدوليون، والواقع أنها التجربة التي مثلت البداية الحقيقية للممارسة السياسية لحركة حماس في الحكم، وهي في حقيقة الأمر تجربة تأثرت بالمتغيرات، ومتعددة الأحداث والتطورات، وردود الأفعال، وتستحق الدراسة والتحليل والوقوف على أهم التبعات والمتغيرات التي تلت فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية الثانية.

لقد شاركت حركة حماس في العملية السياسية بعد أن وجدت الوضع الفلسطيني الداخلي يتدهور بشكل كبير، حيث الفوضى الأمنية الداخلية وانتشار الفساد وغلاء الأسعار وزيادة صعوبة الأوضاع الاقتصادية، وبروز الكثير من الظواهر السلبية التي اتسمت تجلياتها بمؤامرات إقليمية ودولية لإجهاض مشروع المقاومة في فلسطين؛ وبالتالي فإن كل تلك التحديات الداخلية والخارجية هي التي دفعت حماس إلي المشاركة في الانتخابات التشريعية عام 2006م.

ويمكن القول أن حركة حماس مثلت خياراً وطنياً للكثير من أبناء الشعب الفلسطيني؛ حيث فازت بأغلبية في المجلس التشريعي الفلسطيني، وحققت شرعية شعبية لنفسها ولبرنامجها في المقاومة، غير أن النموذج الإصلاحي والتغيري الذي أرادت تقديمه اصطدم بوجود "الاحتلال الصهيوني" على الأرض، الذي يُعتبر عقبة دائمة في طريق التحرير الفلسطيني، بالإضافة إلى عدم استيعاب العديد من الأطراف المحلية والإقليمية حكومة حماس الناشئة وحاولت إفشالها على كافة الأصعدة. (صالح،7:2007).

استمرت "إسرائيل" و"أمريكا" وحلفاؤها في المنطقة في حصار حكومة حماس وإجهاض تجربتها في الحكم مع ممارسة التحريض عليها؛ بادعاء أن هذه التجربة ستجلب الدمار وتوقف التنمية وتشوه الحياة اليومية للمواطن، وكان طبيعياً أن تقف "واشنطن" "والرباعية الدولية" موقفاً معادياً من الحكومة التي تقودها حماس، ومناهضاً لتجربتها في الحكم، وحاولت أن تفرض عليها شروطها وأهمها الاعتراف بـ"إسرائيل" ودعمت حصاراً دولياً عليها على المستوى السياسي والاقتصادي والمالي، كما تحالفت مع بعض الدول الإقليمية لنفس الغاية (رزقة، 2010 :6).

وعليه، فقد كشفت تجربة "حماس" السياسية إنكار فكرة تداول السلطة التي يطبقها الغرب في الشرق الأوسط، كما بينت أيضاً حقيقة الأموال والمنح المُسيَّسَة التي يقدمها الغرب والولايات المتحدة لفلسطين، ويمكن القول أنه بمجرد تسلم حركة حماس الحكم توقفت هذه الدول عن إسناد الحكومة بالمال والمنح لأنها حكومة ترفض خيار المفاوضات والاتفاقات التي قبلت بها منظمة التحرير (رزقة،2010: 5).

ففي تاريخ 16 كانون أول ديسمبر 2005م أقر مجلس النواب "الأمريكي" بغالبية(397) صوتاً مقابل (17) صوتاً قراراً يهدد بقطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية في حال فوز "حماس"، ويقول في هذا الإطار ضابط المخابرات البريطاني "الستروك" في مقال له في مجلة "بروسبكت":"إن الولايات المتحدة مهتمة بانهيار الحكومة التي تقودها حماس"، وقال أيضاً: "يجب أن يُعاقَب الفلسطينيون بسبب اختيارهم حركة حماس"(الدبس،2010 : 110).

وهنا اعتقدت الحكومة التي تقودها حماس أنها تستطيع فك الحصار المفروض بمشاركة القوى والفصائل الأخرى؛ ولذلك رفعت شعار المشاركة في تشكيل الحكومة، وأجرت اتصالات مع مختلف الفصائل الفلسطينية، ولكنها امتنعت عن المشاركة؛ قناعةً منها أن حكومة تشكلها حماس سيكون مصيرها الفشل في ظل التحديات الدولية والإقليمية(يوسف،2010: 4).

وقد ناقشت الدراسة مجموعة من الضغوطات والتحديات الداخلية والخارجية التي استهدفت إفشال الحكومة التي تقودها حركة حماس، وتمثلت بثلاثة مستويات: سياسية، وإدارية، وأمنية وجمعيها مرتبطة ببعضها البعض ومن أبرزها:

(1) الإدارة "الأمريكية" و"الإسرائيلية" رفضت مشاركة حماس في الانتخابات انطلاقاً من سياساتها الرافضة لدخول الحركة في المعترك السياسي، بالإضافة لترك حركة حماس في الساحة وحدها ورفض الانضمام إلى حكومتها.

(2) استنكاف حوالي 60 ألفاً من موظفي الحكومة السابقة وتركهم لعملهم في المستشفيات والمدارس والأماكن الحساسة التي تخدم مباشرة أفراد المجتمع الفلسطيني.

(3) هيمنة السلاح والفوضى الأمنية الداخلية والفلتان المستشري في قطاع غزة .

ثم توالت التحديات ومرت الحكومة بأصعب مراحلها وهو العدوان الذي شنه الاحتلال "الإسرائيلي" عام 2008م-2009م، وصولًا للعدوان الثاني عام 2012م وعدوان 2014م، واستمر الحصار المحلي والإقليمي والدولي وهو التحدي الأكبر للحكومة، ثم برزت أزمات متعددة "أزمة الوقود – أزمة الكهرباء – أزمة الإسمنت" الخ، وساعدت الحكومة المصرية من خلال إغلاقها للمعابر، وهدم الأنفاق التجارية التي تغذي قطاع غزة دوراً كبيراً في استمرار هذه الأزمات.

وعلى الرغم من هذه التحديات إلا أن هناك بعض المؤشرات التي بينت قدرة الحكومة على تحقيق إنجازات كبيرة على المستوى الداخلي، خصوصاً في مجال حفظ الأمن والنظام، وإنهاء حالة الفلتان، وفوضى استخدام السلاح، إلى جانب تفعيل القضاء ونشر الحريات، والتأقلم مع الحصار، إضافة إلى تمتع الكثير من موظفي الحكومة التي تقودها حماس بالنزاهة والشفافية، فقد أصبح المواطن معها آمناً على نفسه وماله، إن هذه التجربة حافلة بالكثير من محطات النجاح، ولم تخلُ من مظاهر الإخفاق والفشل والتجاوزات وسوء التقدير لبعض المواقف (يوسف،2010: 4).

ومن خلال ما سبق سنحاول عرض وتحليل أهم التحديات التي اعترضت حركة حماس منذ بداية التجربة الفعلية لها في الحكم، وستتطرق الدراسة إلى تاريخ علاقات حركة حماس الداخلية والإقليمية والدولية، ومحدداتها والواقع السياسي لحركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية 2006م، بالإضافة إلى التعرف على طبيعة الانقسام السياسي الفلسطيني، وتداعياته المختلفة، وأهم المتغيرات الإقليمية والدولية ودورها في تعزيز التحديات السياسية في علاقات حركة حماس، وستتطرق الدراسة في النهاية إلى تقييم تجربة حركة حماس في الحكم ومستقبلها في ظل المتغيرات الحاصلة في الساحة الإقليمية والدولية.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في تبيان مدى تأثير التحديات والمعوقات الإقليمية والدولية على التجربة السياسية لحركة حماس من عام 2006م-2014م، وإظهار حجم الضغوطات السياسية التي تعرضت لها حركة حماس منذ بداية تجربتها السياسية، وذلك خلال عرض مجموعة من العقبات التي قيدت من قدرتها على تحقيق الإنجازات المرجوة .

وينبثق عن هذه المشكلة السؤال الرئيس للدراسة وهو:

(ما مدى تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على التجربة السياسية لحركة حماس منذ عام 2006م إلى عام 2014؟).

وهناك العديد من الأسئلة الفرعية أهمها:

1- ما الخلفية التاريخية لعلاقات حركة حماس الإقليمية والدولية ؟
2- ما الواقع السياسي لحركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية 2006م؟
3- ما مدى تأثير الانقسام السياسي الفلسطيني على العلاقات المحلية والدولية لحركة حماس؟
4- كيف أدارت حركة حماس الأزمة الداخلية من 2006م-2014م؟
5- ما مدى تأثير مواقف حركة حماس السياسية على علاقاتها الإقليمية والدولية بعد المتغيرات الحاصلة في الوطن العربي "الربيع العربي" ؟
6- كيف يمكن لحركة حماس التغلب على التحديات الإقليمية والدولية؟

فرضيات الدراسة

1- أثرت التحديات والعقبات الإقليمية والدولية سلباً على تجربة حماس في الحكم.

2- نجحت حركة حماس نسبياً في إدارتها للحكم على الرغم من التحديات والعقبات التي واجهتها.

3- أثر الانقسام الفلسطيني السياسي سلباً على العلاقات الدولية لحركة حماس.

4- أثرت المواقف السياسية لحركة حماس على طبيعة علاقاتها الإقليمية والدولية.

أهمية الدراسة

أ- الأهمية النظرية:

1- توثيق مرحلة في غاية الأهمية من المراحل التي يمر بها الشعب الفلسطيني، وهي مرحلة مليئة بالأحداث والتطورات.

2- مخاطبة الرأي العام الإقليمي والدولي وإظهار سياسة المجتمع الدولي تجاه حركة حماس بعد تجربتها السياسية عام 2006م.

3- إثراء الحقل الأكاديمي من خلال تقديم دراسة تحليلية للمراقبين والمحللين والمهتمين المحليين والدوليين بالتطورات السياسية على الساحة الفلسطينية.

4- إثراء الحقل الأكاديمي والمكتبة العربية بدراسة تحليلية عن المتغيرات الإقليمية والدولية إبان التجربة السياسية لحركة حماس بعد فوزها في الانتخابات الثانية عام 2006م.

5- توثيق وتبيان أهم الملفات التي نجحت حركة حماس في إدارتها للقادة وصانعي القرار والمشتغلين في السياسة من خلال عرض البحث بشكل موضوعي .

ب-الأهمية العملية:

1- ستفيد هذه الدراسة صناع القرار في إدارة العلاقات الدولية بما يخدم المجتمع الفلسطيني والقضية الفلسطينية.

2-تعزيز صمود المجتمع الفلسطيني خلال إنجاز علاقات دولية على أسس سليمة وكسر التحديات السياسية والاقتصادية.

أهداف الدراسة

1- التعرف على التحديات الإقليمية والدولية التي اعترضت الحكومة التي تقودها حركة حماس ومدى تأثيرها على الواقع الفلسطيني.

2- تسليط الضوء على محددات العلاقات الإقليمية والدولية لحركة حماس.

3- الكشف عن طبيعة العلاقات الإقليمية والدولية لحركة حماس وتأثير موقفها السياسي على طبيعة علاقاتها الدولية.

4- تبيان قدرة حركة حماس على مواجهة المعوقات والعقبات الإقليمية والدولية التي واجهتها وأهم القضايا التي لم تستطع حركة حماس تحقيقها.

5- إظهار مدى قدرة حركة حماس السياسية على إدارة الأزمات الداخلية.

6- التعرف على تأثير الانقسام السياسي الفلسطيني على تجربة حركة حماس السياسية والمجتمع الفلسطيني.

منهجية الدراسة

استخدم الباحث خلال دراسته المناهج الآتية:

1- المنهج التاريخي: قام الباحث باستعراض مرحلة تاريخية غنية بالتطورات والأحداث التي أثرت على مجريات الواقع الفلسطيني بشكل لا يمكن نكرانه، وهي المرحلة الواقعة بين عامي 2006م-2014م، وسيقوم الباحث بطرح أحداثها السياسية وتحليلها والوقوف على أهم تفاصيلها.

وتم الاستعانة بالمنهج التاريخي في الفصل الأول الذي تناولنا فيه تاريخ علاقات حركة حماس المحلية والإقليمية والدولية ومحدداتها وتطورها خلال الأزمنة التاريخية المختلفة، كما تستعين الدراسة بالمنهج التاريخي في الفصل الثاني الذي سيتناول الواقع السياسي لحماس قبل فوزها بالانتخابات وبعده عام 2006م، بالإضافة لإرهاصات فوزها في الانتخابات في المدة التاريخية التي سبقت دخولها العملية "الديموقراطية"، وتستعرض الدراسة مرحلة تاريخية مهمة في حياة الشعب الفلسطيني وهي مرحلة الانقسام السياسي، والذي بدأ فعلياً عام 2007م وسيكون ذلك في الفصل الرابع، كما استخدمت الدراسة المنهج التاريخي في الفصل الخامس باستعراض التحديات والعقبات التي واجهتها حماس حكومةً وحركةً بعد مشاركتها السياسية في الحكم من 2006م إلى عام 2014م وفي الفصل السادس تم التطرق للمرحلة التاريخية المتمثلة بزمن "الثورات العربية" التي بدأت عام 2011م وما نتج عنها من أحداث ومتغيرات أثرت على أداء حركة حماس السياسي محلياً وإقليمياً ودولياً.

وتكمن أهمية استخدام المنهج التاريخي في البحث بما يلى:

أ ـ يمكّن استخدام المنهج التاريخي في حل مشكلات معاصرة على ضوء خبرات الماضي.

ب ـ يساعد على إلقاء الضوء على اتجاهات حاضرة ومستقبلية .

جـ ـ يؤكد الأهمية النسبية للتفاعلات المختلفة التي توجد في الأزمنة الماضية وتأثيرها.

د ـ يتيح الفرصة لإعادة تقييم البيانات بالنسبة لفروض معينة أو نظريات أو تعميمات ظهرت في الزمن الحاضر دون الماضي.

2- المنهج الوصفي التحليلي: يوصف الباحث الظاهرة السياسية التي امتدت من 2006م-2014م، والمتمثلة بتجربة حركة حماس السياسية، وتحليل أحداثها وتطوراتها خلال وصفها وصفاً دقيقاً، وهو المنهج الأكثر شيوعاً لوصف الظاهرة بشكل دقيق وشامل.

وتكمن أهمية المنهج الوصفي بما يلى:

أ- يزودنا بمعلومات كافية لتفسير الظواهر.

ب- يوضح العلاقات بين الظواهر.

ت-أنه يتناول الظواهر كما هي في الواقع دون تدخل من الباحث.

ث-يزودنا بمعلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة معينة في حدود زمانية ومكانية وبشرية معينة، من أجل الحصول على نتائج عملية، ومن ثم تفسيرها بطريقة موضوعية تنسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة.

ويستخدم الباحث هذا المنهج خلال معظم فصول الدراسة وخصوصاً في الفصل الثاني والسابع اللَّذين يناقشان مواضيع علاقات حركة حماس وتقييم تجربتها السياسية.

3- المنهج النظمي: وقد استخدم الباحث هذا المنهج لأنه يهتم بدراسة وتحليل النظام السياسي وعلاقته بالبيئة الإقليمية والدولية .

أداة الدراسة

المقابلة :

استخدم الباحث أسلوب المقابلة الشخصية مع عدد من الشخصيات والرموز والقيادات التي لها صلة مباشرة بموضوع البحث، ومن لهم تأثير في صناعة القرار، وقد اختار الباحث أسلوب المقابلة عن غيرها من الأساليب لأنها الأسلوب الأمثل لطبيعة البحث الحالي، ومن أجل الحصول على المعلومات المطلوبة واللازمة من صانعي القرار أو على الأقل ممن لديهم الاطلاع المباشر على الأحداث والمواضيع التي يتمحور حولها البحث.

حدود الدراسة

- الحد الزماني:

تتناول الدراسة المرحلة التاريخية ما بين عام 2006م-2014م وقد اختار الباحث هذه المرحلة نظراً لأهميتها وتعدد أحداثها وتأثيرها الكبير على مجريات الأوضاع الفلسطينية، وبسبب تعدد المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية بدايةً بفوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية وانعكاساتها عام 2006م، مروراً بالانقسام الفلسطيني عام 2007م، ثم وقوع أحداث الثورات العربية "الربيع العربي" عام 2011م وطبيعة التحالفات والعلاقات التي أفرزتها تلك المتغيرات في تلك المرحلة، كما شهدت تلك المرحلة

بالتحديد تغيراً جوهرياً في طبيعة علاقات "حماس" على الساحة المحلية والإقليمية، بالإضافة إلى تسارع الأوضاع السياسية والأمنية التي شهدتها فلسطين بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص، ومنها حرب "إسرائيل" عام 2014م على قطاع غزة، "واتفاق الشاطئ" وهو اتفاق مصالحة بين حركتي حماس وفتح، كما أنها الفترة التي شهدت حكم حركة حماس.

- الحد المكاني:

تتمثل حدود الدراسة في الحد الخارجي الذي يشمل المحيط الإقليمي والدولي، والحد الداخلي الذي يشمل فلسطين وبالتحديد قطاع غزة.

- الحد الموضوعي:

تتناول هذه الدراسة تأثير التحديات الإقليمية والدولية في التجربة السياسية لحركة حماس من عام 2006م-2014م، وإبراز أهم الضغوطات التي مورست على الحكومة التي شكلتها حركة حماس.

- الحد البشري:

المجتمع الفلسطيني والدولي بمن فيهم المهتمون وصانعو القرار وأساتذة العلوم السياسية في الجامعات الفلسطينية.

مصطلحات الدراسة

1- الإقليم:

- التعريف الاصطلاحي:" هو وحدة جغرافية مكونة من جميع العناصر الجغرافية المميزة للإقليم، يميزها انسجامها وتناغمها وتفاعلها من وحدة أخرى"(عبد السلام،6:2010).
- التعريف الإجرائي: "منطقة جغرافية محددة تجمع عدداً من الدول لديهم مصالح مشتركة أو حدود متصلة أو منفصلة، ويقصد الباحث بالإقليمية هنا الدول المجاورة القريبة والتي لها حدود مع فلسطين والتي لا تتعدى حدود الإقليم".

2- المجتمع الدولي:

- التعريف الاصطلاحي: "كل الدول التي تجمعها علاقات ومصالح مشتركة وتحكمها قيم ومبادئ ملزمة في تحديد العلاقات الدولية بينهم، من خلال كافة التفاعلات والروابط المتبادلة سواء كانت سياسية أو غير سياسية بين الكيانات المختلفة في إطار المجتمع الدولي" (طشطوش،13:2010).
- التعريف الإجرائي: "مجموعة الدول التي تستطيع إقامة علاقات دولية فيما بينها، ولديها سيادة، وتجمعهم قواعد وأعراف ملزمة في إطار قواعد القانون الدولي العام، ويقصد الباحث بالمجتمع الدولي بالتحديد، السياسات التي اعتمدتها الدول تجاه حركة حماس وحكومتها والقضية الفلسطينية بعد الفوز في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م مثل الولايات

المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية والدول العربية، ويشمل المجتمع الدولي أيضاً منظماته الدولية ومؤسساته وما يتفرع عنها".

3- التجربة السياسية:

- التعريف الاصطلاحي:" هي المشاركة السياسية العملية التي يلعب الفرد خلالها دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة؛ لأن يسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع، وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها بطريقة مباشرة وغير مباشرة"(أبو حلاوة،7:2010).
- التعريف الإجرائي :"هي الممارسة العملية والفعلية للفرد أو المنظمة أو لحزب ما في المجال السياسي أو في الحكم".

4- التجربة السياسية لحركة حماس:

- التعريف الإجرائي: "هي بداية الممارسة السياسية الحقيقية لحركة حماس في الحكم عام 2006م وهي المرحلة التي تولت فيها حركة حماس زمام الأمور بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الثانية".

الدراسات السابقة

أ- الدراسات المحلية:

1-دراسة الشيخ عيد (2013).

بعنوان: (تطور العلاقات الدولية لحركة المقاومة الإسلامية حماس)

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقات الدولية لحركة حماس، وكيف تطورت خصوصاً بعد فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006م، وقد أكدت الدراسة أن "حماس" اهتمت ببناء علاقات إقليمية ودولية وحرصت على الاتصال بجميع الدول إلا "إسرائيل" من أجل مواجهة الحصار الذي كان يستهدف تجربتها السياسية، كما بينت الدراسة أن "الربيع العربي" ساعد في تحسين علاقاتها مع بعض الدول.

وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، وخلصت إلى أن حركة حماس لم تغير من مواقفها السياسية أو ثوابتها المعلنة مقابل الحصول على اعتراف من هذه الدولة أو تلك، وأن العلاقات الدولية للحركة تأثرت تبعاً لموقفها السياسي وموقف الدول من القضية الفلسطينية، وأوصت الدراسة بأن تزيد حماس من انفتاحها سياسياً وإعلامياً بشكل أفضل وخصوصاً مع الدول "الأوروبية" من أجل إيصال الصورة للدول الأجنبية بطريقة حضارية يفهمها الغرب، والاهتمام والانفتاح على أشخاص المجتمع الدولي.

2- دراسة الدجني(2010).

بعنوان: (فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية (2006م) وأثره على النظام السياسي الفلسطيني).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة التغيرات الجوهرية في طبيعة النظام السياسي الفلسطيني بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية، وحاولت تسليط الضوء على أهم المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية بعد فوز الحركة، وإظهار أبعاد مشاركتها السياسية.

وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج البنيوي الوظيفي، وخلصت إلى أن فوز حماس زاد من قوة النظام السياسي، وأن دخول حركة حماس الانتخابات أكسبها شرعية دولية وإقليمية، وأن قرار مشاركتها في الانتخابات كان موفقاً وهو ما أكسبها توافقاً وانسجاماً بشكل أكبر مع بعض الدول، كما توصلت الدراسة إلى أن الحصار كان التحدي الأكبر للحكومة التي ترأستها حركة حماس بالإضافة إلى تفردها بالحكم في قطاع غزة دون مشاركة القوى لها، وسياسة الاحتواء التي تمت ممارستها من قبل الدول الأجنبية، وعلى الرغم من ذلك فقد نجحت حكومة حماس بالتكيف مع متطلبات المجتمع الدولي دون المساس بثوابتها، وقد أوصت الدراسة بمصالحة حقيقية في الرؤى والأهداف وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني وإصلاحه وإيجاد توافق بين الثقافة الإسلامية والثقافة الوطنية.

3-دراسة الدبس(2010).

بعنوان: (التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية حماس 2000م-2009م).

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم التحديات التي واجهت حماس بعد تشكيلها للحكومة العاشرة، والتداعيات السياسية لدخول حركة حماس الانتخابات، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي ومنهج تحليل المضمون والمنهج المقارن.

تطرقت الدراسة إلى الضغوطات الداخلية والخارجية التي تعرضت لها حكومة حماس خلال الحصار المفروض عليها وخلصت الدراسة إلى أن الانسحاب "الإسرائيلي" كان سبباً في مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية؛ لأنه أكسبها نصراً وشعبية أكثر، كما توصلت الدراسة إلى أن حكومة حماس واجهت تحديات أبرزها الوضع الداخلي الفلسطيني، وكيفية الجمع بين العمل السياسي والمقاومة وأن الضغوط الدولية كان لها سبب في الانقسام الداخلي الفلسطيني، وعلى الرغم من الضغوطات الدولية والإقليمية، استطاعت حكومة حماس أن تدير شؤون قطاع غزة وخصوصاً الملف الأمني، وقد أوصت الدراسة بزيادة جهود حكومة حماس من أجل الوصول إلى مصالحة حقيقية، وأن تغير حركة حماس من ميثاقها؛ ليتوافق مع طبيعة الوضع السياسي القائم لأن طبيعة الدخول في السلطة يختلف كلياً عن ما هو في المعارضة.

4-دراسة الوادية(2009).

بعنوان: (السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2008).

حاولت هذه الدراسة التعرف على طبيعة السياسة الخارجية "الأمريكية" ومحدداتها تجاه القضية الفلسطينية، وناقشت الدراسة أهم التطورات والأحداث التي أثرت على موقف الإدارة "الأمريكية" تجاه القضية الفلسطينية وخصوصاً في عهد الرئيس "بوش الابن" و"أحداث الحادي عشر من سبتمبر"، كما بينت الدراسة تحيز الإدارة "الأمريكية" الواضح "لإسرائيل" ودعمها مؤسسة الرئاسة على حساب الحكومة التي ترأسها حركة حماس، وتطرقت الدراسة إلى العقبات والضغوطات التي مارستها الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس "بوش الابن" على حكومة حركة حماس.

وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، ومنهج صنع القرار، وتوصلت إلى أن الإدارة الأمريكية فرضت حصاراً قاسياً بمشاركة حلفائها في المنطقة، ولم تعترف بالخيار "الديمقراطي" الفلسطيني، وأن المؤتمرات التي تم عقدها بمشاركة الولايات المتحدة كانت تهدف إلى إضعاف حكومة حماس مثل مؤتمر "أنابوليس"، وأوصت الدراسة إلى تحمُّل الولايات المتحدة لمسئولياتها الأخلاقية وألا تقف مع طرف ضد طرف آخر، وأن تحترم الخيارات "الديمقراطية"، وإصلاح موقفها بشكل عام من القضية الفلسطينية وعدم الانحياز "لإسرائيل".

5-دراسة الزبيدي(2009).

بعنوان: (حركة المقاومة الإسلامية حماس والنظام السياسي الفلسطيني... دخول إلى النظام أم خروج عنه؟).

حاولت الدراسة توصيف التجربة السياسية "لحماس"؛ هل تميل نحو التشدد أم الاعتدال؟ أو الدخول أو الانسلاخ عن النظام السياسي الفلسطيني القائم؟ وتطرقت الدراسة إلى وجهات النظر المختلفة للأفكار و"الأيديولوجيات" وموقفها ورؤيتها من النظام السياسي الفلسطيني.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت أن هناك مجموعة من المعوقات الداخلية والخارجية حالت دون انسجام العلاقة بين حركة حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية، وعدم تقديم حماس تنازلات وفقاً للتوصيفات الدولية، كما أوصت الدراسة إلى إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة هيكلتها؛ لتضم أكثر من طيف فلسطيني، مع ضرورة مشاركة كافة القوى السياسية الفلسطينية لتعزيز الوحدة والمشاركة من جميع الأطياف بما فيها حماس.

6- دراسة أبو عرب(2008).

بعنوان: (أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني).

هدفت الدراسة إلى تحليل الواقع السياسي الفلسطيني بعد فوز حركة حماس في الانتخابات، والتداعيات والتحولات المصاحبة لعملية الانتخابات، وتأثيرها على النظام السياسي الفلسطيني، كما

هدفت إلى إبراز الدور المطلوب لكل من الحكومة التي ترأسها "حماس" ومن جانب السلطة الفلسطينية برئاسة "محمود عباس".

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف النظام السياسي، ومن ثم تحليل المتغيرات المتعلقة بالانتخابات كافة، كما استخدمت المنهج النظمي الذي يدرس النظام السياسي وعلاقته بالبيئة المحيطة، وتوصلت الدراسة إلى أن الانتخابات التشريعية الثانية شكلت تحولاً مهماً للديمقراطية الفلسطينية؛ حيث أبرزت حالة من التعددية السياسية، وأن إجراءات الاحتلال باعتقال عدد كبير من النواب أدى إلى إضعاف دور المجلس التشريعي وعرقلة جهوده الرقابية، وقد أوصت الدراسة بإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وتعزيز سلطة القانون، وتطوير أداء المجلس التشريعي؛ ليشمل جميع الفصائل؛ لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية، ودعت الدراسة التيارات اليسارية إلى الاندماج مع التيار الإسلامي، والعمل على تشكيل حكومة موحدة تعمل على مواجهة التحديات للخروج من المأزق من خلال تشكيل حكومة ائتلاف وطني.

7-دراسة الشوبكي (2007).

بعنوان: (التغير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة ..حركة حماس نموذجاً).

هدفت الدراسة إلى التعرف على تجربة الحركات الإسلامية في الحكم والسياسة، وتأثيرها على النظام السياسي الفلسطيني، كما أشارت الدراسة إلى أن "حماس" واجهت تحدياً داخلياً تمثل بكيفية التوفيق بين العمل السياسي والعمل المقاوم، وتحدياً خارجياً تمثل بالاحتلال "الإسرائيلي" الذي يعمل على تقويض أي برنامج إصلاحي على الساحة الفلسطينية.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي، وخلصت إلى أن حركة حماس اتبعت منهجاً إصلاحياً يتوافق مع ما تنادي به المشاريع الإصلاحية الأخرى ومع أسس "الديمقراطية"، وأن البرنامج الإصلاحي لحركة حماس ينبع من ثوابت فكرية وأيديولوجية، وتوصلت الدراسة إلى أن حركة حماس وبالرغم من أنها لم تستطع تنفيذ برنامجها السياسي والإصلاحي بشكل كامل إلا أنها استطاعت إدارة الأزمات المفصلية، وأنها تتمكن من المساهمة في تغيير نقاط مهمة كانت تمثل عبئا على السلطة التي سبقت حركة حماس مثل إدارة الملف الأمني الداخلي.

كما توصلت الدراسة إلى أن حركة حماس تمتلك رؤية متكاملة لإعادة بناء وهيكلة ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية من خلال إعادة انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني وأن ما حققته "حماس" من أهدافها في التغيير السياسي أو ما تحاول تحقيقه وقفت أمامه وما زالت تحديات أعاقته زمانياً في بعض الأحيان.

وبينت الدراسة وجود تماسك داخلي للحركة وضغوطات خارجية عليها، كما أوصت الدراسة حركة حماس بإيجاد توازن بين العمل العسكري والعمل السياسي البنائي، وبزيادة اهتمام "حماس" بقاعدتها الجماهيرية؛ لأنها المصدر الأساسي لقوة "حماس" وكسب ثقة الجمهور، وأن تركز على أهداف آنية تلامس حياة المواطن اليومية وكسب رضا الناس، وأنه من الضرورة أن تغير من نمطية العلاقات الداخلية لها.

8-دراسة عزام(2007).

بعنوان:(التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية حماس وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1993م-2007م).

هدفت الدراسة إلى تحليل التجربة السياسية لحركة حماس بشكل عام وخصوصاً بعد فوزها في الانتخابات الفلسطينية عام 2006م، كما هدفت إلى التعرف على مصادر القوة والتأثير لدى حركة حماس، ورصد التطور والتحول والانتقال والترجيح الذي مرت به "حماس" خلال تجربتها السياسية.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن حركة حماس تعد حركة شديدة التأثير، ولذلك واجهت العديد من العقبات والضغوطات التي تعيق تحقيق الإصلاح، كان أهمها المعوقات التي تنبع من داخل الحركة ذاتها، وكذلك التحديات التي يفرضها السياق السياسي المتغير في المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى التحديات الخارجية وعلى رأسها التحدي "الإسرائيلي"، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن حماس لم تُقص أحداً، بل طلبت من جميع الفصائل مشاركتها في النهوض في البيت الفلسطيني والدخول تحت لواء البناء والمقاومة، ودخلت حواراً معها، لكنها واجهت رفضاً من أغلب الفصائل الفلسطينية آنذاك، كما بينت أن دخول حماس العمل السياسي الفعلي عدل جزئياً من سلوكها السياسي المتوافق مع رؤية السلطة الفلسطينية مثل القبول بالتهدئة وتثبيتها، ومن التوصيات التي قدمتها الدراسة ضرورة اعتراف "حماس" بالتنوع والاختلاف السياسي، وأن تسعى للتغيير والإصلاح والحث على التنمية السياسية الفلسطينية.

ب-الدراسات العربية :

9-دراسة خولة يوسف (2011).

بعنوان: (الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة في ضوء إحكام القانون الدولي العام).

وهى دراسة للدكتورة خولة يوسف تم نشرها في مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، وقد هدفت إلى تقييم الحصار "الإسرائيلي" المفروض على قطاع غزة من ناحية القانون الدولي، فبدأت الدراسة بتعريف الحصار على قطاع غزة، مبينةً تطوره وأنماطه وأساليبه المختلفة، ومدى مطابقتها لإحكام وقواعد القانون الدولي، ثم انتقلت الدراسة إلى التعرف على أبرز ملامح الحصار "الإسرائيلي" التي تميزه عن غيره من حالات الحصار، ثم حللت الدراسة التبريرات "الإسرائيلية" لفرضه، ووصلت إلى

التعريف بقواعد القانون الدولي الذي شكل هذا الحصار خرقاً لها؛ وذلك مع تداخل آثاره الكارثية في حياة سكان قطاع غزة مع آثار العدوان "الإسرائيلي" عام 2008م-2009م.

وقد بينت الدراسة أن الحصار الذي تم فرضه على الفلسطينيين في قطاع غزة قد بدأ منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006م، وأن "إسرائيل" تعمدت إلى خنق قطاع غزة وعزله معاقبة له على اختيار حركة حماس، واستخدمت في ذلك سياسة إغلاق المعابر ومنع دخول السلع والخدمات، ووقف الحركات التجارية وتنقلات الأفراد، وعدم تزويد قطاع غزة بمواد البناء والوقود والغاز بشكل متواصل، وبينت الدراسة أن "إسرائيل" زادت من حصارها هذا بعد تولى حركة حماس للسلطة فعلياً في حزيران 2007م.

وتوصلت الدراسة إلى أن الحصار "الإسرائيلي" على قطاع غزة هو حصار مفروض في ظروف استثنائية من قبل سلطة احتلال على منطقة تقع تحت احتلالها من الأصل، وأن هذا الحصار هو انتهاك عام لحقوق الإنسان، ويعد جريمة إبادة جماعية ضد الإنسانية؛ لأن "إسرائيل" استخدمت سياسة العقاب الجماعي من خلال تجويع السكان المدنيين، كما أنه خرق لواجبات "إسرائيل" كسلطة احتلال، وأن الحصار المفروض هو انتهاك واضح لقواعد القانون الدولي، وقد أوصت الدراسة بزيادة الحملات وقوافل المساعدات من خلال السفن البحرية وغيرها من أجل كسر الحصار المفروض.

10- دراسة معين كوع(2007).

بعنوان: (رسالة حماس الاتصالية الاستراتيجية، التكتيكات، القنوات، والفاعلية).

سلطت الضوء على قنوات الاتصال الرئيسة لحركة حماس، وتكتيكات العلاقات العامة التي تستخدمها الحركة وفاعليتها، وهدفت الدراسة إلى معرفة العلاقات العامة لحماس، وما هو السبب الرئيس في فوزها بالانتخابات التشريعية عام 2006م.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن العلاقات العامة والاتصالات لحركة حماس تغيرت بعض الشيء بعد فوزها في الانتخابات عام 2006م من داخل الحركة لخارجها، ومن الاهتمامات المحلية إلى الاهتمام بعلاقاتها العامة الدولية، كنتيجة طبيعية للحصار المفروض عليها في محاولة لكسره والتخلص من القيود المفروضة عليها، وتوصلت أن العلاقات الدولية لحركة حماس تأثرت بالفعل بسبب المواقف السياسية لها، كما أنها تطورت بعد فوزها بالانتخابات الفلسطينية الثانية.

11- دراسة مها عبد الهادي(2006).

بعنوان: (النظام السياسي بعد الانتخابات التشريعية 2006م).

ركزت الدراسة بشكل أساسي على تداعيات فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية، ومدى تأثيرها على الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية؛ حيث بينت الدراسة أن الفوز الذي حققته

الحركة كان مبهراً، وتعرضت الدراسة للأسباب والخلفيات التي دفعتها للمشاركة في الانتخابات الفلسطينية الثانية وسبب عدم مشاركتها في الانتخابات التشريعية الأولى.

كما بينت الدراسة الرفض الإقليمي والدولي لمشاركة حماس في العملية السياسية، وأوضحت وضع النظام السياسي الفلسطيني بعد دخولها في العملية السياسية مبينة السمات الأساسية للنظام السياسي الفلسطيني وأهم العيوب التي اكتنفته، وموقف الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية التي رفضت دخول حماس العملية "الديمقراطية"، وبينت الدراسة الموقف "الإسرائيلي" الذي يهدف إلى إضعاف وإسقاط "حماس" وحكومتها.

ج-الدراسات الأجنبية:

12-دراسة Marc Walther(2012).

بعنوان: (Hamas between violence and pragmatic)

هدفت الدراسة إلى التعرف على النشاط السياسي لحركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006م وموقف الدول الأخرى منها، وقد اعتبرت الدراسة أن فوز "حماس" كان مبهراً للكثيرين، والقليل هم من اعتقدوا أن الحركة ستفوز بأغلبية كبيرة، وتعرضت الدراسة إلى أن "إسرائيل" قامت بفرض عقوبات، وقامت بعزل الحكومة التي ترأسها حركة حماس وقياداتها، كما أن دعمها كان للرئيس "عباس" على حساب الحكومة بقيادة "حماس" خلال تقطيع قطاع غزة وعزله عن العالم الخارجي، كما بينت الدراسة أن حركة حماس حركة واقعية "براغماتية" توفق بين الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية، ونضالها الوطني.

كما بينت الدراسة أن "حماس" تركت الباب مفتوحاً لأي عملية سلام تعمل على خدمتها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما استخدمت أسلوب الحوار لذلك، إلا أن الدراسة لم تتوانَ عن وصف الحركة بأنها حركة تنتهج العنف والإرهاب، وأسهبت الدراسة في التركيز على الحرب "الإسرائيلية" على غزة 2008م-2009م، واعتبرت أن هذه الحرب هي الخطوة الأخيرة التي أقدمت عليها "إسرائيل" من أجل اجتثاث حكومة حماس وإسقاطها في ذلك الوقت لكن النتائج الحقيقية لم تظهر تأثيرها سلباً على حماس بالرغم من شدتها وشراستها.

13- دراسة Daniel Byman ,Gad Goldstein(2011) .

بعنوان: (The challenge of Gaza)

وهي دراسة نشرها مركز "سابان الأمريكي" للأبحاث المتخصصة بسياسات الشرق الأوسط، حيث تعرضت الدراسة للتحديات التي واجهها قطاع غزة بعد فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية الثانية عام 2006م، وركزت بشكل كبير على الحصار الذي فرضته "إسرائيل" بمساعدة من المجتمع الدولي، كما بينت الدراسة التحديات الاقتصادية والسياسية والداخلية التي واجهتها حركة حماس، ولم

تغفل الدراسة عن ذكر بعض التحديات الداخلية التي تمثلت بالحركات المتطرفة التي لها علاقة مع القاعدة، كما بينت السياسة "الإسرائيلية" التي اتبعتها مع قطاع غزة ومنها عزل "حماس" واستبدالها وعملية "الرصاص المصبوب"، ومحاولة احتلال أجزاء من قطاع غزة، وسياسة الحصار الاقتصادي الخانق، ومنع إدخال البضائع لقطاع غزة، وسياسة توجيه الضربات الجوية والقصف المركز على مناطق حيوية في قطاع غزة.

كما تطرقت الدراسة إلى موضوع الأنفاق والدور المصري في عهد الرئيس "حسنى مبارك" الذي تمثل في بناء الكتل الحديدية لمنع التهريب عبر الأنفاق وركزت الدراسة على أهم الخيارات التي كانت تفترضها "إسرائيل" من أجل التخلص من التحدي الكبير المتمثل بقطاع غزة "وحماس"، ومن تلك الخيارات أن تشرف جهات دولية على قطاع غزة وتتولى مسئوليته، وتوصلت الدراسة إلى أن الحصار الاقتصادي الذي فرضته "إسرائيل" والمجتمع الدولي كانت له ردود فعل سلبية ليس على "حماس" فقط، بل على "إسرائيل" وتعرضت للنقد بسبب رفضها إدخال المساعدات الإنسانية.

وتوصلت الدراسة إلى أن القوة العسكرية "لحماس" ستتطور وتزداد قوةً في المستقبل، وصواريخها ستصبح أكثر فعالية وكفاءة، وأن الحصار الذي فرضته "إسرائيل" حسّن من علاقة "حماس" بإيران، وفى ملخص نتائج الدراسة بينت أن جميع الخيارات و"السيناريوهات" التي استخدمتها "إسرائيل" والمجتمع الدولي للتخلص من التحديات في قطاع غزة كانت غير ملائمة ولم تجد نفعاً، بل أنها زادت من قوة حركة حماس ودفعتها للعودة إلى القتال .

14- دراسة Graham fuller (2006).

بعنوان : (Hamas comes to power :breakthrough or setback?)

وهى دراسة نشرها مركز "الصراعات المعاصرة" المعروف باختصار "CCC" الذي يقع بولاية "كاليفورنيا بأمريكا" وهو مركز أبحاث متخصص بتقديم دراسات خاصة بالأمن القومي، ويقوم على تقديم تحليلات، ودراسات استراتيجية لصناع القرار في الجهات العسكرية والأمنية، وهي دراسة أعدها "جراهام فولر" وهو كاتب "أمريكي" ومحلل سياسي متخصص بدراسة الحركات "المتشددة".

كما بينت الدراسة أن حركة حماس تعد من أبرز الأحزاب الفلسطينية، وهي نفسها التي حققت فوزاً مذهلاً في الانتخابات التشريعية عام 2006م بأغلبية برلمانية وبطريقة حرة وسلمية ونزيهة، فقد فازت بـ (74) مقعداً من أصل (132) .

وأوضحت الدراسة أن فوز "حماس" جاء نتيجة لعملية السلام "الميتة" بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين"، وحملت السلطة الفلسطينية والجانب "الإسرائيلي" المسئولية بسبب تعثرهما في التوصل لحل للمشاكل العالقة بينهما، وافترضت الدراسة أنه من المستحيل التوصل لتسوية سياسية مع "الإسرائيليين" في ظل سيطرة "حماس"، وأشارت الدراسة بكل جرأة أن سبب فوز حركة حماس في

الانتخابات يعود إلى ظلم الاحتلال "الإسرائيلي" الواقع على الفلسطينيين، كما أن حماس لم تكن فاسدة، بل كانت تتحدث باسم الإسلام والقومية الفلسطينية معاً، وأن حماس كانت تخدم المجتمع الفلسطيني ولديها برامجها الاجتماعية التي تقدم الخدمة للمجتمع الفلسطيني .

وأشارت الدراسة أن الرئيس "بوش الابن" ومجموعة من قادة الدول الأوروبية رفضوا التعامل مع "حماس" بالرغم من فوزها حتى تعترف بحق "إسرائيل" بالوجود وتنبذ العنف، وتطرقت الدراسة إلى الوضع السياسي العام للحركة مبينة أن توليها للسلطة يتطلب منها الانفتاح على العالم والتحدث مع الجميع .

وتطرقت الدراسة إلى أن أهم التحديات المعقدة التي ستواجهها حركة حماس هو عدم مشاركة الأحزاب الأخرى لها في تشكيل الحكومة وأبرزها حركة فتح من أجل تخفيف العبء وتقاسم السلطة مع "حماس"، وهو ما رفضته حركة فتح، بالإضافة لتحديات أخرى، مثل المشاكل الأمنية الداخلية والفساد، وتوسيع الخدمات الاجتماعية للمجتمع والبنية التحتية، وأشارت إلى أن بإمكان "حماس" زيادة خدماتها الاجتماعية للمجتمع إلا أنها سوف تصطدم بقرارات المجتمع الدولي الذي قرر حصارها اقتصادياً وسياسياً ما دامت لم تعترف بـ"إسرائيل"، ويبقى الاحتلال "الإسرائيلي" المشكلة المركزية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة	الفجوة البحثية	الدراسة الحالية
• أغلب الدراسات السابقة غير حديثة وهناك قصور في دراسة بعض القضايا المهمة مثل العدوان الثاني على قطاع غزة وتأثير الأزمة المصرية على الوضع الاقتصادي والسياسي على قطاع غزة مثلاً. •استفاد الباحث من الدراسات السابقة في إظهار طبيعة الدور الذي لعبته السياسة "الأمريكية" تجاه حركة حماس قبل وبعد الانتخابات وهو ما أكدته دراسات سابقة من أن الإدارة الأمريكية عارضت دخول "حماس" في الانتخابات حتى	• تعدّ الدراسة التي يقوم بها الباحث دراسة حديثة وذات مواضيع نشهد تطوراتها وأحداثها المعاصرة وتمس حياتنا بشكل مباشر وخصوصاً الحصار المفروض منذ 8 سنوات على قطاع غزة. • لم تتطرق الدراسات السابقة إلى الإنجازات التي حققتها حركة حماس في قطاع غزة من خلال نجاحها في إدارة الأوضاع الداخلية، وعدم سماحها بتدهور الاوضاع وانتشار الفلتان الأمني الداخلي. •الدراسات السابقة تناولت	•الدراسة الحالية تناقش قضايا لم يتم الإسهاب فيها بشكل مفصل خصوصاً مرحلة ما بين عامي 2006م–2014م، فقد وجد الباحث ندرة في المواضيع التي تناولت تلك المرحلة بالرغم من زخامة وأهمية أحداثها التي أثرت بشكل كبير على مجريات الأمور في المنطقة وكانت لها تبعات محلية وإقليمية ودولية. •ركزت الدراسة على مواضيع لم تتناولها الدراسات الأخرى كالتحديات الداخلية التي واجهتها الحركة وحكومتها مثل

قبل فوزها، كما استفاد الباحث من طبيعة التحديات الإقليمية والدولية التي واجهتها، كذلك طبيعة علاقاتها الدولية والإقليمية. •اتفقت دراسة الباحث مع الدراسات الأخرى في أن حركة حماس تعرضت لضغوطات هائلة وتحديات وصعوبات بدأت قبل الانتخابات واستمرت إلى ما بعد فوزها، وكل تلك المعوقات كانت تهدف إلى إقصاء الحركة عن الساحة السياسية وإفشالها وعدم إتاحة الفرصة لها لممارسة العملية "الديمقراطية". • اتفقت دراسة الباحث مع دراسات سابقة من أن العلاقات الخارجية لحركة حماس اتسعت وامتدت للمزيد من الدول بعد فوزها بالانتخابات الفلسطينية الثانية مثل: تركيا وقطر وتونس والجزائر وإيران وروسيا وأنها لم تقم بإرضاء أي طرف على حساب ثوابتها وفكرها أو موقفها السياسي.	موضوع تجربة "حماس" السياسية بطريقة عامة وركزت على إخفاقاتها وعدم نجاحها في إدارة الأوضاع واكتفت بتوجيه النصائح والتوجيهات والتعليمات دون الوقوف على المعوقات والتحديات الحقيقية التي تم رسمها لإقصاء وإجهاض تجربة الحركة السياسة منذ اليوم الأول لتوليها الحكم. •يوجد نقص في الدراسات السابقة من حيث التعمق في تحليل وتقييم مستقبل التجربة السياسية "لحماس"، وتأثير المتغيرات الإقليمية والمحلية والدولية على الواقع الفلسطيني. •الدراسات الأجنبية قليلة وأغلبها كانت تصف الحكومة التي تقودها "حماس" بالإرهاب والعنف وأغفلت الدور الإصلاحي و"الديمقراطي" الذي قامت بإنجازه وتحقيقه.	الحركات المتشددة، والإنجازات التي تم تحقيقها في الملف الأمني، وتأثير أزمة مصر على قطاع غزة، ونتيجة موقف حركة حماس السياسي على العلاقات الدولية لها وخصوصاً سوريا بعد الثورة، وإيران، ومصر قبل و بعد "الانقلاب العسكري"، ودول الخليج وغيرها. •ركزت الدراسة الحالية على السنوات الخمس الأخيرة في تجربة حركة حماس في الحكم في حين لم يتم التطرق إلى هذه المرحلة في الدراسات السابقة وأغلبها تناول السنوات الأربعة الأولى للتجربة السياسية "لحماس".

الفصل الثاني

التطور التاريخي لعلاقة حركة حماس بالبيئة الداخلية الفلسطينية ومحدداتها الإقليمية والدولية

منذ أن تأسست حركة المقاومة الاسلامية حماس في عام 1987م وهى تنظر إلى إقامة علاقات استراتيجية وتوطيدها سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الإقليمي والدولي، وتغلب السمة العامة لطبيعة العلاقات الإقليمية والدولية لحركة حماس في عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى أو إثارة الفتن والقلاقل، أو دعم طرف بعينه على حساب ثوابتها و"أيديولوجيتها" التي تؤمن بها وهو ما كانت تنتهجه حتى في ظل أوج المتغيرات الإقليمية التي كانت تحيط بها.

وقد أظهرت حركة حماس على مدار السنوات حرصها على إقامة علاقات ودية مع المكونات العرقية والمذهبية كافةً بما فيها الأقلية المسيحية؛ حيث تربط حركة حماس علاقات طيبة مع الطوائف المسيحية، وعلاقاتها بهذا المجال مبنية على أسس الاحترام والتعدد والإقرار بالتنوع والتعايش، وكانت تهتم منذ نشأتها على امتداد علاقاتها واتساعها؛ لتشمل أكبر قدر ممكن من الدول والمنظمات والهيئات الدولية، حيث تتطلع من تلك الدول الوقوف بجانب الشعب الفلسطيني، وتكوين رأي عام عالمي داعم لقضيته وضاغط على الاحتلال "الصهيوني"(خالد مشعل،28-29نوفمبر 2012).

بدأت حركة حماس تنسج علاقاتها الإقليمية والدولية بداية مع الدول العربية والاسلامية وخصوصاً "الأردن والسودان وسوريا والجزائر وإيران" عن طريق إرسال أفرادها ببعثات تعليم؛ حيث حافظت "حماس" في بداية علاقاتها مع تلك الدول على "علاقات مستقرة ومتزنة"، ومن ثم استضافة تلك الدول "لحماس" من خلال فتح مكاتب لها هناك حيث كان أول ظهور لحركة حماس في تاريخ علاقاتها الدولية عام 1992م على الأراضي الأردنية، وقبلها وفى عام 1989م حاولت الحركة الاتصال ببعض الحكومات العربية وقامت بإرسال رسالة للقمة العربية من أجل الوقوف ومساندة الشعب الفلسطيني(Muslih,1999:24).

وتهدف حركة حماس من علاقاتها إلى تأكيد حضور الحركة في الميادين السياسية العربية واطلاع الأطراف المختلفة على تطلعات الحركة في إدارة الصراع مع "إسرائيل" وإيصال فهمها لطبيعة الصراع وإلى تحقيق انفتاح سياسي وإعلامي وجماهيري، وتوفير أبعاد جغرافية جديدة للتحرك السياسي للحركة، وسعت لتحقيق التقارب لموقف الدول العربية ودول الجوار مع مواقف الحركة بما يحقق اعترافاً عربياً ودولياً بها(Muslih,1999:11).

والجدير بالذكر أن تغير وتبدل الأحداث على المستوي المحلي والإقليمي والدولي كان يفرض على حركة حماس إعادة قراءة وتقييم كل خطوة على صعيد علاقاتها الدولية وطبيعتها، لذلك شهدت العلاقات بين حركة حماس والدول الأخرى مداً وجزراً وتميزت بالتباين؛ نظراً للمتغيرات الإقليمية والدولية المتواصلة، فلم تكن "حماس" في نزهة في اختيار تحالفها مع هذه الدولة أو تلك.

ويتناول هذا الفصل أسس العلاقات الداخلية والخارجية لحركة حماس وضوابطها، كما يدرس تطور علاقات الحركة والمصاعب والتحديات التي واجهتها مع التركيز على المبادئ والسياسات التي شكلت ركيزة أساسية لإقامة هذه العلاقات ابتداءً، ثم تطويرها وتوسعتها لاحقاً، كما يوضح الفصل تجربة العلاقات مع الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية والمتغيرات التي كانت تطرأ وفقاً للمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

المبحث الأول: نشأة وتطور علاقة حركة حماس الداخلية:

سعت حركة حماس منذ تأسيسها عام 1987م إلى بناء منظومة قوية وإيجابية من العلاقات الداخلية مع كافة الفواعل والقوى في المجتمع الفلسطيني، إذ حرصت على إقامة علاقات طيبة مع جميع أبناء شعبها وبذلت في ذلك جهداً كبيراً وخصوصاً على صعيد التواصل الاجتماعي مع كافة أطياف الشعب الفلسطيني وهي السمة الأبرز التي تميزت بها حركة حماس على مستوى علاقاتها بالمجتمع الفلسطيني(مقابلة مع أسامة حمدان مسئول العلاقات الدولية في حركة حماس بتاريخ 13يونيو 2015).

وقد حافظت الحركة على علاقات جيدة مع القوى السياسية الفلسطينية الداخلية رغم تدهورها وتأزمها في بعض الفترات بسبب الاختلافات في الرؤى والأفكار، حيث إن القوى السياسية الفلسطينية الداخلية لديها توجهات وأهداف سياسية مختلفة، مما هيأ لحدوث اصطدام في مراحل معينة بسبب عدم توافق تلك المناهج فهناك المنهج الاسلامي والمنهج العلماني، لكن حركة حماس أكدت منذ انطلاقها على النهج الاسلامي الواضح في التعامل مع كافة القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية وعلى وجه التحديد ملف التسوية السياسية، فبالتالي كانت التوجهات الفكرية والسياسية لها الأثر الأبرز في بلورة طبيعة العلاقات الداخلية لحركة حماس، وعليه كانت العلاقات تتميز تارةً بالقرب والالتقاء والإيجابية، وبالبعد والتوتر والاصطدام والتدهور تارةً أخرى حسب التطورات والمتغيرات الداخلية، وفي هذا الجانب ينبغي على كافة القوى والتوجهات السياسية برغم اختلافها أن تتفق وتتوحد على أسس ومبادئ أو ما يعرف "بنقطة انطلاق" من أجل مواجهة أية عقبات أو إشكاليات تشوب العلاقات فيما بينهم.

المطلب الأول: نشأة حركة حماس:

تعتبر حركة حماس أحد أجنحة جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين وامتداداً لها؛ لذلك تعد حركة حماس حركة قديمة وحديثة في نفس الوقت فهي قديمة باعتبار أنها تنتمي للجماعة "الأم" جماعة الإخوان المسلمين، وحديثة من حيث الاسم الذي تحمله والذي أُعلن عن تأسيسه بتاريخ 1987/12/14م، وتعتبر حركة المقاومة الاسلامية حماس أحد أبرز حركات المقاومة، وهى حركة حظيت وما زالت تحظى بشعبية واسعة في الوسط الفلسطيني، وهي تتبني الإسلام عقيدة وسلوكاً ومنهجاً، وتنتمي إلى مدرسة الإخوان المسلمين في تبنّي الإسلام السنى الوسطي المعتدل(fuller,2006:5).

وقد صدر أول بيان لحركة حماس بتاريخ 1987/12/14م، ثم اتسعت القاعدة الجماهيرية لحركة حماس لتشمل كل مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة؛ حيث ازداد نمو الحركة وأصبحت تمتلك شبكة من المؤسسات الفاعلة في أوساط الشعب الفلسطيني وخصوصاً الاجتماعية منها مثل المجمع الاسلامي، والجمعية الاسلامية بغزة، وبعد زمن قصير استطاعت الحركة القيام بعمليات نضالية نوعية ضد الاحتلال "الإسرائيلي" وأوقعت به خسائر كبيرة، خاصة بعد تشكيل جناحها المسلح "كتائب القسام" (حبيب، 2013: 3).

جاء تشكيل حركة حماس على خلفية البحث عن الأسلوب النضالي في التعامل مع الاحتلال "الإسرائيلي" والمشاركة في قيادة الانتفاضة، وكانت أولى بوادرها باستغلال حادثة قتل أربعة فلسطينيين بتاريخ 8 ديسمبر 1987م من قبل مستوطن صهيوني في توجيه الغضب الجماهيري بما يتناسب مع أسلوبها النضالي، وأصدرت بياناً دعت فيه إلى تصعيد الانتفاضة، وتشكيل حركة المقاومة الإسلامية حماس(صالح، 2015: 33).

وقد استطاعت حركة حماس خلال مشاركتها الواضحة في فعاليات الانتفاضة أن تفرض نفسها على الساحة الفلسطينية، وأن تستحوذ على قدر كبير من التأييد بين الأوساط الطلابية والنقابية، وقد أصدرت الحركة ميثاقها[1] في 1988/8/18م وأوضحت فيه مواقفها تجاه القضية الفلسطينية وحددت هدفها "الاستراتيجي" بتحرير كامل فلسطين من البحر إلى النهر وبناءً عليه؛ استطاعت الحركة تحقيق حضور سياسي ملحوظ رغم معارضة بعض القوى الأخرى للمشروع الذي تنتهجه الحركة(حبيب، 2013: 3).

---

[1] **ميثاق حركة حماس:** أعلنت حركة حماس في الثامن عشر من أغسطس عام 1988م ميثاقها الذي يبرز هويتها ويبين موقفها ويوضح تطلعاتها وجاء شارحاً لرؤي الحركة على كافة الصعد، ويبين موقفها من الصراع مع الاحتلال "الإسرائيلي" ومشروع التسوية السلمية ومنطلقاتها الاستراتيجية لطبيعة علاقاتها مع المكونات الحركية والاتجاهات العاملة على الساحة الفلسطينية(الدبس،2010:21).

المطلب الثاني: علاقة حركة حماس بالمجتمع الفلسطيني:

أولت حركة حماس الاهتمام الاجتماعي اهتماماً كبيراً، وتمنح له مساحة رحبة في بنائها الفكري وعملها الحركي، فقد اعتبرت المجتمع الأساس في مشروع التحرير، وأن الأهداف والوسائل التغييرية تكتسب فعاليتها وديمومتها من مدى انبعاثها من القاعدة الاجتماعية وقد جسدت تلك المعاني ترجمة واقعية تمثلت في إفراد مادتين من مواد الميثاق في أسس التكافل الاجتماعي والالتصاق بالمجتمع، مما ساعد على وجود قاعدة اجتماعية حاضنة لها، تُرجم بالقبول والتأييد والمناصرة والازدياد في شعبيتها(البابا، 2010: 147).

وقد تعددت مظاهر اهتمام حركة حماس بالمجتمع الفلسطيني الذي تراه جزءًا من الدولة وخصوصاً تلك الاهتماماًت المتعلقة بالجانب الاجتماعي؛ حيث يوصف العمل الخيري أحد أهم جوانب قوة حماس؛ لأنه يستقطب لها شعبية كبيرة ويعطيها الشرعية، مثل كفالة أسر الشهداء ومتابعة قضاياهم وتقديم المساعدات المالية والعينية للمحتاجين من خلال المؤسسات الإسلامية التابعة للحركة وأبرزها المجمع الاسلامي، وجمعية النور الخيرية، وهي مؤسسات كبيرة تقوم على خدمة الأسرى والجرحى والمحتاجين وعوائل الشهداء، كما اهتمت بالعمل التطوعي وبناء المراكز الصحية، وتشكيل لجان الإصلاح والقضاء، وتعميق التوصل الاجتماعي من خلال الزيارات المنتظمة والمستمرة لجميع بيوت الشعب الفلسطيني(البابا، 2010: 147).

كما استطاعت الحركة بناء مؤسسات صحية واجتماعية وتربوية وتعليمية مثل: لجان الزكاة، وهيئات الإغاثة، والعيادات الطبية، والأندية وغيرها، لرفد العمل المقاوم بأوجهه كافة، وأصبحت هذه المؤسسات جزءاً أساسياً من مكونات الحياة العامة الفلسطينية، وشكلت طريق التنظيم للجماهير، وكانت أمكنة للتعبئة والتوجيه دينياً ووطنياً وحزبياً وفي نشر أفكارها، وتجنيد المناصرين؛ وبالتالي توسيع نفوذها الاجتماعي والسياسي في الساحة الفلسطينية، علاوةً على أنها تشكل قناة مهمة من قنوات التجييش، وتدبير الدعم والتمويل والتأثير، فكانت مثل دور العبادة فرصة لحركة حماس للقيام بالتنظيم السياسي وحشد مناصرين لها(عزام، 139:2007).

استطاعت "حماس" زرع شبكة دعم اجتماعي كجناح آخر في حملتها لنيل الشرعية السياسية خلال مرحلة وجودها في المعارضة، وربما يكون أفضل تلخيص قدرة الحركة وتأثيرها الملحوظ واستجابتها السياسية المناسبة هو في انتفاضة الأقصى، في حين كانت استجابة السلطة الوطنية الفلسطينية بطيئة، مما أعطى الحركة فرصة لتعزيز قضيتها الخاصة، في حين لم تتمكن التنظيمات الأخرى من تقديم هذه الخدمات الاجتماعية بنفس المستوى(عزام، 139:2007).

المطلب الثالث: علاقة حركة حماس بمنظمة التحرير الفلسطينية والقوى السياسية الفلسطينية الأخرى:

يمكن القول أن علاقة حركة حماس مع منظمة التحرير الفلسطينية[1] تعتبر علاقة ملتبسة، حيث كانت تخشى المنظمة قلقة من الدور المتزايد لحركة حماس في فعاليات الانتفاضة الأولى وزاد تخوف المنظمة بعد رفض حماس الدخول مع فصائل المنظمة، فكان توجه حماس من وجهة نظر المنظمة هو كيان سياسي بديل للمنظمة، وازدادت الفجوة بعد أن وقعت المنظمة اتفاق "أوسلو"[2]، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية على الأرض الفلسطينية(الدجنى، 55:2010).

بالإضافة لذلك، فإن منظمة التحرير تعتقد أن فكر حركة حماس السياسي "فكرٌ إحلاليٌّ" وهذا ما تخشاه المنظمة من علاقتها مع "حماس" ومع ذلك، تتقاطع منظمة التحرير الفلسطينية مع حركة حماس في الأهداف المرحلية، كونهما حركات تحرر وطني فلسطيني، ولكنهما يختلفان في الرؤية "الاستراتيجية"(الدجنى، 55:2010).

وعليه، فإن حركة حماس تقدر منظمة التحرير الفلسطينية على دورها المميز في الصراع مع العدو الصهيوني، ومساهمتها التاريخية في الكفاح الوطني، وهذا ما تضمنه ميثاق الحركة، إلا أن حماس أصرت بثبات موقفها من إسلامية فلسطين، ورفضت تجاوب المنظمة مع الفكر العلماني، هذا الأمر زاد من شدة التباين بين الطرفين بعد توقيع اتفاقية "أوسلو" عام 1993م واتفاق القاهرة الأمني عام 1994م وقدوم السلطة الفلسطينية[3] (البابا، 216:2010).

---

[1] **منظمة التحرير الفلسطينية**: تأسست في القدس عام 1964م كمنظمة سياسية لتمثيل الشعب الفلسطيني، "أحمد الشقيري" هو رئيسها الأول ثم تولى قيادتها "ياسر عرفات" منذ عام 1969م حتى وفاته عام 2004م وبعد ذلك توى رئاستها "محمود عباس"، في عام 1974م حازت المنظمة على صفة المراقب العام، وفى نفس العام حصلت على اعتراف القمة العربية(الموسوعة الحرة،8أكتوبر 2014).

[2] **اتفاق "أوسلو"**: هو اتفاق سلام وقعته منظمة التحرير الفلسطينية مع "إسرائيل" في العاصمة الأمريكية واشنطن في 13سبتمبر1993م، وسمى بذلك نسبة لمدينة أوسلو التي كنت تجرى الاتصالات بها بطريقة سرية، وهى أول اتفاقية رسمية مباشرة بين "إسرائيل" ممثلة بوزير خارجيتها "شمعون بيرس" ومنظمة التحرير ممثلةً بأمين سر اللجنة التنفيذية "محمود عباس" (الدبس،16:2010).

[3] **السلطة الفلسطينية:** بموجب التوقيع على اتفاق "أوسلو" عام 1993م، أصدر المجلس المركزي الفلسطيني فى10-1993/10/12م في تونس قراراً بتكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل مجلس السلطة الفلسطينية في المرحلة الانتقالية من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية ويكون "ياسر عرفات" رئيس اللجنة التنفيذية ورئيساً للسلطة الفلسطينية، والسلطة هي كيان إداري وسياسي لتنفيذ اتفاق لحكم ذاتي محدود في بعض المناطق الفلسطينية (الدجنى،19:2010).

وبناءً على ذلك، فالعلاقة مع منظمة التحرير اتسمت بالتدرج والتقلب، وبين التقارب والاتهام فسرعان ما تتدهور حسب الظروف والمعطيات على الساحة أو سلوك كل طرف تجاه الآخر، وبحسب التعارض بالبرامج والاستراتيجيات والوسائل؛ ولذلك عندما أظهرت "حماس" موقفاً متصلباً من "التسوية السياسية" التي انتهجتها منظمة التحرير، تولدت حالة من الصدام والتوتر في العلاقة بينهما وإنكار لدور حماس على الساحة الفلسطينية، لكن لم يخل الأمر من فترات تقارب وإن كانت محدودة (البابا، 216:2010).

انطلاقاً مما سبق، ترفض حركة حماس الدخول في منظمة التحرير الفلسطينية حتى هذه اللحظة وتطالب بإصلاحها من الداخل، وإعادة هيكلتها وترميمها وبث الروح من جديد في مؤسساتها خصوصاً وأن بنيتها القيادية متآكلة وتحتاج إلى قيادة وإدارة فاعلة ترتقي إلى طموح الشعب الفلسطيني وتكون قادرة على مواجهة التحديات الكبيرة.

ترى حماس أن ساحة العمل الوطني الفلسطيني تتسع لكل الرؤى والاجتهادات في مقاومة المشروع "الصهيوني"، وتعتقد أن وحدة العمل الوطني الفلسطيني غاية ينبغي على جميع القوى والفصائل العمل بها، وتسعى حركة حماس إلى التعاون والتنسيق مع جميع القوى والفصائل والفعاليات العاملة على الساحة الفلسطينية من أجل تعزيز العمل الوطني المشترك، وترى أيضاً أن أية صيغة للعمل الوطني الفلسطيني المشترك يجب أن تقوم على أساس الالتزام بالعمل على تحرير فلسطين، وعدم الاعتراف بالعدو الصهيوني(وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية غزة، 7سبتمبر 2015).

ويرى الباحث أنه بالرغم من وجود تباين في الأسلوب والفكر التي تنتهجه "حماس" في كيفية إدارة الصراع مع الاحتلال "الإسرائيلي" أو في إدارة أسلوب عملها على أرض الواقع، إلا أن هناك قنوات اتصال دائمة بينها وبين العديد من الفصائل والأحزاب الفلسطينية، تعمل من خلال لجان مكونة من شخصيات معينة مهمتها مواجهة وحل أي إشكالية من شأنها توتير العلاقات بين حركة حماس والفصائل الأخرى، فهناك مكتب العلاقات الوطنية مثلاً وهو مختص بالحوارات واللقاءات التي تتم بين حماس والفصائل الفلسطينية من أجل التشاور والتحاور بخصوص القضايا والإشكاليات الرئيسة؛ حيث تتم اللقاءات بين قيادة الفصائل وحركة حماس بشكل دوري.

بالنسبة لقوى اليسار المنطوية تحت منظمة التحرير كانت لها مواقف لا تنسجم مع حركة حماس فالعلاقات معها في بعض الأحيان اتسمت بعدم التوافق والقبول؛ بسبب بعض الأحداث والتداعيات، أما اللقاءات التي تمت بينهم جاءت لتجنب مزيد من الاختلافات وتقريب لوجهات النظر، وهناك بعض المواقف أفرزت علاقات مضطربة ومتوترة كموضوع الانقسام والأزمات الداخلية(مقابلة مع مصطفى الصواف، 5يوليو 2015).

وفي هذا الجانب نري أن حركات اليسار التابعة لمنظمة التحرير تتمتع بعلاقات جيدة مع حركة حماس وهناك العديد من العلاقات والاتصالات والقواسم المشتركة بينهما وهم متفقون في كثير من القضايا، وبشكل عام يمكن القول أن علاقة حماس بقوى اليسار تعتبر علاقة متزنة ومستقرة وإن شابها الفتور في بعض المراحل.

ويمكن القول أن هناك العديد من نقاط الاختلاف بين حركة حماس وقوى اليسار الفلسطينية، وربما تصل إلى حد الاتهام والمقاطعة بين الطرفين، إلا أن الاجتماعات واللقاءات والتواصل الدائم هي الميزة الإيجابية التي تتسم بها هذه العلاقات، فلم تنقطع اللقاءات والاجتماعات بينهما وخصوصاً تلك التي كانت تتم عبر مكتب العلاقات الوطنية، فمن خلاله كانت تُعقد العديد من المشاورات والمحادثات في القضايا والملفات الحساسة كملف الانقسام السياسي والمصالحة الفلسطينية والملفات الخاصة بأوضاع المقاومة، وكيفية التنسيق فيما بينها وآلية الرد على انتهاكات الاحتلال "الإسرائيلي"، بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالأوضاع الداخلية؛ حيث يتم التنسيق للفعاليات والأنشطة كافة كالتظاهرات والمسيرات الوطنية والاحتجاجات والاضرابات كإضراب الطعام التضامني مع الأسرى الفلسطينيين، أضف لذلك اللقاءات التي كانت تجمعهم في الندوات السياسية والاقتصادية وورش العمل المختلفة.

أما بالنسبة لعلاقة حركة حماس بحركة فتح فقد أسهم وجود برنامجين مختلفين سياسياً "وأيديولوجياً" لكلا الحركتين في زيادة الخلافات بينهما؛ لكون برنامج حركة فتح يستند أساساً إلى خطة التسوية عبر المفاوضات والعمل على إقامة الدولة الفلسطينية على حدود سنة 1967م مع الاعتراف "بإسرائيل"، وتمثل ذلك من خلال موافقة "فتح" على اتفاق "أوسلو" عام 1993م، أما برنامج حركة حماس فيستند إلى منهج المقاومة وعدم جدوى منهج المفاوضات ورفض اتفاق "أوسلو" وتبعاته وعدم الاعتراف "بإسرائيل"(عوادة، 2011: 117-130).

كما أن الخلاف بين الطرفين قائم على وجود تناقض بين مشروعين له علاقة بالمرجعية "الايديولوجية" والفكرية، "فحماس" تنطلق من مرجعية إسلامية وأن أرض فلسطين من بحرها إلى نهرها هي أرض وقف إسلامية، بينما تتبنى حركة فتح حلول التسوية الداعية إلى خيار الدولتين في فلسطين التاريخية والعيش جنباً لجنب مع "إسرائيل" التي احتلت وقتلت وهجرت سكانها الأصليين(صالح،2014 :130) .

ولذلك تتسم العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس بالتنافس وعدم الثقة والاقتتال أحياناً، وقد ظهرت علاقة التنافس بينهما منذ أن تأسست حركة حماس عام 1987م، وتشهد العلاقة بين الطرفين فتوراً وتوتراً واتهامات متبادلة، وبالرغم من وجود بعض الاتفاقات والتفاهمات في أوقات سابقة إلا أن

التوتر وسوء العلاقة هي الصفة البارزة على علاقتهما، ومن الأسباب التي أدت لسوء العلاقة بينهما تفرد حركة فتح بالسلطة ودخول "حماس" الانتخابات وتنافسها معها، وخوف "فتح" من اتساع شعبية حركة حماس أو أن تحل محلها(عوادة، 2011: 117-130).

المبحث الثاني: علاقات حركة حماس الخارجية وموقفها من عمليات التسوية السياسية:

تتطلع حركة حماس لإقامة علاقات استراتيجية مع العديد من الدول الإقليمية والدولية، وتعتبرها سنداً قوياً للقضية الفلسطينية طالما لم تكن على حساب الثوابت المتمثلة برفض التنازل والتفريط عن الأرض الفلسطينية، كما أولت حركة حماس أهمية للحوار مع جميع الحكومات والأحزاب والقوى الدولية بغض النظر عن عقيدتها أو جنسيتها أو نظامها السياسي، ولا مانع لديها من التعاون مع أي جهة لصالح خدمة قضية الشعب الفلسطيني العادلة من أجل حصوله على حقوقه المشروعة، أو تعريف الرأي العام بممارسة الاحتلال الصهيوني، وإجراءاته اللاإنسانية ضد الشعب الفلسطيني .

وعلى صعيد علاقات حماس الإقليمية والدولية لم تعادي حماس أحداً على أساس المعتقد الديني أو العرقي، ولا تناهض أي دولة أو منظمة ما لم تمارس الظلم ضد شعبها، أو تناصر الاحتلال الصهيوني في ممارساته العدوانية، ودائماً تؤكد على أن سياستها قائمة على حصر ساحة المواجهة مع الاحتلال الصهيوني في فلسطين، وعدم نقلها إلى أي ساحة خارجية(دحبور،95:2013).

تسعى حركة حماس إلى إقامة علاقات مع الدول والمنظمات والهيئات الدولية، وحركات التحرر العالمية لحثها على الوقوف إلى جانب قضية الشعب الفلسطيني العادلة، وإدانة الممارسات القمعية لسلطات الاحتلال المخالفة لقواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان، وتكوين رأي عام عالمي ضاغط على الكيان الصهيوني؛ لإنهاء احتلاله للأراضي الفلسطينية والمنافي لكافة الأعراف والمواثيق الدولية(دحبور،95:2013).

إلى جانب ما ذكر عمدت حركة حماس إلى إنشاء علاقات واتصالات مع كثير من الدول الاوروبية، وهى اتصالات تتعلق بالجانب الدبلوماسي السياسي الرسمي وهو ما تحقق بالفعل ومعظمها غير معلن ويتم بطريقة سرية، لكن لم يكن هناك تمثيل أو تواجد سياسي داخل أي دولة من الدول الأوروبية سواء بوجود مقرات أو مكاتب لها، فكثير من الدول الأوروبية لديها علاقات واسعة مع "إسرائيل" وتخشى إقامة علاقات رسمية علنية مع حركة حماس ولا تزال المنظمات الدولية وكثير من الدول الأجنبية تنظر لحركة حماس بمنظور سلبي وترفض التعامل معها أو الاعتراف بها، وكان هناك أيضاً تحول في مواقف بعض الدول الأوروبية؛ فقد تغيرت نظرتها لحركة حماس وكانت لديها اتصالات سياسية ودبلوماسية، كما قررت بعض الهيئات القانونية التابعة للاتحاد الأوروبي رفع اسم الحركة من قائمة المنظمات الإرهابية، وهذا ما سنحاول توضيحه بصورة مفصلة في الفصل الرابع.

المطلب الأول: علاقات حركة حماس الإقليمية:

أ- علاقة حركة حماس مع مصر:

تنظر حركة حماس وحكومتها إلى مصر على أنها العمود الاستراتيجي للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني بحكم علاقة الجوار وروابط الدين والثقافة واللغة والتاريخ والأمن والآمال المشتركة.

ولم تكن علاقة حركة حماس بمصر المصري سيئة إلى هذا الحد قبل عام 2005م، ولم يكن يُنظر لحركة حماس على أنها قوة قادرة على تغيير المعادلات السياسية في القضية الفلسطينية خصوصاً وأن النظام المصري في عهد الرئيس السابق "حسنى مبارك" كان يدعم ويساند أحزاباً فلسطينية أخرى ضد حركة حماس الذي كان يراها عبئاً عليه ووجوده مشكلةٌ له، إلا أن هذه العلاقة شهدت اتجاهاً مغايراً بعد فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية الثانية في 2006/1/25م (Taflioglu,2013:1).

ومنذ ذلك التاريخ حكمت علاقة حماس بمصر مجموعة من المحددات يمكن إجمالها على النحو الآتي(حبيب،65:2013):

- أن الخلاف مع مصر يجب أن لا يصل إلى نقطة اللاعودة؛ لأن مصر بإمكاناتها البشرية والمادية، ومركزها القيادي الذي لا يمكن إغفاله كداعم للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني مهما اختلفت التوجهات.
- إن الجغرافيا السياسية تحكم توجهات "حماس" نحو مصر؛ إذ تمثل الحدود المصرية مع قطاع غزة البوابة الوحيدة لها نحو التواصل العربي والدولي .
- ترى "حماس" في مصر "برغم الخلاف مع نظامها" أنها مظلة مقبولة ولا يمكن الاستغناء عنها؛ لضبط العلاقات الفلسطينية الداخلية خصوصاً مع السلطة وحركة فتح.

وصلت العلاقات المصرية مع حركة حماس أثناء حكم الرئيس "محمد مرسى" إلى أفضل حالها واتسمت تلك المرحلة بالمزيد من الانفتاح والتسهيلات في حركة المعابر وتنقل الأفراد ودخول البضائع والمساعدات، بالإضافة إلى تواصل دائم للعمل السياسي والدبلوماسي، وهو الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على الوضع الاقتصادي لأهل قطاع غزة، وكان الإعلام الحكومي لحركة حماس يصف مصر دائماً بالشقيقة حتى في ظل العلاقات المتوترة بينهم؛ حيث كانت مصر ولازالت البوابة الوحيدة للفلسطينيين إلى الخارج (Shitrit & Jaraba,1 August 2013) .

لقد تعلقت الآمال الكبرى على الرئيس "محمد مرسي" لإنهاء الحصار وإعادة فتح معبر "رفح"، وبالفعل قام بمساندة حركة حماس وحكومتها سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً وتم فتح معبر "رفح"

ونشطت الحركة التجارية بين قطاع غزة ومصر، وأصبح الوضع الاقتصادي في قطاع غزة أفضل من ذي قبل بفضل حرية المرور والحركة على المعبر(Karmon,2013:111).

أصبحت العلاقات بين الطرف المصري وحركة حماس في أسوء حالاتها بعد "الإطاحة" بالرئيس "محمد مرسي" وسيطرة الجيش بقيادة "عبد الفتاح السيسي" رئيس الأركان على مقاليد الحكم في مصر، وبعدها وصلت العلاقات الدبلوماسية والسياسية إلى أسوء حالاتها، كما زاد التضييق من الجانب المصري على قطاع غزة من خلال هدم الأنفاق التجارية وتقييد الحركة على معبر "رفح" وتشديد كبير على حرية السفر للخارج، ومنع المعتمرين والمرضى والطلاب من السفر، وزادت اتهامات مصر لحماس بالتدخل في الشؤون المصرية وزعزعة أمنها وهو ما كانت تنفيه حركة حماس على الدوام باعتبار أن سياسة حركة حماس الخارجية ضد التدخل في شؤون أي دولة أخرى.

فقد حاولت الحكومة والحركة أن تؤكد في اللقاءات والمؤتمرات أنه لا علاقة لها بما يحدث في مصر، وأنها لا تتدخل في الشأن المصري الداخلي، وليس لها أي دور لا أمني ولا عسكري في مصر ولا سيناء، إلا أن الاتهامات استمرت، حتى انتهت بوضع الإخوان المسلمين وحركة حماس على قائمة الإرهاب.

لكن هذه الآمال تبددت بعد الأحداث التي بدأت في 2013/6/30م؛ حيث عادت العلاقات لتصبح أكثر سوءًا من ذي قبل سواء على صعيد إغلاق المعبر أو تدمير الأنفاق التي تعتبر "شريان الحياة" لقطاع غزة؛ حيث تم تدمير أكثر من 90% من "أنفاق غزة نحو مصر" مما سبب خسائر اقتصادية وسياسية وربما عسكرية لحركة حماس، إذ تم عزلها عن دول المنطقة كما تضررت مصالح الشعب في قطاع غزة بعد أن كان يدخل له الوقود والإسمنت والدواء والمتطلبات الأساسية للحياة العامة عبر هذه الأنفاق، وجديرٌ بالذكر أن سبب حفر هذه الأنفاق هو الحصار القاسي والمشدد على قطاع غزة، وإضافةً لما سبق شارك الإعلام المصري بحملة تحريض كبيرة على حماس وحكومتها واتهاما بمساندة الإخوان في مصر (Karmon,2013:111).

ب-علاقة حركة حماس مع تركيا:

شهدت العلاقات التركية بحركة حماس تحسناً كبيراً خصوصاً بعد فوز "حماس" بانتخابات المجلس التشريعي عام 2006م، وقد أسهمت الخلفية والتقارب الإسلامي بين الطرفين إلى تعميق تلك العلاقات مع "حماس" والشعب الفلسطيني بشكل عام، ولذلك اعترفت تركيا بنتائج الانتخابات عام 2006م وطالبت باحترام قرار الشعب الفلسطيني حيث قامت باتصالات مبكرة بحركة حماس رغم معارضة "أمريكا" و"إسرائيل"، فقد قامت تركيا باستضافة وفد لقيادة الحركة برئاسة "خالد مشعل" في آذار 2006م، وفي نفس الشهر دعت الخارجية في بيان لها إلى إعطاء "حماس" الفرصة لإثبات

نفسه، ودعت العالم إلى اتخاذ قرار إيجابي تجاه حركة حماس، والمهم في ذلك أن تركيا لم تمتنع من التعامل مع الحكومة التي تقودها "حماس" بعد أن سيطرت الحركة على قطاع غزة، وظلت قنوات الاتصال بشكلها الاعتيادي حتى بعد الانقسام الذي حصل في الأراضي الفلسطينية(الجزيرة نت، محسن صالح،21إبريل2014).

شكلت حادثة الاعتداء "الإسرائيلي" على سفن "أسطول الحرية" منعطفاً كبيراً في تمتين العلاقة بين "حماس" وتركيا وتوترها مع "إسرائيل"، وقد قامت تركيا بتمتين علاقاتها بحركة حماس سياسياً وإعلامياً؛ حيث استقبلت مجموعة من الأسرى المبعدين ومنحتهم جوازات سفر تركية وحرية كاملة وبيوتاً للسكن ومكاتب لأفراد وقيادات الحركة، كما زاد التعاون والتنسيق بين الجانبين فيما يتعلق بموضوع السفر وإصدار التأشيرات لتركيا، كما قدمت تسهيلات كبيرة في هذا الجانب وهو مؤشر على مدى قوة العلاقة بين "حماس" وتركيا(Alpher,2010:1) .

أما الأحداث الحاصلة في سوريا ساهمت على تحسين العلاقة بين القيادة التركية وحركة حماس، حيث أصبحت تركيا مقرا لبعض أفراد وقيادات حماس، خصوصاً بعد التضييق على "حماس" في مصر وسوريا، وشهدت العلاقات مع تركيا تطوراً ملحوظاً خلال عامي 2012م-2013م فقد تعددت اللقاءات بين الجانبين، حيث زار رئيس الحكومة في قطاع غزة "إسماعيل هنية" تركيا في مطلع عام 2012م، وكانت هناك زيارة أخرى لقيادة حركة حماس ممثلة برئيس المكتب السياسي "خالد مشعل" في عام 2013م والتقوا برئيس وزراء تركيا "رجب طيب أردوغان" (الجزيرة نت، محسن صالح،21 إبريل2014).

كما نشطت الدبلوماسية التركية بشكل كبير؛ دعماً لحماس وقطاع غزة خلال العدوان "الإسرائيلي" عام 2012م، وقامت بالضغط في المحافل الدولية لوقف العدوان ورفع الحصار خصوصاً بالتعاون مع مصر وقطر، وشهد قطاع غزة نتيجة ذلك دعماً رسمياً وشعبياً واسعاً أربك الحسابات "الإسرائيلية"، فقد وصل "أردوغان" إلى مصر في 2012/11/17م عندما كانت الاشتباكات محتدمة، والتقى الرئيس المصري "محمد مرسي"، وأمير قطر و"خالد مشعل"، وجرى الاستماع لمطالب "حماس" وقوى المقاومة؛ حيث تمّ تبنيها ونشطت هذه الدبلوماسيات إقليمياً ودولياً في دعمها أيضاً، وقام وزير الخارجية التركي "أحمد داود أوغلو" بزيارة قطاع غزة أثناء العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة في 2012/11/20م، بالاشتراك مع وفد وزراء الخارجية العرب، هذا الأمر يبرهن عن مدى التأييد الشعبي والرسمي "لحماس" وللشعب الفلسطيني، فقد تبنت تركيا شروط ومواقف "حماس" من أجل وقف العدوان وبالفعل تم وقف العدوان بناء على شروط "حماس" والمقاومة بعد لقاء "أردوغان" و"خالد مشعل" والرئيس "محمد مرسي" بمصر(صالح،21إبريل2014).

وجدير بالذكر أن تركيا تعتبر سنداً للقضية الفلسطينية حكومة وشعباً، وهى تعبر عن صدق انتمائها لهذه الأمة ولهذه المنطقة، كما أن هذه المساندة تعتبر بوابة حقيقية؛ لاستعادة الإرث التاريخي التي كانت تركيا تمتلكه، سيما وأن القضية الفلسطينية حاضرة في إذهان الشعوب العربية والاسلامية، ولذلك تحافظ تركيا على علاقات متميزة ومتوازنة مع حركة حماس على وجه الخصوص (حبيب،70:2013).

ج-علاقة حركة حماس مع إيران:

يعود تاريخ العلاقة بين حركة حماس وإيران إلى بداية سنوات التسعينات؛ حيث أقامت إيران علاقات قوية ودائمة مع حركة حماس، وفي أعقاب إبعاد (415) ناشطاً من نشطاء حماس والجهاد الإسلامي من الأراضي الفلسطينية إلى لبنان عام 1992م[1]، بدأت إيران في تقديم المساعدة المالية و"اللوجستية" إلى الحركة، وقد اتسعت المساعدات الإيرانية لحماس اتساعاً كبيراً في أعقاب "سيطرة الحركة" على قطاع غزة في شهر حزيران من العام 2007م، واعتبرت إيران حكم حماس في قطاع غزة بأنه رافعة مهمة لإدارة الصراع المسلح ضد "إسرائيل"، ووسيلة لزيادة تدخلها وتأثيرها في الساحة الفلسطينية انطلاقاً من استراتيجيتها الهادفة إلى توسيع مصالحها السياسية في منطقة الشرق الأوسط، ومنذ عام 2007م قامت إيران بدعم حركة حماس عسكرياً ومادياً، ووصل هذا الدعم إلى مئات الملايين من الدولارات سنوياً إلى جانب الدعم والمساندة السياسية والإعلامية (حبيب،71:2013).

وقد تأسست العلاقة بين الطرفين من جهة "حماس" بالاتساق مع رؤيتها الثابتة القاضية بالتعاون مع الدول والجهات كافة في المنطقة لخدمة القضية الفلسطينية وعلى قاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتعتبر رؤية "حماس" وإيران في وجوب تحرير فلسطين كاملة وعدم الاعتراف بـ"إسرائيل" أساساً في تقارب وجهات النظر بين الطرفين(مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 25مارس2014).

كما أن لدى الطرفين مصالح مشتركة، فعلاقة "حماس" مع إيران تخدم توجهات الحركة وتحقق لها مكاسب عديدة منها فتح الساحة الإيرانية أمام العمل السياسي، ودعم موقف الحركة السياسي في المحافل العربية والإسلامية، والحصول على الدعم المالي للحركة في ظل تزايد المتطلبات المادية

[1] **مبعدو مرج الزهور:** في مساء يوم 17ديسمبر1992م، أبعدت "إسرائيل" عناصر وقيادات حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي من قطاع غزة والضفة الغربية وأغلبهم من حركة حماس إلى منطقة حدودية عُرفت باسم "مرج الزهور" قُدر عدد المبعدين بحوالي 415 شخصاً، وجاء قرار الإبعاد سرياً لعدم إثارة الرأي العام، وهدفت "إسرائيل" من ذلك إلى إضعاف حركة حماس وتفكيكها، وبعد الضغط على الاحتلال قرر إعادتهم على مراحل حتى عام 1993م ومنهم من تم إعادته إلى سجون الاحتلال الإسرائيلي(البابا،2010،303).

المفروضة عليها، بالإضافة إلى الحصول على الدعم العسكري في مجال التدريب والأسلحة (حبيب،71:2013).

تطورت العلاقة بين حركة حماس وإيران بشكل كبير؛ وملفت بعد فوز حركة حماس بانتخابات المجلس التشريعي عام 2006م وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، فقد قامت إيران بدعم الحكومة التي تقودها حماس سياسياً ومادياً وعسكرياً خصوصاً بعد فرض الحصار عليها من قبل "إسرائيل" وحلفائها، وبلغ الدعم ذروته أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2008م-2009م (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 25مارس2014).

ولكن لم تظل العلاقة على صفوها بل شابها نوع من الفتور والبرود، ونتج عن ذلك تقليص حجم الدعم الإيراني لحركة حماس؛ بسب عدم وقوف حركة حماس بجانب النظام السوري ضد "الثورة الشعبية في سوريا" والتي كانت ضمن إطار ما سُمي "بالربيع العربي" ووقوف الحركة خلف إرادة الشعب السوري ورفض حركة حماس تأييد "بشار الاسد" في مواجهة الثورة في سوريا.

وزاد الفتور بينهما بعد خروج حركة حماس من سوريا وإغلاقها لمعظم مكاتبها، وانتقال أفرادها وقادتها لدول أخرى بعد ازدياد حدة الثورة وسيطرة المعارضة على أجزاء من سوريا وإعلان موقف "حماس" المساند للشعب السوري ضد النظام السوري وجاء ذلك صراحةً على لسان رئيس المكتب السياسي للحركة "خالد مشعل"، حيث بقيت العلاقات على المستوى الشخصي فحسب(مقابلة مع عماد العلمي، 12أبريل2014).

ونرى في هذا الجانب أن وتيرة الاتصالات بين حركة حماس وإيران ازدادت بعد "الإطاحة" بحكم الرئيس المصري "محمد مرسي" في نوفمبر 2012م، لكن "حماس" لم تكن متشجعة في بدايتها؛ لرفع مستوى الاتصالات واللقاءات بسبب المتغيرات الإقليمية والأدوار والتحالفات الجديدة أو لربما تحسباً من كسب إيران لمواقف من "حماس" لصالحها أو لصالح حلفائها، بالرغم من حاجة "حماس" الماسَّة لعودة تلك الاتصالات والعلاقات، خصوصاً بعد أن فقدت "حماس" أحد أهم حلفائها في المنطقة وهى مصر في فترة حكم الرئيس "محمد مرسي".

عادت العلاقات بشكل أقوى بين حركة حماس وإيران في أواخر عام 2014م، بعد لقاءات عدة واتصالات عقدها الطرفان في أكثر من عاصمة عربية وإسلامية؛ لترميم ما شابها من جمود وفتور خصوصاً بعد خروج حركة حماس من سوريا لدعمها "الثورة السورية"، فقامت شخصيات بارزة في إيران بالاتصال بقيادات حماس من أجل إحياء العلاقات من جديد بينهما وكان "خالد مشعل" رئيس المكتب السياسي لحماس رئيساً لوفد الحركة في اللقاءات التي تمت في تركيا وقطر في أكتوبر

2014م، كما عُقدت لقاءات بينهم في "بيروت" و"طهران"، كانت تهدف كل تلك اللقاءات إلى تجاوز الأزمة التي نتج عنها وقف التمويل المادي والذي قُدر بحوالي 23مليون دولار شهرياً، أثرت بشكل مباشر على حركة حماس وأدخلها في وضع اقتصادي صعب(The guardian,9 January2014)

انطلاقاً مما سبق يمكن القول أن الفجوة بين إيران و"حماس" لا تزال موجودة، ولو بحدها الأدنى برغم التفاؤل من علاقة الطرفين ببعضهما البعض، حيث يقف الملف السوري عائقاً أمام أن تكون العلاقة بين الطرفين كسابق عهدها بسبب تمسك كل طرف بمواقفه وقناعاته وبسبب اختلاف الرؤى لكل منهما، فلم تعلن حماس دعمها للرئيس السوري وظلت على موقفها بالرغم من توتر العلاقات بين إيران و"حماس" خلال المرحلة التي تلت "الثورة السورية" عام 2011م.

د- علاقة حركة حماس بالدول العربية بشكل عام:

تعمل حركة حماس على تشجيع الحكومات العربية والاسلامية على حل خلافاتها وتوحيد مواقفها إزاء القضايا القومية، لكنها ترفض أن تقف مع طرف واحد ضد الآخر، أو أن تكون طرفاً في أي محور سياسي ضد آخر .

وتؤمن حركة حماس بالوحدة العربية والإسلامية وتبارك أي جهد يبذل في هذا المجال وتطلب من جميع الحكومات والأحزاب والقوى العربية والإسلامية أن تقوم بواجبها لنصرة قضية الشعب الفلسطيني ودعم صموده ومواجهته للاحتلال الصهيوني، وتسهيل عمل الحركة لإعانتها في أداء مهمتها(البابا،235:2010).

كما توجهت حركة حماس نحو الدول العربية لإقامة علاقات استراتيجية وقوية معها، وذلك لتحقيق أهداف رئيسة ومحورية تسعى الحركة لتحقيقها خدمة لمشروعها وللقضية الفلسطينية، ويمكن تلخيصها كالآتي(صالح،289:2014):

1. تأكيد حضور الحركة على الساحة السياسية العربية مع عدم التدخل بشؤون الدول الخارجية.
2. إطلاع الأطراف العربية على رؤية الحركة ومواقفها بما يساعد على تفهمها دون تشويه.
3. الانفتاح السياسي والإعلامي للحركة على الدول العربية.
4. توفير أبعاد جغرافية جديدة للتحرك السياسي لحركة حماس.
5. السعي لتحقيق التقارب بين مواقف الدول العربية السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية مع مواقف الحركة.
6. الحصول على اعتراف الدول العربية الرسمي بالحركة.
7. حل المشكلات التي تعترض الفلسطينيين المقيمين في هذه الدول.
8. الحصول على الدعم المادي والمعنوي بصوره المختلفة لمساندة الشعب الفلسطيني في الساحات والمنظمات الدولية.

من خلال ما سبق يتبين أن حركة حماس والحكومة الناشئة كانت دائماً تبتعد عن التدخل في الاضطرابات الداخلية التي تحدث في الوطن العربي، وأنها غير معنية بإقحام نفسها بالنزاعات الداخلية للدول الأخرى، وبالرغم من ذلك تتهم بعض الدول حركة حماس بأنها تساند تيارات وجماعات في مناطق معينة من الدول العربية، وقد لعب الإعلام دوراً كبيراً في التضليل والكذب ضد الحركة من خلال إدراجها ضمن الجماعات الإرهابية حيث اتهمها بإسناد الجماعات المتشددة ودعمها؛ ولذلك كانت تنفى حركة حماس تكراراً ومراراً عن أي تدخل لها بأي دولة أو نظام حكم، وتحدت بإثبات أي دليل ضدها بهذا الخصوص، وعليه فإن الباحث يأمل بأن تكون العلاقات بين حماس والدول العربية أكثر قرباً واتصالاً وعمقاً، وأن تكون هناك قنوات اتصال مفتوحة سياسية ودبلوماسية رسمية، وإنهاء الفتور مع الدول التي تخشى إقامة علاقات مع "حماس"، فهي تتطلع لإقامة علاقات تنصَّب في مصلحة الشعب الفلسطيني ودعمه مادياً ومعنوياً.

المطلب الثاني: علاقة حركة حماس الدولية:

اتسمت العلاقات في كثير من الأحيان بالمواجهة وبمحاولات إقصاء "حماس" وحكومتها بكل الوسائل المتاحة، وكان آخرها إدراجها على قائمة المنظمات الإرهابية، والسعي لتجفيف منابعها المالية وإغلاق الكثير من المؤسسات الخيرية الداعمة للحركة في العديد من الدول ووضع حد للدعم الذي كانت تتلقاه الحركة من قبل بعض الدول العربية والأطراف الأخرى، كما عمدت الولايات المتحدة إلى إحكام الخناق على كثير من مصادر التمويل والدعم "اللوجستي" من مصر والأردن على اعتبار أن محور الاعتدال "مصر– السعودية– الأردن" هو الأكثر استجابة لإملاءات واشنطن .

كما أن الاتصالات التي أجرتها الولايات المتحدة مع حركة حماس كانت محدودة وما تلبث أن تُقطع من جانب واحد، وتهدف إلى تغيير سياسات الحركة ومعرفة موقفها فيما هو مطروح، وهذا ما أكده نائب رئيس المكتب السياسي الدكتور "موسى أبو مرزوق" بقوله: "كل الاتصالات الأمريكية معنا كانت بطلب من أمريكا"(المركز الفلسطيني للإعلام، 14ديسمبر 2006).

ويؤكد الدكتور "موسى أبو مرزوق" حول طبيعة العلاقات والاتصالات مع الولايات المتحدة بقوله "إن الأمريكان هم الذين كانوا يبدأون الاتصالات وهم أيضاً الذين كانوا يقطعونها، وكان هناك اتصالات بينهم وبيننا في ثلاث مناسبات ومواقف عندما كنا في عَمَّان، وهم الذين قطعوا الاتصالات، ثم حدث بيننا لقاءان آخران في دمشق عقب "أحداث 11 سبتمبر" وهم الذين قطعوا أيضاً الاتصالات، وعموماً نحن موقفنا واضح بقبول الاتصالات واللقاءات مع أي طرف ما عدا "الصهاينة"، وليس عندنا سياسة تحفظية فيما يتعلق باللقاءات مع الأوروبيين أو الأمريكيين أو غيرهم لشرح قضية شعبنا والدفاع عن حقوقه وليس هناك ما يمنع من هذا" (الشيخ عيد،139:2013).

وبعد انعقاد الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م صُدمت الغرب بزعامة الولايات المتحدة من فوز حركة حماس بأغلبية ساحقة، فقامت الإدارة الأمريكية وحلفاؤها على إثرها بالتمسك باشتراطات اللجنة الرباعية كشرط للقبول بحركة حماس والتعامل معها وذلك لاحتوائها ضمن عملية السلام في المنطقة، غير أن الحركة رفضت هذه الاشتراطات رفضاً قاطعاً، وتعتقد حماس أنه يجب على اللجنة الرباعية أن تطلب وضع نهاية للاحتلال والعدوان "الإسرائيلي" لا أن تطالب الضحية بأن تعترف بالاحتلال وأن اللجنة الرباعية تعاقب الشعب الفلسطيني على ممارسته لحقوقه الديمقراطية وإدلائه بصوته(صحيفة الرياض السعودية، 1 فبراير 2006).

على إثر ذلك دفعت الولايات المتحدة بفرض حصار شامل على حركة حماس والحكومة التي شكلتها على الرغم من أن إجراء هذه الانتخابات كان مطلباً أمريكياً مستمراً، إلا أن وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت قال:" صحيح أننا نؤيد مبدأ الانتخابات لكن لابد من التفكير بعناية بعد الانتخابات ولابد أن يعدلها بما يتلاءم مع مسار خارطة الطريق"(مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات،5مايو2012).

وبناءً على ما سبق، يتبين أن الإدارة الأمريكية كانت تحاول أن تصنع علاقات مع حركة حماس لتكون ضمن مسار خارطة طريق تحددها "أمريكا" بنفسها ولمصلحتها وبما يضمن تقديم تنازلات في سبيل إحلال العملية السلمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين ومن خلال تحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية للكيان "الصهيوني"؛ ولذلك كانت "أمريكا" تربط علاقاتها بحركة حماس بمدى الاستفادة التي يمكن أن تتحصل عليها "إسرائيل" وحلفاؤها على وجه التحديد، بالإضافة لثني حماس عن مشروعها المقاوم ضد الاحتلال "الإسرائيلي".

بدأت العلاقات بين حركة حماس وروسيا عام 2005م، من خلال خطاب ألقاه الرئيس الروسي "فلادمير بوتين" قبل فوز الحركة بالانتخابات التشريعية الثانية، وبعد فوزها دعت روسيا حركة حماس لزيارتها، وقد استقبل رئيس الوزراء "ميديفيديف" في مارس 2006م وفداً من الحركة برئاسة "خالد مشعل"، وتطورت اللقاءات بعد ذلك بين الحركة وروسيا، من خلال الزيارات على مستويات مختلفة (أسامة حمدان، أغسطس2015).

ربما تستطيع روسيا أن تلعب دوراً أفضل على صعيد القضية الفلسطينية والمحافظة أكثر على مصالح الشعب الفلسطيني من الأطراف الأخرى، فقد دعت روسيا إلى رفع الحصار عن قطاع غزة بتاريخ 21مارس2008 وتكرر ذلك الموقف في العديد من المناسبات؛ حيث قال وزير الخارجية الروسي "سيرجى لافروف" "إن حصار قطاع غزة غير مقبول وينبغي رفعه للسماح لسكان غزة بأن يعيشوا حياة طبيعية"، كما أعلن "الكسندر سلطانوف" مبعوث الرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط بتاريخ 7 يونيو 2010 "إنه حان الوقت منذ زمن لفتح المعابر ورفع الحصار عن قطاع غزة، هذا ما يقتضيه بالدرجة الأولى الوضع الانساني والاقتصادي الصعب الذي يعيشه سكان القطاع"، ولعل أبرز مظاهر العلاقة بين الجانبين تلك اللقاءات المتعددة والمتتالية بين قيادة الحركة ووزير الخارجية

الروسي "لافروف" وأعضاء "مجلس الدوما"[1]، وقد تجاوزت تلك اللقاءات والعلاقات حد البروتوكول والحوار السياسي إلى العمل الجدي والحقيقي لبناء تفاهمات تخدم القضية الفلسطينية، ولعل ذلك يدل على إدراك روسيا للدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به حركة حماس محلياً وإقليمياً (أسامة حمدان، أغسطس2015).

لقد جرت لقاءات واجتماعات رسمية بين الحركة وروسيا خصوصاً تلك اللقاءات والمحادثات التي تمت من خلال وزير الخارجية الروسي "لافروف" بهدف التوصل إلى تهدئة سياسية مع الاحتلال الإسرائيلي؛ إذ التقى "بخالد مشعل" رئيس المكتب السياسي لحركة حماس مرات عدة خلال مدة قصيرة، ووجه دعوة لقيادة الحركة لزيارة موسكو، وهو ما قبلته الحركة، وبذلك تختلف علاقة حماس بروسيا عن علاقتها بأمريكا؛ فروسيا أكثر قرباً وانفتاحاً مع حماس كما أنها تقدر دور وتأثير حركة حماس في المحافل المحلية والإقليمية(مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 3يوليو2015).

وقد قامت الدراسة بإجراء مقارنة توضح الفرق بين طبيعة تعامل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية على صعيد العلاقة مع حركة حماس، وسبب الاختلاف بينهما من خلال الجدول الآتي:

العلاقات مع روسيا	العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية
ربما تقدر روسيا دور الحركة وتدرك حجمها الشعبي.	أمريكا تعرف حجم حماس الشعبي، لكنها تتعامل مع حماس وفقاً للحسابات والمصالح "الإسرائيلية"، وتعتقد أن حماس تمثل تهديداً لمصالح أمريكا وشركائها في المنطقة.
تحاول روسيا من خلال علاقتها بحماس تحسين صورتها عربياً واسلامياً، بعدما تشوهت في حربها في الشيشان(أبي عيسي، 2015).	تعتبر أمريكا أن أي تهاون في تصفية حماس، من شأنه أن يصيب الجهود الأمريكية في القضاء على الإرهاب في العالم بخلل شديد.
روسيا تتعامل ببراغماتية وتحاول الإبقاء على العلاقات حتى مع الفرقاء في المنطقة(أبي عيسي، 2015).	تعمل أمريكا على عزل حماس سياسياً، والإطاحة بها ومحاصرتها على الاصعدة كافة، وممارسة الضغوط على الدول الأخرى لعدم إقامة علاقات مع حماس، وتحيك المؤامرات وتعطي الضوء الأخضر لضربها.
تعتبر روسيا العلاقة مع حماس أحد مصادر الاستثمار والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط.	أمريكا لم تحاول الانفتاح في فهم مواقف حماس وتضغط دائما لقبول حماس ما تشترطه أمريكا، كما تعتبر أمريكا "إسرائيل" قاعدة عسكرية وحليفها الاستراتيجي الأكبر بالمنطقة.
روسيا لم تعتبر حماس منظمة إرهابية وتعاملت معها على قاعدة معرفتها الجيدة بشرعيتها الانتخابية وحجمها الجماهيري والشعبي.	أمريكا تعتبر حماس منظمة إرهابية وتعمل جاهدة على تقويضها، وتقف عقبة بوجه رفع حماس من المنظمات الإرهابية؛ لذلك عبرت عن خيبة أملها حينما رفعت محكمة الاتحاد الأوروبي "حماس" من قائمة الإرهاب.

[1] **مجلس الدوما:** هو مجلس النواب في الجمعية الاتحادية لروسيا "السلطة التشريعية"، يقع مقر مجلس الدوما في وسط موسكو، بالقرب من ميدان "مانيغا"، ويشار إلى أعضائه بأنهم نواب(الموسوعة الحرة،19أكتوبر2015).

وكنتيجة، يتبين من خلال الجدول السابق انفتاح أكثر لعلاقة "حماس" مع روسيا خلال السنوات الأخيرة من خلال الاتصالات واللقاءات والمحادثات المتعددة، ويشير ذلك بوضوح إلى تطور العلاقة بينهما، وهو بالتأكيد كسر لجدار العزلة الدبلوماسية المفروضة على حماس.

المطلب الثالث: رؤية حركة حماس للتسوية السياسية:

تؤكد حركة حماس أنها ليست ضد مبدأ السلام فهي مع السلام وتدعو له وتسعى لتحقيقه، وتتفق مع جميع دول العالم على أهمية أن يسود ربوع العالم أجمع، ولكنها مع السلام العادل الذي يعيد الحقوق للشعب الفلسطيني ويمكنه من ممارسة حقه في الحرية والعودة والاستقلال وتقرير المصير (صالح،242:2002).

وترى الحركة أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن، لا تلبِي طموحات الشعب الفلسطيني ولا تستجيب للحد الأدنى من تطلعاته فهي اتفاقات غير عادلة، وتلحق الظلم والضرر بشعبها، وتكافئ الجانب المعتدي على اعتدائه وتعترف له بحقه فيما استلبه من الآخرين، وهي محاولة لإملاء شروط الطرف المنتصر وفرضها ومطالبة المظلوم بالتنازل عن حقوقه، وسلام ظالم بهذه المواصفات لا يكتب له النجاح أو الحياة طويلاً؛ ولذلك السبب رفضت "حماس" التسوية بشكلها الحالي(المبحوح،145:2010).

كما أن مبدأ التسوية السياسية أياً كان مصدرها، أو أيا كانت بنودها فأنها تنطوي على التسليم للعدو "الصهيوني" بحق الوجود في معظم أرض فلسطين، وما يترتب عليه من حرمان الملايين من أبناء الشعب الفلسطيني، من حق العودة، وتقرير المصير، وبناء الدولة المستقلة على كامل الأرض الفلسطينية، وإقامة المؤسسات الوطنية وهو أمر لا ينافي فقط القيم والمواثيق والأعراف الدولية والانسانية، بل يدخل في "دائرة المحظور في الفقه الاسلامي" والذي تعتبره "حماس" من ضمن أولوياتها، ولا يجوز القبول به، فأرض فلسطين أرض إسلامية احتلها الكيان الصهيوني بالقوة، ومن واجب المسلمين استرجاعها وطرد المحتل منها وهذا ما تؤمن به حركة حماس(المبحوح،147:2010).

وبناءً على ذلك، فقد رفضت الحركة العديد من مشاريع التسوية السابقة وتعتقد أن أخطر مشاريع التسوية التي طُرحت حتى الآن هي مشروع "أوسلو" واتفاق " غزة أريحا اولاً" الذي تم التوقيع عليه في واشنطن بتاريخ 13سبتمبر1993م بين الكيان "الصهيوني" وقيادة "م.ت.ف"، ووثيقة الاعتراف المتبادل بين الطرفين وما تلاها من اتفاقات حملت أسماء "القاهرة وطابا" وغيرها(وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية،30سبتمبر2015).

وتعتقد حركة حماس أن خطورة هذه الاتفاقات ليس فقط من مضمونها المقر بشرعية السيادة الصهيونية على جميع أنحاء فلسطين وتطبيع العلاقات "الصهيونية" العربية فحسب، بل تأتي الخطورة من رضا الجانب الفلسطيني المتمثل بالسلطة الفلسطينية وموافقته، لأن ذلك يعني إغلاق الملف الفلسطيني، وحرمان الشعب الفلسطيني من حق المطالبة بحقوقه المشروعة، أو استخدامه الوسائل المشروعة للحصول عليه، ونظراً لخطورة التسوية فقد تبنت الحركة مواقفاً تمثلت بتوعية الشعب الفلسطيني بخطورة مشروع التسوية من خلال وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمكتوبة ومن خلال العمل على "تكتيل" القوى الفلسطينية المعارضة لمسيرة التسوية(وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية،30سبتمبر 2015).

تنتقد حركة حماس اتفاقية "أوسلو" وتعتقد أنها تشكل خطراً على مشروع القضية الفلسطينية وقد بينت موقفها منها من خلال توعية الشعب الفلسطيني بخطورتها وتأثيرها السلبي، ومن خلال العمل على تكتل القوى الفلسطينية المعارضة لمسيرة التسوية والاتفاقيات الناجمة عنها، والتعبير عن موقفها في الساحات الفلسطينية والعربية والدولية، كما تواصل حركة حماس رفضها لاتفاق "أوسلو" ومطالبتها الدائمة للسلطة الفلسطينية بالانسحاب من المفاوضات وعدم الاستجابة للتنسيق الأمني مع الاحتلال والوقوف لجانب الشعب الفلسطيني في مواجهة العدو "الصهيوني" ومشروعه (الدبس، 40:2010).

ولذلك، تعتبر حركة حماس اتفاق "أوسلو" مؤامرة كبرى وأنه لم يلب تطلعات الشعب الفلسطيني من السيادة والاستقلال وتقرير المصير، ولا نيل حقوقه المشروعة بل هو تنازل عن جزء من أرض فلسطين "لإسرائيل" وتفريط بأرضها التاريخية، ونتيجةً لذلك وجهت السلطة الفلسطينية العديد من السياسات الضاغطة على الحركة بسبب رفضها اتفاق "أوسلو"، وقامت باعتقال المئات من أفرادها وقيادتها وزجتهم بالسجون وبلغت ذروة تلك الاعتقالات في عام 1996م[1]، ومارست بحقهم شتى أنواع التعذيب حسب شهادات العشرات من أفراد وقيادات الحركة وفُرض على البعض منهم الإقامة الجبرية.

تؤكد دائماً حركة حماس أن فلسطين من نهرها إلى بحرها هي أرض للشعب الفلسطيني وهو حق لا يجوز التفريط فيه في أي حال من الأحوال، ومهما كانت الظروف أو التحديات أو الضغوطات، وتعتبر حماس أن فلسطين أرض عربية إسلامية مقدسة، لها مكانة كبيرة لدى العرب

[1] **اعتقالات عام 1996م ضد حركة حماس:** في عام 1996م، نفذت السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية سلسلة من الاعتقالات السياسية المكثفة والموسعة في قطاع غزة، طالت العديد من أنصار وكوادر حركة حماس، وزجت آنذاك بمعظم قادتها ورعيلها الأول في السجون تنفيذا لاتفاق "أوسلو" الذي تم إبرامه مع الاحتلال "الاسرائيلي"، واشتهرت فيما بعد باعتقالات عام 1996م نظراً لاتساعها و شراستها.

والمسلمين وهي ليست ملكاً فقط للفلسطينيين، بل ملكاً للأمة العربية والإسلامية، والدفاع عنها واجب جماعي وليس على أهل فلسطين فقط(إسماعيل،86:2012).

ولذلك، لم تعترف حماس "بإسرائيل" نهائياً لأن الاعتراف حسب ما ترى هو تفريط وتنازل عن أرض فلسطين، ولم تعترف بـ"إسرائيل" على أي شبر من فلسطين وتعتبر ذلك من أسس مبادئها الأخلاقية والسياسية والدينية، كما تعتقد حركة حماس أن تحرير أرض فلسطين واجب وطني وقومي ودينيٌ، وهو أمر يقع على عاتق الشعب الفلسطيني والعربي والأمة الإسلامية معاً.

وقد أجمل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس سياسة الحركة في طبيعة إدارة الصراع مع الاحتلال "الإسرائيلي" وبين أن حركة حماس تعتبر المقاومة وسيلة وليست غاية، وأنه لو توفرت لها طرق أخرى غير الطرق المؤلمة والمعبدة بالدماء لكانت سلكتها؛ لأن تجارب الأمم والشعوب أثبتت أن المقاومة والتضحيات هي الحل الأمثل لطرد المعتدين وقال: "إن حركة حماس لا تقاتل اليهود بمجرد أنهم يهود، ولكنها تقاتل اليهود الذين احتلوا أرض الشعب الفلسطيني ودمروا ونهبوا ممتلكاتها"(خالد مشعل،28-29نوفمبر 2012).

وأن حركة حماس تتمسك بالمقدسات الاسلامية كافة الموجودة على أرض فلسطين وترى أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال التنازل عنها أو التفريط والتسليم بها وخصوصاً بالقدس الشريف، وترفض حركة حماس المحاولات كافة التي تهدف إلى التوطين أو إيجاد وطن بديل للفلسطينيين في "الأردن أو سوريا" أو في أي منطقة أخرى، وترفض التنازل عن حق العودة ولو بالتقادم، وأن حركة حماس تؤمن بوحدة أقطار الوطن كافة وبوحدة جميع أطياف المسلمين والمسيحين وفصائله العاملة كاملة ومكوناته الفكرية والأيدولوجية، وترى حماس بضرورة وحدة النظام السياسي الفلسطيني[1] من خلال منظمة التحرير الفلسطينية مع ضرورة إعادة بنائها على أسس سليمة لتضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية(مؤتمر الإسلاميين في العالم العربي، خالد مشعل،28-29نوفمبر 2012).

وتؤكد حركة حماس أن التحرير يجب أن يكون أولاً ومن ثم الدولة، فالدولة الحقيقة هي التي تكون ثمرة التحرير، أما الدولة بشكلها الحالي تعتبر ثمرة اتفاق فهي كيان أو سلطة حكم ذاتي، وأن الدولة يجب أن تكون ذات سيادة حقيقية كاملة، كما تؤمن حماس بأن القرار الوطني الفلسطيني يجب أن يكون مستقلاً وألا يقوم على مبدأ التبعية والارتهان لأي دولة أو طرف وأن حماس لا تعارض أي

[1] **النظام السياسي الفلسطيني**: النظام السياسي الفلسطيني ليس نظاماً رئاسياً واضح المعالم، وليس نظاماً برلمانياً على الإطلاق، إنما هو نظام مختلط والصلاحيات الدستورية موزعة بين رئيس السلطة ورئيس الحكومة، مع أرجحية لرئاسة السلطة(صالح،64:2007).

موقف أو مبادرة أو برنامج سياسي مرحلي "تكتيكي" أو تفصيلي بشرط انسجامه مع الثوابت الفلسطينية وعليه، ترفض حركة حماس أي اتفاق تسوية ينتقص من الثوابت والمبادئ التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني(صالح،31:2013).

يمكن القول هنا أن مقاطعة الحركة للانتخابات التشريعية الأولى عام 1996م كان مستنداً إلى رأي سياسي صرف، تحكمه مسوغات سياسية بالمقام الأول، ويستند إلى مصلحة الحركة والمكاسب أو المخاسر التي ستعود على الحركة، وهو ما يُفهم من كلام الشيخ "أحمد ياسين" عندما قال بهذا الخصوص: "إن ذلك الأمر يعني الانتخابات هو أمر سياسي يستند في الأصل إلى إحكام شرعية تعطي المسلم حرية الدخول أو عدم الدخول حسبما تقره الحركة من مصلحة للإسلام والمسلمين" (المبحوح،163:2010).

لقد رأت حركة حماس حينها أن السلطة الفلسطينية ستستجيب للمصلحة "الإسرائيلية" أكثر من استجابتها للمصلحة الفلسطينية بحكم القيود الكثيرة المفروضة عليها كون اتفاقية "أوسلو" صيغة أمنية بهوامش سياسية، الغرض منها إنهاء النضال لفلسطيني، وشطب الحقوق الوطنية الفلسطينية على يد أصحابها، ومن ثم إجبارهم على قبول الصيغ "الإسرائيلية" لحل الصراع (المبحوح، 163:2010).

إن موضوع مقاطعة الانتخابات رأته غالبية قيادات الحركة على أنه أمر يخضع بالدرجة الأولى لحسابات وتقديرات تنبثق من ميزان الربح والخسارة، وهو موقف يمثل "البراغماتية" لدى حركة حماس، وليس من باب أنه حلال أو حرام، كما أن مقاطعة "حماس" لتلك الانتخابات جاءت تجسيداً لتقدير الحركة وفهمها للواقع الملموس، ولمصلحتها السياسية التي اقتضت حينئذ أن لا تشارك بالانتخابات اعتقاداً منها بأن ما ستكسبه عبر مقاطعتها للسلطة أكبر بكثير مما ستكسبه، فقد أكد "محمد نزال" القيادي بحماس أن قرار عدم المشاركة كان قراراً سياسياً ولا يصب وقتها في صالح الشعب الفلسطيني وتابع قائلاً: "نحن نحتكم إلى ظروف ووقائع سياسية ولا نحتكم إلى "أوسلو"(صحيفة الحياة الجديدة1أكتوبر2015).

وجدير بالذكر، أن حركة حماس لم تمنع أعضاءها من التصويت في الانتخابات بل أرشدتهم لاختيار بعض المرشحين دون غيرهم.

الخلاصة:

إن طبيعة العلاقات الدولية لحركة حماس لم تتسم بالثبات بل شهدت حالة "مد وجزر" وتقارب وفتور وكان ذلك بسبب المتغيرات الإقليمية وتغير أنظمة الحكم، وبالرغم من ذلك لم تتدخل الحركة في

شؤون الدول الداخلية، وحافظت على ثوابتها ومبادئها ولم تقف مع طرف على حساب طرف آخر إلا إذا كان في ذلك خدمة لها ولشعبها ولقضيته، وحرصت على إقامة علاقات متينة مع مختلف الأطياف وكانت تهتم بعدم الاصطدام بعلاقاتها مع الدول الأخرى .

سبب الاختلاف وسوء العلاقات مع بعض الدول والهيئات العالمية كان نتيجة لمقتضيات أيدولوجياتها ومواقفها السياسية الأساسية، أو أنها لم تنسجم مع معتقداتها ورفضها المشاركة في التنازل عن أرض فلسطين والتفريط فيها، وقد أدارت الحركة علاقاتها تبعاً لما يمكن تحقيقه من إنجازات لصالح الشعب الفلسطيني، والجدير ذكره، أن ملف إدارة العلاقات الدولية للحركة يعتبر من أهم وأعقد الملفات نظراً لحساسيته فالحركة ليست بنزهة في اختيار حلفائها "فحليف اليوم يمكن أن يكون عدو الغد والعكس صحيح"، وهو ما أكده الواقع بالنسبة للعلاقات مع مصر وسوريا ودول أخرى قبل وبعد ما سُمى "بالربيع العربي".

ولم تكن حماس شريكاً ولاعباً رئيسياً على مستوى الكثير من العلاقات الإقليمية والدولية قبل فوزها بالانتخابات، لكن بعد فوزها بالانتخابات زادت وتشعبت علاقاتها في الساحة الإقليمية والدولية سواء على الصعيد الدبلوماسي الرسمي أو الشخصي، كما تطورت وحققت تقدماً نوعياً على صعيد علاقاتها ببعض الدول كتركيا وإيران وقطر، وتعتبر مباحثات ومحاولات إجراء حوارات للدول الغربية مع حماس وحكومتها من خلال مستويات سياسية متوسطة، إضافة للتحولات الإيجابية في الغرب نموذجاً آخر لتقدم حماس في الساحة الدولية خلال تجربة الحكومة.

قد يرجع البعض هذه المكانة للمقاومة القوية التي خاضتها حماس ضد الاحتلال "الإسرائيلي" ونالت بها شعبية كبيرة، وهذا صحيح، ولكن مكانة حماس في العلاقات الإقليمية والدولية تعززت بالفوز في الانتخابات وبعد تشكيلها للحكومة وسيطرتها على البرلمان، ومن ثمّ حين وقع الانقسام بين شطري الوطن لم يكن باستطاعة أحد أن يتجاوز شرعية المجلس التشريعي، ولا شرعية حكومة حماس رغم قرار إقالة الحكومة التي تقودها حركة حماس من قبل الرئيس "محمود عباس".

لقد استطاعت حركة حماس وحكومتها استغلال دور الدبلوماسية والعلاقات الشعبية غير الرسمية إلى حدٍ ما، فقوافل المساعدات الدولية الشعبية التي تأتي لقطاع غزة للتضامن معها ضد الاحتلال والحصار كانت جميعاً تتخذ من رئيس الوزراء "إسماعيل هنية" والحكومة عنواناً وتتباحث معها في السياسات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وتعود إلى دولها في الغرب تطالب برفع الحصار عن قطاع غزة، ورفع حركة حماس من قائمة الإرهاب، إلا أن معظم مواقف الحكومات والدول لم تغير موقفها.

إن تجربة الحكم قفزت بحماس إلى الساحة الدولية والإقليمية وجعلتها طرفاً مقرراً، وليس طرفاً متفرجاً أو متلقياً وأن حماس اليوم تملك القرار، ومن ثمّ يمكن القول بأنه لا سياسة فلسطينية على المستوى الإقليمي والدولي دون حماس، وأنه وبرغم الحصار السياسي فإن عواصم عديدة مفتوحة أمام الحركة للتشاور معها حول الحلول الممكنة للصراع الدائر مع الكيان "الصهيوني".

وقد عارضت حركة حماس عملية السلام مع الجانب "الإسرائيلي"، بحجة أن المفاوضات لا تخدم الشعب الفلسطيني بل تخدم "إسرائيل" وأعلنت تأييدها للسلام العادل الذي يعيد الحقوق للشعب الفلسطيني ويمكنه من نيل حقوقه، وترفض حماس عملية السلام؛ لأنها قائمة على أساس الاعتراف بـ"إسرائيل"، والتنازل عن ما يزيد على 78% من أرض فلسطين، وأن الاتفاقيات التي وقعت أبقت "السيادة الإسرائيلية" على الحدود والمعابر والمناطق الاستراتيجية.

ولذلك ترفض حركة حماس عمليات التسوية والاتفاقيات مع "إسرائيل" وخصوصاً اتفاقية "أوسلو" لأنها أضرت بقضايا جوهرية مثل القدس واللاجئين والمستوطنات وزادت من عملية هجرة اليهود إلى فلسطين، فحركة حماس ترفض الاعتراف "بإسرائيل" من مواقف عقائدية باعتبار التنازل عن جزء من أرض فلسطين هو تنازل عن المبادئ الإسلامية، وعلى ضوء مواقف حركة حماس السياسية والأيدولوجية، واجهت الحركة بعد تشكيلها الحكومة دون مشاركة قوى أخرى مقاطعةً وحصاراً دولياً وإقليمياً مما أجبر كثيراً من الدول عدمَ الاعتراف بحكومة حماس وعدم التعامل معها وقطع أية علاقات معها.

وبناءً على مواقفها ورؤيتها الرافضة لمشاريع التسوية وتبعاتها تم عزل حماس وحكومتها ومحاصرة قطاع غزة، وكان الهدف من العزل والحصار واضحاً، وهو تقويض التأييد لحركة حماس في قطاع غزة وإظهار السلطة الفلسطينية كبديل مثالي في الضفة الغربية، فكان الدعم السياسي والاقتصادي للسلطة الفلسطينية وإحياء محادثات السلام والتنسيق الأمني مع الاحتلال "الإسرائيلي" مقصود لجعل التطورات التي تشهدها الضفة الغربية ملفتة بالنسبة للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والذي تحمّل عبء الأزمات الإنسانية واستمرار العنف "الإسرائيلي" لكن العقوبات واستخدام العنف ضد حماس وحكومتها زادها قوة ولم يضعفها، بل تطورت أجهزتها الأمنية والإدارية وزادت من قدراتها النوعية.

الفصل الثالث

المتغيرات في البيئة الداخلية الفلسطينية وتداعياتها على كافة المستويات

ألقت الأوضاع السياسية المحلية والعالمية بظلها على الواقع السياسي لحركة حماس قبل مشاركتها في الانتخابات التشريعية عام 2006م، فبعد "إعلان القاهرة" عام 2005م توافقت القوى الوطنية والإسلامية على أن يتم التأسيس لمرحلة جديدة من مراحل بناء النظام السياسي الفلسطيني خلال مشاركة جميع القوى تحت مظلة وطنية واحدة، وتم الاتفاق على التحضير لإجراء الانتخابات التشريعية، ولم تكن تشارك حينها حركة حماس في أية مؤسسة أو جهة سياسية رسمية ولم تكن ضمن النظام السياسي الفلسطيني الذي تمثل بمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، لكن في نفس الوقت كانت على أتم الاستعداد للدخول في العملية السياسية الجديدة، وكانت متهيئة سياسياً وشعبياً بعد أن كانت مهمشة لوقت كبير بسبب تعرض أفرادها وقياداتها للملاحقة الأمنية والسياسية غير القانونية من قبل السلطة الفلسطينية والتي كانت مشتده بين عام 1994م حتى أواخر عام 2000م.

إن مشاركة حركة حماس السياسية قبل الانتخابات عام 2006م كانت محدودة وعلاقاتها السياسية كانت مقتصرة في بعض الدول مثل: "سوريا والأردن وإيران والسودان" ولربما يعود ذلك إلى عدم أهمية العمل السياسي باعتباره عملاً غير مجدٍ على الأقل في ذلك الوقت، أو أن الظروف المحلية والدولية السياسية لم تكن تشكل أداة ضغط على حركة حماس لدفعها للمشاركة في الحياة السياسية بشكل حقيقي، ولهذا قامت بالتركيز على الجانب العسكري المقاوم .

إلا أن مستجدات السياسة في مرحلة ما قبل الانتخابات فرضت على حركة حماس أوضاعاً تتطلب منها الدخول والتعامل مع الواقع الفلسطيني على الرغم من وجود بعض الأصوات التي كان لها رأي آخر بأن "حماس" لم تكن مهيئة سياسياً للمشاركة في "العملية الديموقراطية" من حيث مدى جاهزيتها في تقديم الرؤى والبرامج والحلول؛ خصوصاً وأن هناك عدم توافق بينها وبين بعض القوى التي تنتمي للنظام السياسي الفلسطيني بالإضافة إلى الوضع السياسي الصعب التي كانت تعيشه الحركة خلال عدم تقبل العديد من الأطراف السياسية لها كأمريكا والاتحاد الأوروبي (يوسف،10:2010).

في المقابل كانت بعض الآراء ترى أن حركة حماس تعيش أفضل أوضاعها السياسية والشعبية خصوصاً بعد الانسحاب "الإسرائيلي" من قطاع غزة، ونجاحها في انتخابات البلديات، ودورها المميز في العمل المقاوم بالإضافة للأوضاع الدولية التي كانت تلح على حركة حماس للدخول في العملية الديموقراطية وإخراج نفسها من قائمة "الإرهاب" الدولية.

وبعد فوزها بالانتخابات التشريعية عام 2006م ازداد دورها وعلاقاتها على الصعيد المحلي والإقليمي، فاستطاعت أن تحقق تقدماً ملحوظاً نوعاً ما في علاقاتها الدولية والإقليمية أكثر من أوقات سابقة، وتمكنت نسبياً أن تغير الصورة النمطية لها في ذهن المجتمع الدولي والرأي العام الذي كان يصفها بالإرهاب وقد تغيرت تلك الصورة إلى حد ما بعد فوزها بانتخابات المجلس التشريعي.

وقد حققت حركة حماس نجاحاً سياسياً مقبولاً نوعاً ما، فهي لم تتنازل عن برنامجها السياسي خلال مدة حكمها، واستطاعت أن تتكيف مع الواقع السياسي الدولي، وأن تظهر "براغماتية" عالية دون المساس بالثوابت الوطنية، فلم تعترف "بإسرائيل" ولم تنبذ ما يسمى "بالعنف" ولم تلتزم بالاتفاقيات الموقعة بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية، كذلك مارست "حماس" مقاومة "تكتيكية" وأظهرت بنفس الوقت قدرة فائقة على السيطرة على مقاليد الأمور في قطاع غزة وبالخصوص الوضع الأمني(Walther,2012:68).

ولذلك، فتحت العديد من الدول الأوروبية معها قنوات اتصال مباشرة وغير مباشرة، وازدادت حركة التضامن الدولي وخصوصاً بعد تقرير"جولدستون"[1] 2009م الذي اتهم "إسرائيل" بارتكاب جرائم حرب بقطاع غزة، والجريمة التي ارتكبتها "إسرائيل" بحق سفينة "مرمرة التركية" بتاريخ 31 مايو 2010م، وقد استطاعت "حماس" قيادة تحولات سياسية مهمة في المنطقة أهمها بروز تركيا كلاعب فاعل في المنطقة والشرق الأوسط ونجاح "حماس" من كسر جبهات الحصار السياسي(المرجع السابق).

كما أن مشاركة "حماس" في الحياة السياسية قللت الفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية، ورفعت سقف المطالب السياسية الفلسطينية، كما فرضت الأمن والأمان وهيبة القانون وإنهاء الفلتان الأمني، ودخول حركة حماس المعترك السياسي غيَّر مكونات اللعبة السياسية؛ كون حركة حماس لاعباً قويَّاً ويؤثر في النظام السياسي الفلسطيني، في المقابل يري الطرف الآخر أن الحكومة التي قادتها حركة حماس لم تحقق للشعب الفلسطيني إلا مزيداً من التراجع والتدهور على كافة الصعد وخصوصاً السياسية والاقتصادية بسبب مشاركتها في استمرار حالة الانقسام السياسي الفلسطيني.

---

[1] **تقرير جولدستون:** هو تقرير بعثة لتقصي الحقائق حول الجرائم التي ارتكبت أثناء العدوان على قطاع غزة عام 2008–2009، تحت مسمى "بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة"، كشفت البعثة عن تقريرها النهائي المؤلف من 600 صفحة، والذي يتناول نتائج عمل البعثة، وخلصت فيه إلى أن الجيش "الإسرائيلي" ارتكب أفعالاً تصل إلى جرائم حرب، وربما بشكل أو بآخر جرائم ضد الإنسانية، ولم تقتصر اتهامات التقرير على الجانب "الإسرائيلي"، فقد اعتبر أن إطلاق الصواريخ من جانب النشطاء الفلسطينيين على مناطق ليس بها أهداف عسكرية في "إسرائيل" من شأنه أن يعد أيضاً جرائم حرب، وربما جرائم ضد الإنسانية(موقع إنسان أونلاين،15أكتوبر2009).

ولذلك يمكن القول أن العلاقات الدولية الشعبية غير الرسمية لها تعززت وازدادت من وتيرتها خلال الوفود والقوافل التي كانت تزور على الحكومة في قطاع غزة مثل "قوافل شريان الحياة وأسطول الحرية"[1] وغيرها، حيث تم تسيير العديد من "قوافل شريان الحياة التضامنية" منذ عام 2009م وحتى عام 2014م، كما أبحر "أسطول الحرية التضامني" باتجاه قطاع غزة ثلاث مرات، واتجه أول أسطول لقطاع غزة في 29مايو 2010م، وأبحر الثاني في عام 2011م، والثالث في عام 2015م(رزقة،4:2010).

لكن بالطبع هناك العديد من السلبيات سواء بالجانب الإداري لعمل الحكومة كون الحركة ناشئة، ولا تمتلك الخبرة الكبيرة في ذلك، وكذلك تعرضها لحصار سياسي قاسٍ من الدول الإقليمية والدولية منذ اللحظة الأولى لفوزها، وأصبح النظام السياسي الفلسطيني بثلاث رؤوس منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية والحكومة التي يرأسها "إسماعيل هنية"، فلم تجد الاعتراف السياسي إلا من بعض الدول، فالاعتراف العربي والإسلامي ممثلاً بجامعة الدول العربية يعترف بمنظمة التحرير ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، وأصبح نظاماً سياسياً ممثلاً بحركة حماس في قطاع غزة ونظام سياسي ممثلاً بحركة فتح في الضفة الغربية(أبراش،73:2006).

ويمكن القول أن رفض الحركة الشروط السياسية المتمثلة باللجنة الرباعية أدت إلى فرض حصار سياسي عليها وعدم الاعتراف السياسي الدولي بها، وتم تحجيمها سياسياً، وتُركت وحدها في وجه كل التحديات والمصاعب، وحاولت بكل الطرق والوسائل أن تتجاوز المعيقات، فكلما خرجت من معضلة يتم افتعال معضلة ومشكلة أخرى، بالرغم من عملها الحثيث على تشكيل حكومة وحدة وطنية تشمل كافة القوى السياسية.

المبحث الأول: فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م:

هناك العديد من العوامل التي ساعدت بأن تحقق حركة حماس فوزاً معقولاً في الانتخابات وكانت تلك العوامل بمثابة الارهاصات التي كانت تنبئ بإمكانية فوز الحركة في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م؛ حيث ترجع إرهاصات فوز حماس في انتخابات عام 2006م إلى ثلاثة محاور، أولها

[1] **أسطول الحرية:** هو مجموعة من ست سفن، تضم سفينتين تتبع مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية واحدة من هاتين السفينتين هي "مافي مرمرة"، ومولت السفينة الأخرى بتمويل كويتي وجزائري، وثلاث سفن أخرى تابعة للحملة الأوروبية لرفع الحصار عن قطاع غزة حملت على متنها مواد إغاثة ومساعدات إنسانية، بالإضافة إلى نحو 750 ناشطًا حقوقيًا وسياسيًا، وتم الهجوم على سفن أسطول الحرية في المياه الدولية من قبل القوات "الإسرائيلية"، حيث قتلت 9 وأصيب أكثر من 26 من المتضامنين، في أحداث وصفتها مصادر عديدة "بالمجزرة" والجريمة" وإرهاب الدولة"(صحيفة المشرق،13يونيو2015).

المحور الذي يتعلق بحركة حماس نفسها، والمحور الذي يتعلق بحركة فتح، والمحور الذي يتعلق بالبيئة المحيطة عربياً ودولياً وتأثيرها.

المطلب الأول: أسباب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية 2006م.

أ: الأسباب المتعلقة بحركة حماس:

1- دور حماس المميز في المقاومة، وتقديمها للعديد من التضحيات، واستشهاد العديد من قادتها رفع من رصيدها الشعبي؛ ولذلك أثبتت الانتخابات نجاح برنامج المقاومة السياسي، والتفت الجماهير حول المقاومة في فلسطين، وأثبتت أن نجاح "حماس" في المقاومة يقابلها نجاحها الاجتماعي والسياسي بالإضافة للتأثير الديني الإسلامي في الثقافة العامة، فالدين له تأثير كبير، وخاصةً في ظل فشل التجارب السابقة كالقومية واليسار، فقد كانت المساجد المنطلق الرئيس لحركة حماس(مركز دراسات الشرق الأوسط،26يناير 2006).

2- قدّمت حركة حماس برنامجاً شاملاً على المستوى السياسي والاجتماعي، ولم ترتبط شخصياتها بالفساد وفق وجهة نظر كثير من المحللين واستطلاعات الرأي الفلسطينية ممثلة بالخدمات التي قدمتها للمجتمع الفلسطيني، والمتمثلة في توزيع المعونات والخدمات الاجتماعية المختلفة للمحتاجين والمتضررين، وكان لمؤسساتها الخيرية والاجتماعية دور أساسي في مساعدة المجتمع الفلسطيني، لدرجة أن بعض الجهات الأوروبية والأمريكية اضطرت إلى توزيع مساعداتها عن طريق هذه المؤسسات(المرجع السابق).

3- لم يكن هناك انشقاقات ونزاعات داخل حركة حماس سواء في بنيتها التنظيمية أو في مرشحيها للانتخابات، بل كانت صفوفها من الداخل موحدة ومنتظمة، مما أعطاها ثقة الجماهير على عكس الأحزاب الأخرى.

4- ساعد الموقف الأمريكي و"الإسرائيلي" الرافض للتعامل مع الحركة إلى ردّ فعلٍ عكسي لدى الناخب الفلسطيني، والذي اختار ما رفضته "إسرائيل" والولايات المتحدة، ناهيك عن رفضه لمن يرتبطون بأجندات هذه الأطراف، خصوصاً بعد ما كشفت المعلومات عن تمويل أجنبي لبعض المرشحين الآخرين، كما قدّمت حماس برنامجها السياسي بطريقة ناضجة، وطرحت مواضيع الهدنة، والمفاوضات عن طريق طرف ثالث، إضافة إلى التمسك بخيار المقاومة في حال استمرار "إسرائيل" برفض إنهاء الاحتلال، والشعب الذي انتخب حركة حماس يُدرك أنها تدرك اللعبة الدولية والوضع الدولي، وقرر بأنها الأكثر أمانةً، لتحمل المسؤولية وتمثيله في ظل هذه الظروف لتحقيق حقوقه والتمسك بها على صعيدي المقاومة والعمل السياسي(موقع مفكرة الاسلام،30يناير 2007).

وبذلك مثلت حماس للشعب الفلسطيني قيادة أمينة تهتم بشؤونه وترعاها، وتسعى لخدماته، وتلتزم بشعاراتها ومواقفها السياسية وتدافع عنه وعن أرضه بالسلاح، وقدمت قياداتها ثمناً لصمودها ودفاعها عنه، وأنها حركة سياسية واجتماعية تملك رؤية وبرنامجاً واضحين ما يجعلها مؤهّلة للقيادة ولمواجهة التحديات الكبيرة (المرجع السابق).

ب: الأسباب المتعلقة بحركة فتح:

لقد أثّر الفساد السياسي والإداري والفوضى وانتهاك القانون والتنسيق مع الاحتلال الذي شهدته السلطة خلال السنوات السابقة على شعبية الحركة بشكل كبير، وأحدث الكثير من المطالبة بالتغيير، داخل الحركة أولاً، وفي أوساط كبيرة في الشارع الفلسطيني ثانياً، وقد أدى هذا الفساد إلى مطالب واسعة داخل حركة فتح لتأجيل الانتخابات، وخاصة من قبل قادتها، بدعوى أنه لا يجوز إجراء الانتخابات في ظل الاحتلال، وفي ظل الموقف الأمريكي والإسرائيلي(البسوس، مجلة الجامعة الإسلامية، 2013 :458).

ويؤكد ما سبق ما قاله أمين سر حركة فتح "مروان البرغوثي" من داخل سجنه حيث قال: "أعتقد أن فتح دفعت ثمن عملية السلام وانهيارها بسبب السياسة "الإسرائيلية" ودفعت ثمن فشل ممارسة قلة من الفاسدين اللذين أساؤوا لتاريخ ونضال هذه الحركة، كما أن الحركة دفعت ثمن شلل الحياة التنظيمية وجمودها في الأطر الحركية القيادية وعجزها عن التجدد، وأن عدم قدرة الحركة من عقد مؤتمرها منذ عقدين من الزمن هو دليل ساطع على هذا العجز" (أحمد،157:2007).

كما أن غياب قيادات فتح وتشرذمها بسبب النزاعات الداخلية بين أفرادها وقيادتها عاملاً مهماً في فشلها في الانتخابات؛ حيث سبقت العملية الانتخابية اشتباكات داخلية وصراعات داخل صفوف التنظيم حول المرشحين لقيادتها، وكان ذلك قبيل الانتخابات أي في الانتخابات الداخلية للحركة فالبعض كان يرى ضرورة إقحام القيادات الشابة لخوض الانتخابات والبعض الآخر كان يفضل أن يكون الجيل القديم هو المتصدر والأحق بالبقاء.

ولذلك، تعالت الأصوات وخصوصاً المعارضة ضد البرنامج التفاوضي لحركة فتح، حيث أدرك المجتمع الفلسطيني فشل عملية السلام، وأن الطرف "الإسرائيلي" لم يقدّم شيئاً يوازي التنازلات الكبيرة التي قدمتها "فتح" عبر السلطة، كالاعتراف "بإسرائيل" وحقها في احتلال 78% من أرض فلسطين، كما أثر غياب الديموقراطية داخل حركة فتح، حيث عُقد آخر مؤتمر للحركة عام 1988م، ولذلك فهي لم تجدد قياداتها وتنظيماتها، مما أوجد فجوة بين قياداتها وقواعدها والجماهير، وعليه سببت حالة الانشقاق المتفاقمة بين الجيل الشاب داخل حركة فتح وبين الجيل القديم إلى ميل الجمهور الفلسطيني لعدم اعطائها الثقة، وهى الثقة التي فقدتها نتيجة لممارساتها وفسادها الذي بات جلياً في

السنوات التي سبقت الانتخابات التشريعية عام 2006م، فقامت أعداد كبيرة من المواطنين بانتخاب حركة حماس رغم عدم انتمائهم إليها(أحمد،153:2007).

ج: الأسباب المتعلقة بالظروف الإقليمية والدولية والبيئة المحيطة:

إن المتغيرات والأحداث التي شهدتها المنطقة العربية المرافقة للتدخل الأمريكي، أدت إلى تعزيز فرص حركة حماس في الحصول على ثقة الناخب الفلسطيني، حيث كانت "حماس" تقدّم برنامجاً لا ينسجم مع المطالب الأمريكية و"الإسرائيلية"، رغم علم الناخب الفلسطيني بالصعوبات التي قد تصيبه نتيجة التهديدات الأوروبية والأمريكية لقطع المعونات عنه في حالة التصويت "لحماس".

كما أسهم الموقف السلبي "لإسرائيل" والولايات المتحدة في التعامل مع السلطة الفلسطينية، ومع قيادة الرئيس "محمود عباس" تحديداً، حيث أضعفها أمام شعبها، وقلل من إمكانياتها في إقناع المجتمع الفلسطيني بجدوى الخيار السلمي الذي اتبعته على مدار اثني عشر عاماً منذ توقيع اتفاق "أوسلو" عام 1993م، وساهم ذلك في تشجيع الشعب الفلسطيني لاختيار "حماس" غير المرتبط خيارها بالموقف الأمريكي أو "الإسرائيلي"(موقع مفكرة الاسلام،30يناير 2007).

وقد استطاعت حركة حماس أن تستفيد من ضعف بقية التنظيمات الفلسطينية، والتي ظهرت ضعيفة بشكل واضح في الانتخابات، حيث مثّلت "حماس" بديلاً لبعضها ومتقدماً على بعضها الآخر، ما جعل بديل "فتح" الطبيعي هو حركة حماس، كما كان لأجواء المنطقة الداعية إلى الإصلاح والانتخابات دور في خلق قناعات وأفكار بأنه لا يكفي العمل المسلح وحده، بل لابدّ من الدخول في بناء النظام السياسي لتحقيق الحماية للمقاومة، وقيادة الشؤون الوطنية للشعب الفلسطيني وأهمها المشاركة في القرار السياسي(مركز دراسات الشرق الأوسط،26يناير2006).

المطلب الثاني: المشاركة السياسية لحركة حماس في الانتخابات(المواقف والأسباب):

هناك العديد من الأسباب المحلية والإقليمية والدولية دفعت حركة حماس للمشاركة في الانتخابات عام 2006م ومنها:

- ترجمة إنجازات المقاومة التي حققتها حركة حماس وخصوصاً بعد تحرير قطاع غزة وتطبيقها على أرض الواقع والهدف من ذلك هو تثبيت أركان المقاومة وتثبيت أركان حركة حماس وتحقيق الدستورية وحماية برنامج المقاومة لاسيما وأن الحركة عانت داخلياً من السلطة واعتقال أفرادها ومحاولة نزع سلاحها وخارجياً بوصفها بالإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001م(الدبس،84:2010).
- الارتقاء بالمجتمع الفلسطيني والنظام السياسي ومحاولة إصلاحه وتحقيق تطلعاته والحفاظ على ثوابته (المرجع السابق).

- وضع حد للعديد من القضايا والظواهر السلبية التي انتشرت في مؤسسات الشعب الفلسطيني، فحملت الحركة شعار التغيير والإصلاح، من أجل محاربة الفساد (المرجع السابق).
- عدم الرضا على الوضع الداخلي الفلسطيني من فلتان أمني متردٍ، والجمود السياسي وضياع هيبة السلطة وتقاعس الأجهزة الأمنية، فدخولها الانتخابات كان بهدف الإصلاح الشامل في مختلف مناحي الحياة الفلسطينية(المرجع السابق).
- الخروج من وضع حماس على قائمة المنظمات الإرهابية بدخولها المجلس التشريعي وخصوصاً بعد "أحداث11 سبتمبر2001" في الولايات المتحدة(أسامة حمدان، 6أغسطس2015).
- تمتع حركة حماس بقاعدة جماهيرية وشعبية والالتفاف حول منهجها جعلها غير قادرة على أن تبقي بمنأى عن التقدم بخطوات واثقة نحو المشاركة وبفعالية في اتخاذ القرارات المصيرية(عدنان أبو عامر، 12ديسمبر2006).
- الضعف الذي أصاب السلطة الفلسطينية وخاصة في ظل "انتفاضة الأقصى"، والذي جعل فصائل العمل الاسلامي وحركة حماس يتقدمون للدخول في الانتخابات وتستلم زمام المبادرة.

وبالتالي، فازت حركة حماس بأغلبية مريحة في المجلس التشريعي الفلسطيني[1] وحققت شرعية لها ولشعبها ونجحت في تشكيل حكومة فلسطينية جديدة(الدبس،2010:86).

المبحث الثاني: التداعيات السياسية لفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية :

بعد فوز حركة حماس في الانتخابات عام 2006 رفضت القوى المحلية والإقليمية والدولية بما فيها "إسرائيل" والولايات المتحدة وحلفاؤهما الاعتراف بالحكومة التي شكلتها حركة حماس، وفرضت عليها القبول بشروط اللجنة الرباعية الدولية وحاولت إجبارها على الاعتراف "بـإسرائيل" "ونبذ العنف" والقبول بالاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير مع "إسرائيل" مقابل اعتراف المجتمع الدولي بحكومة حركة حماس.

وعليه، قامت تلك القوى بمقاطعة حكومة حماس سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً وفرضت عليها حصاراً قاسياً بسبب عدم قبولها لشروط اللجنة الرباعية، ثم اعترفت بالشرعية السياسية للرئيس "محمود عباس" وقدمت الدعم السياسي لمؤسسة الرئاسة، مما أدخل النظام السياسي الفلسطيني في إشكاليات

[1] حظيت "حماس" على 80 مقعداً في انتخابات المجلس التشريعي عام 2006م من أصل 132مقعداً؛ حيث حصلت على 76 مقعداً، وحصل مستقلوها الذين تدعمهم على أربعة مقاعد(الجزيرة نت، 28يناير2006).

عديدة أهمها الانفصال بين شقى الوطن وتداخل واختلاط الصلاحيات السياسية بين النظام الرئاسي والتشريعي؛ حيث أصبح هناك نظام سياسي في الضفة الغربية ممثلاً بالرئاسة يقوده "محمود عباس" ونظام سياسي في قطاع غزة ممثلاً برئاسة الوزراء يقوده "إسماعيل هنية".

ولكن بالطبع أيضاً كان لنتائج فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية أثر عميق على التحول "الديموقراطي" الفلسطيني والتعددية السياسية، وطريقة التعامل مع المستجدات، كما منح فوز حركة حماس الفرصة للتنظيمات السياسية الأخرى حرية العمل المقاوم ضد الاحتلال "الإسرائيلي"، ولم يصبح المجلس التشريعي "ذو طيف واحد"، كما أوقفت المشاركة السياسية لحركة حماس الفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية ورفعت من سقف المطالب السياسية.

حاولت حركة حماس جاهدةً تشكيل حكومة وحدة وطنية، لكنها واجهت تحديات سياسية داخلية وخارجية واصطدمت بشروط جديدة؛ وعدم الاعتراف السياسي من المجتمع الدولي، واستمر الحصار والعزل والإقصاء السياسي في المحافل المحلية والاقليمية والدولية، وهذا ما سنحاول توضيحه في الفقرات التالية من البحث.

المطلب الأول: التداعيات المحلية:

جاءت نتائج الانتخابات التشريعية عام 2006م صدمة كبيرة للأطراف الفلسطينية كونها أفرزت نتائج غير متوقعة للجميع، فمحلياً "حماس" لم تكن تتوقع النسبة الكبيرة التي حصلت عليها، وحركة فتح لم يكن من السهل عليها الانتقال إلى مقاعد المعارضة، وبين هذا وذاك دخل النظام السياسي الفلسطيني حالة من الإرباك السياسي والإعلامي، فجاءت ردود الأفعال الفلسطينية وخاصة ردة فعل حركة فتح على فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006م نتيجة طبيعية لحالة التفرد السياسي "والهيمنة على النظام السياسي الفلسطيني"، الذي قادته حركة فتح أكثر من سبعةً وثلاثين عاماً، وبذلك كان من الصعب على حركة فتح التي قادت المشروع الوطني، وسيطرت على المؤسسة السياسية الفلسطينية أن تنتقل من مقاعد الحكم إلى مقاعد المعارضة(الدجنى،31مايو2014).

ولقد تفاجئت حركة حماس أيضا بحجم الفوز، حيث كان من الصعب عليها الانتقال من المعارضة إلى مقاعد الحكم، وهذا الالتباس أدى إلى تأزم النظام السياسي الفلسطيني، وحالة الاشتباك السياسي، إلى أن تحولت في النهاية إلى اقتتال داخلي، نتج عنه تقاسم للنظام السياسي الفلسطيني، إذ سيطرت حركة "فتح" على الضفة الغربية وسيطرت حركة "حماس" على قطاع غزة(الدجنى،31مايو2014).

أما بالنسبة لردة فعل "إسرائيل" لفوز حركة حماس بالانتخابات فقد اتفقت مواقف التكتلات السياسية المختلفة في "إسرائيل" على وصف فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية "بالزلزال السياسي" من جهة وعلى رفض التفاوض مع الحركة طالما أنها لا تعترف بالدولة اليهودية، كما أعلنت "إسرائيل" موقفها الرسمي من فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية على لسان القائم بأعمال الحكومة "إيهود أولمرت" الذي أوضح بأن "إسرائيل" لن تتفاوض مع حكومة فلسطينية تضم وزراء من "حماس" وأضاف "أولمرت" بأن الدولة العبرية ستسعى إلى إقناع المجتمع الدولي بتجريد حماس من سلاحها(مركز دراسات الشرق الأوسط،19:2006).

وقال "شمعون بيرس" رئيس الوزراء "الإسرائيلي" السابق أنه يتوجب على "حماس" الاستعداد لوقف المساعدات الدولية للفلسطينيين، أما "عامير بيرس" رئيس حزب العمل فقال: "إن حزب العمل لن يتفاوض مع حماس ولن يسهم في تعزيز حماس وجعلها المنظمة المركزية التي تحرك قطاع المنطقة"، كما عقب رئيس حزب "الليكود" "بنيامين نتنياهو" حينها بتصريحات مثل:" حركة طالبان هنا"، لقد قامت دولة "حماسستان" تابعة لإيران، وكل هذا يجري على بعد ألف متر وعلى مقربة من مطار "اللد" و"القدس" وأضاف: "حماس ستظل نفسها حماس ولا يمكن التوسط معها إلى تفاهمات لأن الحركة تدعو إلى إبادة إسرائيل وعلينا إعادة سياسة تحصين الحدود والأمن"(مركز دراسات الشرق الأوسط،20:2006).

وفي حديث للإذاعة "الإسرائيلية" قال رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة "للكنيسيت" "يوفال شطاينيتس" من حزب "الليكود" أنه كان بإمكان "إسرائيل" منع حركة حماس من تحقيق إنجازات في انتخابات السلطة الفلسطينية عن طريق منع إجراء الانتخابات وقال: "إن الحكومة فشلت فشلاً ذريعاً في حربها ضد "حماس"، وقال رئيس حزب "ميرتس" اليساري "يوسي بيلن" في مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية بأن انسحاب "إسرائيل" أحادي الجانب من قطاع غزة قد ساهم كثيراً في تقوية حركة "حماس"؛ لأن ذلك أضعف السلطة الفلسطينية(صحيفة هآرتس،26يناير 2006).

وقد تمثل سلوك "إسرائيل" تجاه فوز "حماس" بالانتخابات على الصعيد السياسي من خلال استخدام مصطلحات تاريخية في الذاكرة الجماعية اليهودية ذات صلة بالمرحلة النازية بغرض تحشيد الرأي العام حيث عدت فوزها مشابهاً لفوز "النازيين" في ألمانيا وبمثابة كارثة سياسية جديدة مما دعا عدداً من السياسيين لمعاملة قادة "حماس" كما "قادة النازية"، إذ رأى 55% أن فوز "حماس" يشكل خطراً وجودياً على الدولة ونسبة 42 % من "الإسرائيليين" قالوا: إن سياسية الحكومة تجاه حكومة "حماس" متساهلة جداً(صالح،282:2007).

وتعمدت "إسرائيل" إرهاق حكومة حماس بالعديد من الشروط السياسية مثل طلب الاعتراف بها والالتزام بالاتفاقيات الموقعة كاتفاقية "أوسلو" "ونبذ الإرهاب" وأعلنت الحكومة "الإسرائيلية" أنها ليست شريكة في أي مفاوضات مع "حماس" وأقدمت على الكثير من التهديدات والإجراءات الميدانية ضد الحكومة التي تقودها حركة "حماس"، كما طلبت من دول العالم عدم الاعتراف بها وعزلها ومحاصرتها سياسياً ومارست ضغوطاً على بعض الدول العربية والأجنبية لعدم استقبال دبلوماسي الحكومة والحركة وعدم استقبالهم على أراضيها أو الاتصال بهم وتشديد الإجراءات ضدهم وهو ما يعد انتهاكا واضحاً للقوانين الدبلوماسية الدولية.

وقد تمثل سلوك "إسرائيل" تجاه حركة حماس على الصعيد العسكري بعد فوزها بالانتخابات بما يلى(صالح،282:2007):

أ. التصعيد الميداني غير المسبوق ضد حكومة حماس خلال سياسة الاغتيالات والاعتقالات والاجتياحات؛ حيث اعتُقل الآلاف خلال السنة الأولى من تولي الحكومة وهي السياسة المسماة "إبقاء الأرض مشتعلة تحت أقدام الحكومة"، والجدير ذكره أن عدد الشهداء الفلسطينيين عام 2006م بلغ 692 شهيد وعدد الجرحى 3126 والمعتقلون بلغ عددهم 11000 بما فيهم نواب وقادة حركة حماس وقادة الفصائل الأخرى.

ب. أعلن الجيش "الإسرائيلي" أنه لا حصانة لوزراء ونواب وممثلين حركة حماس وهددت بتصفية رئيس حكومتها ووزرائها ولذلك قام باعتقال النواب والوزراء.

ت. واصلت "إسرائيل" برنامج الفلتان الأمني عبر افتعال جرائم القتل والسطو هادفة من ذلك إشغال حكومة حماس بالملفات الطارئة بين الحين والآخر بدلاً من التفرغ لتطبيق برنامجها الانتخابي "التغيير والإصلاح" .

أما اقتصادياً فقد تمثل سلوك "إسرائيل" تجاه حركة حماس وحكومتها بما يلى(أبو عامر،112:2007):

أ. فرضت "إسرائيل" حصاراً اقتصادياً ومالياً على حكومة حماس وحكومتها عبر تعطيل اتفاقية العائدات الجمركية في ظل وجود ما يزيد عن 125 ألف موظف في صفوف السلطة الفلسطينية الذين يحتاجون ما قيمته 150 مليون دولار كرواتب شهرياً.

ب. مارست "إسرائيل" دعاية إعلامية موجهة بالأساس للرأي العام الدولي والمؤسسات الدولية المانحة مفادها أن الأموال التي تأتي لسلطة "حماس" لن تذهب لرواتب الموظفين ومشاريع البنية التحتية وتحسين ظروف الفلسطينيين بل ستجد طريقها لمخازن السلاح وتصنيع المتفجرات التي تملكها الحركة مما منع الكثير من الدول الغربية والعربية من دفع مستحقاتها التي وعدت بدفعها في السابق .

ت. استخدمت "إسرائيل" سيطرتها على المعابر التجارية من وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة للضغط على الحكومة من خلال إعاقة وصول البضائع والسلع الأساسية، والأدوية وشل حركة البناء وشيوع الركوض الاقتصادي؛ حيث مارست على الفلسطينيين في قطاع غزة حصاراً غذائياً فضلاً عن الحصار المالي مما أوقع حكومة حماس في حرج أمام جماهيرها يتعلق بتوفير "لقمة العيش".

أما بالنسبة لردة فعل الأحزاب "الإسرائيلية" على فوز حركة حماس فكانت كالآتي(الكيالي، 2006):

1- "كديما" : سعت الحكومة "الإسرائيلية" برئاسة "أولمرت" إلى إنشاء مظلة دولية في أول بيان صدر عن الحكومة والذي جاء فيه أن "إسرائيل" ستواصل التنسيق مع الأسرة الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة في بلورة الموقف من فوز حركة حماس، وهذا التنسيق نجم عنه التهديد في إعاقة تحويل الأموال للسلطة الفلسطينية.

2- "الليكود" : اتبع "الليكود" سلسلة من الشعارات المحرضة والمعادية في أعقاب نتائج الانتخابات الفلسطينية عام 2006م، وقد شن حزب "الليكود" حملة ضد فوز حركة حماس وأثار حالة من أجواء "الهيجان والترهيب السياسي والأمني" من تداعيات فوز حركة حماس.

3- "حزب العمل" : قال: إنه يجب الانتظار لرؤية كيف تتصرف "حماس" مستقبلاً وأعلن قادته أنه لا حاجة لتغيير البرنامج السياسي.

وعليه، فقد خلصت وأجمعت مواقف التكتلات السياسية المختلفة في "إسرائيل"، على وصف فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية بـ"الزلزال السياسي" من جهة، وعلى رفض التفاوض مع الحركة طالما أنها لا تعترف بالدولة اليهودية، وبقيت محتفظةً بسلاحها من جهة أخرى.

ويري المحلل السياسي "هاني المصري" أن الحكومة "الإسرائيلية" وافقت على إجراء الانتخابات لأنها ارادت أن تجدد الشرعية للقيادة الجديدة التي خلفت الرئيس "ياسر عرفات"، ولأنها اعتقدت أن مشاركة حماس في السلطة وحصولها على الأقلية ستجعلها تلتزم بما التزمت به المنظمة من اتفاقيات والتزامات أو أنها ستكون غير قادرة على المساس بهذه الاتفاقيات، لكن حساباتها جاءت على عكس ما تمنت وفازت بالأغلبية(هاني المصرى،14أكتوبر2012).

المطلب الثاني: التداعيات الإقليمية والدولية:

لم تكن التداعيات والتحديات الداخلية بمعزل عن المواقف الإقليمية والدولية فقد رفضت العديد من القوى الفاعلة نتيجة الانتخابات، وفرضت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة شروطاً على حركة حماس، عرفت بشروط الرباعية الدولية، وهي "نبذ العنف، والاعتراف "بإسرائيل" والالتزام بالاتفاقيات الموقعة"، فرفضت "حماس" تلك الشروط وقوبلت بحصار سياسي

واقتصادي وعزلة دولية وإقليمية، ولم تفتح لها أبواب العواصم باستثناء بعض الدول العربية والإسلامية، وعلى وجه الخصوص "سوريا وإيران وتركيا وقطر"(الدجنى،31مايو2014).

لكن وفي المقابل كانت هناك بعض المواقف المسؤولة لبعض الدول ففي حين دعت الولايات المتحدة إلى معاقبة حركة حماس حيث كان جواب هذه الدول المباشر "نحن لن نعاقب الشعب الفلسطيني واتركوا حماس كخيار للشعب الفلسطيني تأخذ مداها وفرصتها"، إلا أن الواقع على الأرض يوضح أن الممارسات صبت كلها في حصار قطاع غزة (صحيفة المدينة، 2 مارس 2006).

فمثلاً، أعلنت الولايات المتحدة حرباً سياسية شاملة على حركة حماس ابتداءً من وضعها على قائمة المنظمات الإرهابية وصولاً لتجفيف منابع الدعم عنها وعزلها سياسياً(غوشة، 2008: 228).

وبعد وصول حركة حماس إلى سدة الحكم في أعقاب انتخابات عام 2006م وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام واقع جديد فرض عليها التعامل بطريقة مغايرة مع حركة حماس، فانتقلت من مرحلة المواجهة الشاملة إلى مرحلة محاولات الاحتواء والإخضاع بفرض شروط الرباعية الدولية على الحركة.

ومع ظهور حركة حماس كقوة تنتهج المقاومة المسلحة وترفض الاعتراف بشرعية الاحتلال تم وضعها على قائمة المنظمات الإرهابية في منتصف تسعينات القرن الماضي إلى جانب السعي الحثيث لتجفيف منابع الدعم المالي لها وحصارها وفرض العزلة السياسية عليها (غوشة،228:2008).

وبصورة عامة فإن السياسة العدائية التي تنتهجها الإدارة الأمريكية ضد حركة حماس لم تعد تخفى، لكن طريقة واشنطن في تعبئة وحشد المحور المعادي لحركة حماس تتخذ إجراءات وأساليب مختلفة قد لا تظهر تفاصيلها كاملة، إلا أنه من المسلم به وجود دلالات ومظاهر تؤكد حرص صانع القرار في السياسة الأمريكية على حصار حركة حماس، وضرب بنيتها التحتية باعتبارها ضرورة تفرضها معطيات عديدة تختلف في أهميتها بالنسبة للسياسة الأمريكية فمسألة الأمن القومي "الإسرائيلي" تحتل أولوية لدى صانع هذه السياسة ولهذا يجب مواجهة أي أخطار موجودة أو محتملة من شأنها أن تحدث تهديداً لأمن "إسرائيل" واقتصادها وسياستها(الشيخ عيد،136:2013).

وقد تبنت الولايات المتحدة نظرية أن "الديمقراطية" والإرهاب لا يجتمعان معاً، وذلك لتبرير سياستها في عدم الاعتراف بنتائج الانتخابات الفلسطينية والاستمرار في سياسة حصار الحركة وإضعافها وضربها(الشيخ عيد،141:2013).

ولذلك، قامت إدارة الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" بمحاولة إجبار حركة حماس على الاعتراف "بإسرائيل" أو أن تصعد الحصار والضغط المالي على الفلسطينيين؛ لإضعاف قدرة حكومة حماس على سداد رواتب الموظفين مما سيؤدي إلى حدوث انتفاضة اجتماعية تسقط الحركة عن سدة الحكم (حمد،31:2006).

ومن أشكال هذا الحصار الذى كان أحد أهم مظاهر ردود الأفعال الإقليمية والدولية أن حاولت الولايات المتحدة الاستعانة بالدول العربية والأجنبية لتشديد الحصار والخناق على حركة حماس وحكومتها وقطع المعونات المادية والمالية عنها فقد قال الدكتور "موسى أبو مرزوق" نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس: إن الولايات المتحدة قامت بالضغط على الدول العربية لتضغط بدورها على حماس وحكومتها لمنع وحصار مصادر تمويلها ومنعها من التزود بالسلاح وعدم التعامل معها على الصعيد السياسي والدبلوماسي وعدم الاعتراف بها ولا بمؤسساتها بالإضافة للتضييق عليها في المحافل الدولية والتشديد على حرية حركتها على المعابر والمطارات والضغط على سفارات العالم لعدم الاتصال بها وعزلها دبلوماسياً وسياسياً(مقابلة مع الدكتور موسى أبو مرزوق بتاريخ 22-1-2015).

لقد كان الهدف من ردود الأفعال الإقليمية والدولية الرافضة لفوز حركة حماس في الانتخابات كسر قاعدتها السياسية والتنظيمية والشعبية في قطاع غزة على وجه التحديد، ومعاقبة أهل القطاع على خيارهم بانتخاب حركة حماس، ففي أول رد لمجلس الأمن الدولي طالب فيه أي حكومة فلسطينية مقبلة الاعتراف "بإسرائيل" وأن على الحكومة الفلسطينية يقصد بها حكومة حماس احترام المبادئ والاتفاقات ومنها خارطة الطريق والاتفاقات المعقودة الأخرى، وبعد تسعة أيام فقط من فوز "حماس" دعي سفير الولايات المتحدة لدى مجلس الأمن "جون بولتون" الحكومة الجديدة للتخلي عن السلاح والاعتراف "بإسرائيل"(أبو عرب،102:2008).

أما ردة فعل الاتحاد الأوروبي فقد تمثلت بتبني شروط اللجنة الرباعية أيضاً، وسعى لحمل الحركة للموافقة عليها لتكون شريكاً سياسياً، وإلا فعلى "حماس" أن تواجه حصاراً سياسياً واقتصادياً، حيث قال سفير الاتحاد الأوروبي في "إسرائيل" "راميو أوزال" في تبريره لإيقاف الاتحاد الأوروبي لتحويل الأموال للسلطة إثر فوز حركة حماس بالانتخابات : إن الاتحاد الأوروبي لن يتعامل مع أي حكومة لا تنبذ العنف ولا تعترف "بإسرائيل"، وبالرغم من وجود مواقف مختلفة من بعض الدول الأوروبية التي كانت لها وجهات نظر ايجابية تجاه حكومة حماس كسويسرا وبلغاريا مثلاً، قامت أغلب دول الاتحاد الأوروبي بمنع وزراء حماس ونوابها من السفر إلى بلدانها برغم وجود دعوات لهم من مؤسسات وجهات أوروبية(أبو الروس،82:2014).

وعلى صعيد التداعيات العربية رحبت بعض الدول بفوز حركة حماس كدولة قطر وقال أميرها الشيخ "حمد بن خليفة آل ثان" : "قطر ترى أن حماس جاءت بطريقة انتخابية وربما تكون أنزه انتخابات حصلت في العالم العربي، وعلينا أن ندعمها بهذه المرحلة"، وللعلم فإن الكثير من الدول العربية رحبت في بداية الأمر بفوز حركة حماس، إذ دعمت سوريا والسعودية والسودان وقطر ولبنان فوز الحركة وفتحت لها بلدانها، فيما اعتبرت بعض الدول الأخرى ما جرى بأنه شأن داخلي وأبدت عدم ارتياحها ضمنياً كالأردن ومصر وتعاملت معها بحذر(أبو الروس،87:2014).

يمكن للدراسة القول أنه وبعد وقوع الانقسام الفلسطيني قامت معظم الدول العربية بقطع علاقاتها مع حماس وتعاملت مع مؤسسة الرئاسة ممثلة بالرئيس "محمود عباس"، وعليه انقسمت الدول العربية في ردة فعلها تجاه فوز الحركة بالانتخابات حسب ما اقتضته مصلحتها القومية، وحسب الضغوط التي مورست عليها من قوى وأطراف المجتمع الدولي.

ومن التداعيات أيضاً بروز خلافات ساهمت في فتح المجال أمام بعض الأطراف المحلية والإقليمية والدولية بالإضافة "لإسرائيل" لمحاولة إثارة القلاقل على الساحة الفلسطينية، من خلال وضع العراقيل أمام حركة حماس لإدارة الشأن الفلسطيني، مما حد من قدرة حركة حماس على تنفيذ برامجها، الذي أدى بدوره إلى ازدياد حدة الخلافات داخل الساحة الفلسطينية(أبو عرب،102:2008).

الخلاصة:

لقد كان من المتوقع بعد الفوز الذي حققته الحركة أن تواجه ضغوطات محلية وإقليمية ودولية أبرزها إعادة ترتيب البيت الفلسطيني خصوصاً أن هناك العديد من الفصائل والتنظيمات والأحزاب المختلفة في وجهات النظر السياسية والأيدولوجية، بالإضافة إلى عملية الإصلاح والقضاء على الفساد وهي من الأمور المعقدة والتي تعتبر العنصر الرئيس الذي أدى إلى فوز حركة حماس بالانتخابات، ومع ذلك واجهت عراقيل وإشكاليات خصوصاً من "إسرائيل" وحلفائها في المنطقة من خلال التشهير والتخويف من حركة حماس عبر وسائل الإعلام المختلفة ومحاولة خلق رأي عام دولي ضد المشروع الذي تنوي حركة حماس القيام به واتهام المجتمع الدولي للحركة بممارسة الإرهاب وتدمير عملية السلام.

وتجمل الدراسة مجموعة من التحديات والضغوطات والعقبات التي تعرضت لها الحكومة العاشرة بإدارة حركة حماس، والتي استهدفت إسقاطها وقطع الطريق أمامها لمنعها من تنفيذ أهدافها التي فازت من أجلها في الانتخابات عام 2006م، ويعتقد الباحث بأن تلك التحديات لم تضعف حماس عسكرياً بل أضعفتها سياسياً ومالياً ومجمل التحديات تتلخص فيما يلي:

1- رفض مشاركة "فتح" "حماس" في الحكومة التي شكلتها، بهدف إسقاطها وتركها وحيدة في وجه المؤامرات الدولية، مما أثر سلباً على تردى الوضع الفلسطيني بمستوياته السياسية والاقتصادية كافةً، فكان الأولى على حركة فتح أن تنهض بالمشروع والنظام السياسي الفلسطيني جنباً إلى جنب مع حركة حماس، في وقت دقيق وحساس جدّاً.
2- الاشتراط بقبول شروط اللجنة الرباعية الدولية مقابل الإفراج عن أموال الضرائب والعائدات، ورفع الحصار السياسي والاقتصادي المفروض على الأراضي الفلسطينية وخصوصاً في قطاع غزة.
3- الحصار "الإسرائيلي" والدولي لحكومة حماس أضعفها على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية.
4- التدخلات الأجنبية المباشرة بالشأن الفلسطيني الداخلي، وخصوصاً بما يتعلق بملف الانقسام إذ لعبت قوى محلية وإقليمية ودولية دوراً بارزاً في استمراره.
5- الحروب المتكررة التي شنتها "إسرائيل" على قطاع غزة خلال مدة زمنية قصيرة في الأعوام(2008م-2009م-2012م-2014م).

الفصل الرابع

أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على الأداء السياسي لحركة حماس

بدأ الانقسام الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية التي أجريت في تاريخ 2006/1/25م ومشاركة حركة حماس فيها وحصولها على نسبة عالية من الأصوات والتي أهلتها لتشكيل الحكومة وإدارة البلاد، وأثر الانقسام على المكانة السياسية للقضية الوطنية الفلسطينية محلياً وعربياً ودولياً مما أدى إلى تدهور مكانة القضية الفلسطينية سياسياً حيث خسرت القضية الفلسطينية من مكانتها وقوتها، وأعطى الانقسام فرصة للاحتلال "الإسرائيلي" للتذرع للتهرب من استحقاقات إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

لم تتقبل حركة فتح أن تخسر في الانتخابات التشريعية فوضعت العراقيل تجاه حركة حماس مع أنها جاءت بانتخابات نزيهة شهد لها كل العالم؛ مما اضطر وزير الداخلية "سعيد صيام"[1] في ذلك الوقت لفرض السيطرة على الأرض من خلال الأجهزة الأمنية القديمة للسلطة ولكن تفاجأ بعدم انصياع قادة الأجهزة لأوامره كل هذا كان تحت سمع وبصر رئيس السلطة "محمود عباس"، وقامت الحكومة بتكوين "قوة تنفيذية" تساعدها على فرض السيطرة على الوضع الأمني المتردي وبدأت العمل، ثم حاولت قيادة الأجهزة الأمنية عرقلة عمل هذه القوة بإطلاق النار عليها وتحريض الناس عليها تارةً أخرى(رزقة،9:2010).

ولذلك، أجبرت حركة حماس لحسم الموقف لصالحها بعد أن اكتشفت مؤامرة لإقصائها وإبعادها عن الحكم وتواطؤ العديد من القوى والأطراف مع حركة فتح ضد "حماس" مع أنها استلمت الحكم في ظل شرعية انتخابية.

وبدأ في هذه الفترة الخطاب الإعلامي المتوتر بالصعود من قبل الحركتين وبرزت مظاهر الاستنكاف عن العمل من قبل الموظفين الحكوميين، ثم قرر الرئيس "محمود عباس" إقالة الحكومة التي شكلتها "حماس" لأنها قادت "انقلاباً عسكرياً" في نظره، وبدأت تظهر مصطلحات مثل "الحكومة المقالة" و"الرئيس المنتهية ولايته"، كما ضيّق الانقسام الداخلي آفاق التعامل مع الدول الخارجية

[1] ولد بتاريخ 22يوليو 1959م وهو وزير الداخلية في أول حكومة لحركة حماس ونائب في المجلس التشريعي الفلسطيني عن كتلة التغيير والإصلاح، اغتالته "إسرائيل" في 15 يناير 2009م، أسس قوة داعمة للقوى الأمنية الفلسطينية في قطاع غزة سُميت بالقوة التنفيذية، مثَّل حركة حماس في لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية، وكان عضو القيادة السياسية لحركة حماس في قطاع غزة، تسلم دائرة العلاقات الخارجية في الحركة(تقرير لقناة BBC،15يناير 2009).

والانفتاح الدولي ولم يساعد الفلسطينيين من الاستفادة من دعم دول "الربيع العربي" للقضية الفلسطينية ومساعدة الشعب الفلسطيني وأكبر مثال على ذلك محاصرة مصر لقطاع غزة بهدف محاصرة حركة حماس بشكل أساسي(عودة،143:2011).

أما على صعيد الأسرى عمدت السياسة "الإسرائيلية" على استغلالها في ترسيخ الانقسام داخل سجونها "الإسرائيلية"، حيث استغلت الانقسام الحاصل بين الأطراف الفلسطينية فقامت بعزل الأسرى داخل السجون كلٌ حسب فصيله، كما أثر الانقسام على وجود وتنامي الاعتقال السياسي وتجرؤ حكومة "سلام فياض" تنفيذ التنسيق الأمني مع "إسرائيل"، وفتح المجال أمام الجنرال الأمريكي "كيث دايتون"[1] لما يسمى تطوير وبناء أجهزتها الأمنية، بما يتوافق واستحقاقات خريطة الطريق ومتطلبات الدور الأمني لإدارة الحكم الذاتي، فكفَّت يد الفلسطينيين ولاحقت المقاومة، لكنها لم تنجح في الحصول على أدنى تعهد من "الإسرائيليين" بكفّ أيديهم عن الاستيطان ومصادرة الأراضي والتهويد والاعتقالات والاغتيالات(عودة،143:2011).

لقد جعل الانقسام الحكومة التي تقودها حركة حماس في قطاع غزة أسيرة بين الحصار "والموت البطيء"، أو "السقوط والتهميش" في ظل اعتداء "إسرائيل" على قطاع غزة، في المقابل زاد صمود المقاومة وصلابة قيادتها، والتفاف الجماهير الفلسطينية والعربية والإسلامية وحتى العالمية معها، بعد إفشال حركة حماس والمقاومة الفلسطينية للعدوان "الإسرائيلي" الكبير على قطاع غزة في الأعوام 2008م-2009م-2012م-2014م، كما أثر الانقسام في فقد الاتجاه وضياع البوصلة في قيادة المسار الوطني الفلسطيني، وتعارض برنامجي القيادة في رام الله وقطاع غزة إلى محصلة سلبية، جعلت المشروع الوطني الفلسطيني يدور حول ذاته، وقد استفادت "إسرائيل" من استمرار الانقسام الفلسطيني في متابعة عدوانها على الشعب الفلسطيني(الجزائر نيوز،9 أغسطس2009).

وقد تكبد قطاع غزة الذي تقوم حكومة حماس بإدارته خسائر اقتصادية مباشرة بقيمة مليار دولار نتيجة العدوان "الإسرائيلي" المتكرر، فيما بلغت الخسائر المباشرة في البنية التحتية حوالي 1.2 مليار دولار، أما نسبة البطالة فقد وصلت لحوالي 35.6%، وأدي الانقسام لتقليل التعاطف مع الفلسطينيين، كما أثر على وضع المواطن الفلسطيني في ظل فرض حصار مطبق على قطاع غزة وكان ذلك واضحاً من خلال عدم وجود ميادين عمل للعامل الفلسطيني في مسرح البناء والتصنيع

---

[1] **كيث دايتون:** جنرال أمريكي استدعي بعد وصول حماس إلى السلطة، مهمته تدريب القوات الفلسطينية للسيطرة على الأمن وبسط سيطرة الحكومة الفلسطينية على أراضيها وهو المنسق الأمني الأمريكي للشئون "الإسرائيلية" الفلسطينية وهدفه الرئيس التنسيق مع القوات الأمنية الفلسطينية من أجل منع وإقصاء حماس في الضفة الغربية (الموسوعة الحرة، كيث دايتون،2أكتوبر2015).

والتجارة الأمر الذي أثر على دخل المواطنين في قطاع غزة؛ حيث بلغ دخل الفرد أقل من 7 دولارات يومياً والكثير لا دخل له بل يعتمد على مساعدات "الأونروا" والجمعيات والمؤسسات الإغاثية (عودة،143:2011).

وبناءً على ما سبق، مورست وبُذلت العديد من الجهود لإعادة اللحمة بين الفرقاء خلال العديد من اللقاءات ومنها اتفاق "مكة" "والورقة المصرية" "وإعلان الدوحة للمصالحة الفلسطينية" "والمبادرة اليمنية للمصالحة" "واتفاق "القاهرة" وغيرها وكان آخرها بما عُرف "باتفاق الشاطئ"[1] وكان هناك تقدم وتقارب في وجهات النظر، إلا أن الضغوط الدولية وتهديد "إسرائيل" بقطع المعونات عن السلطة "برام الله" كان يحول دون الوصول إلى اتفاق كامل وشامل ينهي الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني.

وعليه يمكن القول أن الانقسام الداخلي الفلسطيني قد أثر على العلاقات الداخلية والخارجية لحركة حماس حيث سارعت بعض الدول لعدم الاعتراف بالحكومة التي تقودها حماس مثل" مصر والامارات والأردن" وغيرها من الدول العربية والأوروبية، في حين لم تتغير علاقاتها بدول أخرى مثل" تركيا وقطر وإيران" وبعض الدول الأخرى، إذ أصبحت تطالب بعض الدول حركة حماس بضرورة إنهاء الانقسام ولم الشمل بين أجزاء الوطن الواحد ومارست الدول المعارضة مزيداً من العزل السياسي والاقتصادي وكانت "إسرائيل وأمريكا" وحلفاؤهما يلعبون أبرز الأدوار في تشديد الحصار على حماس وحركتها.

المبحث الأول: أثر الضغوطات المحلية والإقليمية والدولية على تعزيز الانقسام السياسي الفلسطيني:

لقد لعبت أطراف محلية وإقليمية ودولية دوراً بارزاً في تعزيز وزيادة الانقسام الفلسطيني، وحرصت على عدم إتمام المصالحة الفلسطينية رغم الجهود العديدة التي بذلت من أجل إتمامها، فالأطراف المحلية قبلت بالشروط والتدخلات الخارجية في صناعة القرار الفلسطيني، إذ وافقت مؤسسة الرئاسة ممثلةً بالرئيس "محمود عباس" على شروط المجتمع الدولي بما فيه "إسرائيل" "وأمريكا" وبعض الدول الأجنبية التي وقفت حاجزاً أمام إنهاء الانقسام وإتمام المصالحة، وقامت بدعم مؤسسة الرئاسة ضد الحكومة التي شكلتها حركة حماس، وضغطت عليها بألاَّ تقبل بالمشاركة في حكومة تكون حركة حماس ضمنها، وهددت بقطع المعونات المالية والدعم السياسي والعسكري الذي يقدمه المجتمع الدولي

[1] **اتفاق الشاطئ:** هو الاتفاق الذي تم التوقيع عليه بين حركتي فتح وحماس في 2014/4/23 في قطاع غزة لإنهاء حالة الانقسام والبدء في إجراءات جديدة للمصالحة الفلسطينية والبدء بتشكيل حكومة التوافق الوطني حيث ستشرف هذه الحكومة على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية.

للسلطة الفلسطينية إن انضمت حركة حماس إليها، وعليه لا يزال الانقسام قائماً بسبب تلك التدخلات الخارجية التي تُفرض على السلطة الفلسطينية.

وفور الإعلان عن حكومة الوحدة الوطنية سارعت "إسرائيل" لرفض التعامل معها، كما دعت المجتمع الدولي إلى الإبقاء على الحصار الذي كان مفروضاً على حكومة حماس، ورفضت الولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع "وزراء حماس" في حكومة الوحدة ولم تمانع الاتصال مع "وزراء فتح" والمستقلين بينما اتخذ الاتحاد الأوروبي موقفاً مرحباً بتشكيل الحكومة، لكنه ربط تقديم المساعدات بتقويم برنامج الحكومة الجديدة وأفعالها، أما الموقف "البريطاني والفرنسي" فقد تشابه إلى حد ما مع الموقف الأمريكي (بحيص وسعد،66:2008).

محلياً بدأت الحكومة الجديدة عملها بوضع خطة أمنية للقضاء على الفلتان الأمني، بالمقابل قام الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" بإصدار مرسوم لإعادة إنشاء مجلس الأمن القومي برئاسته وقام بتعيين "محمد دحلان" مستشاره للأمن القومي وهو ما رفضته "حماس"، وعلى الرغم من الاتفاق على تنفيذ الخطة الأمنية وإقرارها بعد موافقة حكومة الوحدة التي تضم حركة فتح إلا أن هذه الخطة سرعان ما اصطدمت بحواجز عديدة وهذا ما دفع وزير الداخلية "هاني القواسمي" إلى تقديم استقالته في 17 نيسان- إبريل 2007م، بسبب منعه من التصرف وفق رؤيته بإدارة الأجهزة الأمنية وبالحد من صلاحياته (بحيص وسعد،67:2008).

لم تستطع اتفاقات "مكة"[1] 2007م واتفاق "القاهرة" 2011م واتفاق "الدوحة" 2012م الموقعة بين حركتي فتح وحماس من أن تحسم الخلاف بين الطرفين وأن بنود الاتفاقات لم يتحقق منها إلا تشكيل حكومة غير قادرة على الانسجام فيما بينها، كما وأن الصلاحيات الأمنية ظلت موضع خلاف بين وزير الداخلية والرئاسة وخصوصاً ملف الأجهزة الأمنية وكيفية إعادة بنائها.

مع العلم أن هناك عناصر تابعة لحكومة حماس على رأس عملها الوطني في المؤسسات الحكومية المختلفة، وهناك عناصر تابعة لحكومة "فتح" السابقة وهم مستنكفون عن العمل حيث رفضوا المشاركة بالحكومة التي شكلتها "حماس" وتخلوا عن العمل في المؤسسات الوطنية والحكومية ومنها المستشفيات والمدارس والوزارات وغيرها، وقد كان ملف الانتخابات أحد أهم الأسباب خلف عدم تحقيق

[1] **اتفاق مكة** : بعد اشتداد الصدام بين حركة حماس وفتح توسطت السعودية بينهما ودعت لعقد حوار بينهما في مكة في فبراير2007م وجاء في نصوصه التأكيد على حرمة الدم الفلسطيني وتشكيل حكومة وحدة وطنية وتطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية والتأكيد على مبدأ التعددية السياسية المعمول بها وفقاً لأسس السلطة الفلسطينية، ووقع الاتفاق كل من رئيس المكتب السياسي لحماس "خالد مشعل" ورئيس السلطة الفلسطينية "محمود عباس" برعاية الملك "عبد الله الثاني" في 8فبراير2007(الدبس،95:2010).

تقدم في الاتفاقات بين حركة حماس وفتح، أضف إلى ذلك عدم الالتزام بالاتفاقيات الموقعة بين الطرفين لوقف الاقتتال، ومع انتشار الشرطة الفلسطينية في الشوارع وكذلك "القوة التنفيذية"[1] من القيام بمهامها الأمنية الضرورية لحفظ أمن البلاد.

فقد تصاعدت وتيرة الاشتباكات وزادت معها تحذيرات "حماس" من محاولات إفشال حكومة الوحدة الوطنية، واشتدت الاشتباكات بين الطرفين حيث طالت الاشتباكات بيت رئيس الوزراء "إسماعيل هنية" بالقذائف ومحاولة اغتياله، مما أدى إلى تأزم الوضع الداخلي الفلسطيني، فهذه العملية أدت إلى أحداث دامية قررت حركة حماس حسم الأمر مع حركة فتح، والتي أتُهمت أنها تقف خلف الفلتان الأمني، وبالتآمر ضد حركة حماس وضد حكومة الوحدة الوطنية من خلال استخدام القوة العسكرية(رويترز، 12 يونيو 2007).

ووفقاً لإحصائيات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان فقد سقط جراء أحداث قطاع غزة (161) شخصاً خلال المدة من 7-16 يونيو 2007م، وقامت حركة فتح بالإعلان عن تعليق مشاركتها في حكومة الوحدة في 12 يونيو 2007م، كما قام الرئيس "محمود عباس" بإصدار ثلاثة مراسيم أقال فيها رئيس الوزراء "إسماعيل هنية" وأعلن حالة الطوارئ في جميع الأراضي الفلسطينية وأما المرسوم الثالث والأخير فقد نص على تشكيل "حكومة إنقاذ" وأعلن حالة الطوارئ(تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان،81:2007).

المطلب الأول: الدور الإسرائيلي في تعزيز الانقسام:

بعد الأحداث الداخلية في حزيران 2007م التي وقعت في قطاع غزة أعلنت "إسرائيل" عن الرفض المطلق لوقوع قطاع غزة تحت سيطرة "حماس"، وذهبت نحو تعميق وترسيخ الانفصال كاستراتيجية في التعاطي مع القضية الفلسطينية، وقد بدأت تنفيذ رؤيتها الجديدة على قاعدة التعامل مع معياريين مختلفين وهما التعامل مع الرئاسة الفلسطينية في "رام الله" على قاعدة الاعتراف بها، وجاء العنوان الأبرز لذلك بلقاء "أنابوليس" الذي أكد استمرار المفاوضات على أساس حل الدولتين

[1] **القوة التنفيذية:** هي قوة أمنية تتبع لوزارة الداخلية، اضطر وزير الداخلية في الحكومة التي كانت تديرها حماس الشهيد "سعيد صيام" إلى استخدام صلاحياته وفقاً للمادة الثالثة من القانون الأساسي بتشكيل هذه القوة بعد رفض الأجهزة الأمنية تنفيذ قراراته، وبدأ العمل لتجهيز هذه القوة وتم العرض على جميع الفصائل لتشارك فيها وكانت هناك مشاركة من العديد من هذه الفصائل وكان يوم 2006/5/17م هو اليوم الأول الذى انتشرت فيه القوة التنفيذية في شوارع قطاع غزة؛ حيث استطاعت تلك القوة من ضبط الأوضاع الأمنية وتقليل حالات الفوضى والفلتان الأمني في قطاع غزة(المركز الفلسطيني للاعلام،9يناير2007).

وإعلان قطاع غزة "كياناً معادياً" على قاعدة فرض الحصار القاسي والخانق وتطبيق سياسة الاستنزاف والتلميح والاستعداد الدائم للقيام بعمليات عسكرية شاملة ضد "حماس" وقطاع غزة(داود،33:2011).

لقد اتبع الاحتلال الإسرائيلي "استراتيجية" نابعة من محاولة استغلال حالة الانقسام الفلسطيني وتوظيفها بما يخدم المصالح والأهداف "الإسرائيلية" الثابتة والداعية إلى تفتيت وتجزئة قضية الصراع "الإسرائيلي" الفلسطيني، وكنتيجة لذلك استغلت "إسرائيل" الواقع الجديد وتنصلت من التزاماتها وجاء في مؤتمر "هرتسليا" عام 2008م ضرورة تشديد الحصار على قطاع غزة ودفع الأمور إلى الانفجار (عودة،152:2009).

وكانت "إسرائيل" تساند وتدعم الرئاسة الفلسطينية وكان يدفعها إلى زيادة الانفصال بين قطاع غزة والضفة الغربية من خلال تكريس الانقسام بوجود مجموعة من الدوافع أهمها(عودة،154:2009):

- قناعة "إسرائيل" بعدم إمكانية سيطرة السلطة الفلسطينية مجدداً على قطاع غزة وقناعتها أن سيطرة "حماس" مطلقة.
- أن الانقسام الذي حصل يشكل تهديداً للنسيج الفلسطيني وهو الأمر الذي استغلته "إسرائيل" بالفعل.
- تعويل "إسرائيل" على المشروع الأمريكي "الشرق الأوسط الجديد" والقائم على أساس فكرة "الفوضى الخلَّاقة" والذي يقوم على تجزئة المنطقة وتفتيتها.
- كانت "إسرائيل" تعتقد أن حالة الانقسام الفلسطينية التي حدثت ستؤثر على علاقات حركة حماس الدولية سلباً وبما لا يخدم مصالحها خارجياً.
- أرادت "إسرائيل" دثر فكرة الدولة الفلسطينية عن طريق شطر الوطن إلى قسمين سياسياً واقتصادياً.

وتؤكد الدراسة أن "إسرائيل" لعبت دوراً رئيساً في تعزيز الانقسام واستمراه، وكانت تمهد له منذ زمن بعيد من خلال إشعال الخلافات على الساحة الفلسطينية بين الفصائل الفلسطينية الكبرى، والوقوف مع حزب سياسي بعينه وإملاء الشروط وفق ما تراه مصلحتها، ويمكن إجمال العديد من التصريحات التي نسبت على لسان ناطقين ومسؤولين "إسرائيليين" بينت الموقف الفعلي والرسمي "لإسرائيل" من الانقسام ومدى دعهما المتواصل منذ سنوات طويلة لاستمراره وزيادته، وكانت "إسرائيل" تهدد بفرض عقوبات سياسية واقتصاديه في حال إتمام المصالحة وإنهاء الانقسام، وحين تم الإعلان عن تفاق المصالحة الأخير عام2014م، والذي عُرف "باتفاق الشاطئ" بين حركتي حماس وفتح أعلن مجلس الوزراء "الإسرائيلي" الأمني المصغر تعليق محادثات السلام مع الفلسطينيين ردًّا على اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس.

وتأكيداً لما سبق، فقد شدد بيان حكومي "إسرائيلي": "أن إسرائيل لن تجري مفاوضات مع أي حكومة فلسطينية تدعمها حماس"، وأعلنت "إسرائيل" وقتها أنها سترد على الخطوات الأحادية الفلسطينية بسلسلة من الإجراءات، ونقل البيان على لسان رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو": "من يختار إرهاب حماس لا يريد السلام"، وقال وزير الخارجية "الإسرائيلي" "أفيغدور ليبرمان": "هذه الخطوة قد تجعل الوصول إلى سلام مع الفلسطينيين مستحيلا" (موقع BBC، 24ابريل 2014).

وفي العديد من الجولات التي كانت تُبذل من أجل إنهاء الانقسام الفلسطيني كانت الحكومات "الإسرائيلية" المتعاقبة تخير رئاسة السلطة الفلسطينية بين السلام مع "إسرائيل" والمصالحة مع "حماس"، وكان المتحدث باسم مكتب وزارة الخارجية "الإسرائيلية" عقْب قمة "شرم الشيخ" 2007م قد صرح أن "إسرائيل" ستدعم الرئيس "عباس" بكل ما تستطيع من أجل فرض نفوذه وإحكام سيطرته بشرط ضمان عدم سعيه إلى المصالحة مع حركة حماس(المرجع السابق).

ولم يُخْفِ وزير الإسكان "الإسرائيلي" "أوري أرئيل" في تصريح لقناة BBC بأن "إسرائيل" قامت بالموافقة على بناء (1500) وحدة سكنية جديدة قريبة من "الخليل ونابلس ورام الله والقدس" وقال حينها: إنه رد مناسب على المصالحة، وكانت "إسرائيل" قد توعدت بفرض عقوبات اقتصادية ضد السلطة الفلسطينية فأوقفت المفاوضات ثم أوقفت كل أنواع التنسيق ما عدا التنسيق الأمني ومنعت وزراء حكومة قطاع غزة من التنقل للضفة الغربية وألغت تصاريح التنقل للوزراء المعروفة بـ " VIP " وهددت باقتطاع 25 مليون شيقل من أموال الضرائب الفلسطينية (تقرير نوال اسعد لقناة BBC،24 أبريل2014).

المطلب الثاني: دور الولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز الانقسام:

لقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية نفس الرؤية "الإسرائيلية" وهي تعميق وزيادة الانقسام من خلال فرض شروطها وربط إنهاء ملف الانقسام الفلسطيني بمجموعة من المطالب والشروط، أبرزها شروط اللجنة الرباعية التي تدعو إلى نبذ الإرهاب والعنف والالتزام بالقرارات الدولية، إذ إن مؤسسة الرئاسة الفلسطينية تبنت الموقف الأمريكي و"الإسرائيلي" إلي حدٍ ما من أجل إنهاء الانقسام وكانت أمريكا تتيقن تماماً أن إنهاء الانقسام الداخلي الفلسطيني ليس لمصلحتها ولا لمصلحة "إسرائيل"؛ لأنها تعتبر حركة حماس من المنظمات المصنفة على قوائم الإرهاب العالمية وتخشي "إسرائيل" أن تقوم حركة حماس بالسيطرة على أركان السلطة في "رام الله".

كما سعت الولايات المتحدة إلي تعزيز الانقسام قبل أحداث حزيران 2007م؛ فبمجرد فوز حركة حماس أعلنت الإدارة الأمريكية تبنيها لنفس الرؤية "الإسرائيلية" المتمثلة بإعاقة وصول حركة حماس للحكم، وعقب فوز الحركة بالانتخابات أعلنت "كونداليزا رايس" وزيرة الخارجية الأمريكية أن

إدارتها ستواصل تقديم دعمها المالي للرئيس "محمود عباس"، وأن الولايات المتحدة غير مستعدة لتقديم الدعم لمنظمة تدعو لتدمير "إسرائيل"(مركز دراسات الشرق الأوسط،24:2006).

واستمراراً لزيادة حدة الانقسام الفلسطيني أيدت الإدارة الأمريكية كل الاجراءات التي قام بها الرئيس "محمود عباس"؛ حيث أقال حكومة الوحدة الفلسطينية التي ترأستها حركة حماس التي تشكلت وفقاً لاتفاق "مكة"، وزادت الإدارة الأمريكية حصارها السياسي والدبلوماسي والمالي على حماس وحكومتها.

لقد كان التأييد الأمريكي لسياسات الرئيس "محمود عباس" يأتي في سياق تعميق الخلاف بين الطرفين بحيث يصبح من الصعب عملية التحاور في ظل مجموعة من الشروط؛ لأن الإدارة الأمريكية سعت منذ وصول حماس إلى الحكم لتعميق الخلاف بينها وبين حركة فتح، وقد أيدت الإدارة الأمريكية حينها المرسوم الرئاسي الصادر بتشكيل حكومة طوارئ يرأسها "سلام فياض"، وعليه أصبح الحديث عن أي تقارب أو حوار صعب جداً؛ لأن الفجوة اتسعت بفضل الشروط والجهود الأمريكية (الوادية،138:2009).

وبعد تشكيل حكومة الطوارئ دعمت أمريكا الرئيس "محمود عباس" دبلوماسياً وسياسياً ومالياً ووعدت باستمرار تقديم الدعم المالي له، وبناءً عليه حصلت حكومة الطوارئ اعترافاً دولياً كبيراً واعتبر معظم أطراف المجتمع الدولي الحكومة التي ترأسها حماس حكومة باطلة وغير شرعية وزادوا من الحصار عليها، وأفرجت "إسرائيل" بعدها عن أموال الضرائب إلى الحكومة برئاسة "محمود عباس"(الوادية،139:2009).

ولتعميق الخلاف ساندت الإدارة الأمريكية مؤتمراً انعقد في شرم الشيخ لدعم الرئيس "محمود عباس" وحكومته، وإمعاناً في العزل الدبلوماسي لحركة حماس وحكومتها ضم المؤتمر كلاً من السلطة الفلسطينية ممثلة "بمحمود عباس" و"ايهود اولمرت" رئيس وزراء "إسرائيل" و"حسني مبارك" رئيس جمهورية مصر والملك "عبد الله" ملك الأردن، وكان الهدف الرئيس من تلك القمة هو دعم الرئيس "عباس" سياسياً ومالياً من أجل القيام بانتخابات فلسطينية مبكرة وضرب قوة "حماس" وإسقاط نفوذها وشرعيتها في الشارع الفلسطيني، وتمكينه من أجل مواصلة المفاوضات "الإسرائيلية" الفلسطينية (صحيفة الوفد المصرية، حسين عبد الرازق، 29 مايو 2007).

وفي 27 نوفمبر 2007م تم عقد مؤتمر "أنابوليس"[1] بالولايات المتحدة وتم دعوة أكثر من (40) دولة ومؤسسة وكان من دلالات هذا المؤتمر تعزيز الانقسام الفلسطيني الداخلي فبمجرد قبول الرئيس الفلسطيني المشاركة بالمؤتمر يعد تكريساً للانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو تنفيذ للسياسة الأمريكية في المنطقة التي تنادي "بالفوضى الخلاقة"[2]، واعتبر "يراه ميكائيل" الباحث بالمعهد الفرنسي للدراسات الاستراتيجية أن "بوش الابن" يستهدف الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط خلال تعميق الشرخ الفلسطيني الداخلي وانشقاق داخل الساحة الإقليمية (جاد،106:2008).

وبذلك كان مؤتمر "أنابوليس" أحد الوسائل السياسية الداعمة للرئيس "عباس" وفي المقابل فهو يضغط حركة حماس ويضعفها لأنها من المنظور الأمريكي لا تحمل مشروعاً مقبولاً دولياً، والجدير ذكره هنا أن المؤتمر كان معداً له منذ عام 2001م إلا أن الأحداث الداخلية في حزيران 2007م شجعت أمريكا للإعلان عنه في عام 2007م من أجل الإعلان صراحةً عن دعم الرئيس "عباس" وتقديم العون له وزيادة الانقسام والصدع الفلسطيني (صحيفة الاخبار المصرية، محمد بركات، 30 نوفمبر 2007).

وبعد ذلك مارست أمريكا حصاراً سياسياً ودبلوماسياً وفرضت على حماس حصاراً طال معظم مؤسساتها وأصولها داخلياً وخارجياً ودعت كثيراً من الدول العربية والدولية مقاطعتها، وتأثرت حماس بحصار قاسٍ هي وشعبها في قطاع غزة بهدف إجبار "حماس" على القبول بالقرارات الدولية التي تشترطها اللجنة الرباعية وهي "ترك العنف والإرهاب والاعتراف بإسرائيل وبالاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية معها"(Scham, & Abu Irshaid,2009:13).

وظلت أمريكا تؤيد قرارات "محمود عباس" بكل الإجراءات التي يتخذها؛ حيث قام بإعلان حركة حماس "حركة خارجة عن القانون ومنقلبة على الشرعية الفلسطينية" وأصدر قانوناً يجرم كل من يتعامل مع حركة حماس في ظل وضعها الجديد، وقام باتخاذ إجراءات تهدف إلى تفكيك المؤسسات

---

[1] **مؤتمر أنابوليس:** انعقد في 27 نوفمبر 2007م في ولاية "مريلاند" الأمريكية وتم التحضير للمؤتمر من قبل الولايات المتحدة بإشراف وزيرة الخارجية "كونداليزا رايس"، واستمر ليوم واحد؛ وحضرته 40 دولة ومؤسسة، الهدف الأول من المؤتمر كان زيادة وتعميق الانقسام ودعم الرئيس "محمود عباس" ضد حماس وحكومتها(الوادية،140:2009).

[2] **الفوضى الخلاَّقة:** هو مصطلح سياسي يقصد به تكون حالة سياسية بعد مرحلة فوضى متعمدة الأحداث يقوم بها أشخاص معينة بدون الكشف عن هويتهم وذلك بهدف تعديل الأمور لصالحهم بعد مرحلة فوضى متعمدة من أشخاص معروفة من أجل مساعدة الآخرين للاعتماد على أنفسهم، وفى مطلع عام 2005م أدلت وزيرة الخارجية الأمريكية "كونداليزا رايس" عن نية أمريكا بنشر الديموقراطية والبدء بتشكيل ما يُعرف بالشرق الأوسط الجديد؛ حيث يتم كل ذلك عبر نشر "الفوضى الخلاَّقة والفلتان الأمني"(الموسوعة الحرة،5أكتوبر 2015).

الاجتماعية والأهلية التي تشرف عليها وخصوصاً بالضفة الغربية وتوجت الإجراءات باعتقالات كبيرة وواسعة وإغلاق وتعطيل المجلس التشريعي الفلسطيني(الوادية،2009:138).

وكان إرسال الجنرال الأمريكي "دايتون" في هذه المدة بالذات يأتي في إطار تعميق الانقسام وزيادته وحقيقة الأمر أن الإدارة الأمريكية لاتسع إلى تقوية الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالضفة التابعة لرئاسة السلطة بقيادة "محمود عباس" بقدر سعيها إلي تعميق الخلاف الفلسطيني(جمعة،2007:6).

وعليه، فالدراسة ترى أن "إسرائيل" لم تكن وحدها تسعى لتكريس الانقسام وزيادته، بل شاركتها كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبعض حلفائها في العالم العربي والدولي وتم الاتفاق على وضع الشروط التعجيزية والاستمرار بالحصار من أجل زيادة الانقسام والضغط على حركة حماس ومحاولة جعل "حماس" تصطدم بالجمهور الفلسطيني وخلق حالة تذمر وخلاف شديد بينها وبين أبناء شعبها، إذ راهنت تلك القوى على حدوث فوضى وثورة شعبية تطيح بحركة حماس وحكومتها وإجهاض تجربتها السياسية، وهو ما كانت تعمل من أجله "إسرائيل" وأمريكا ضمن سياسة موحدة ورؤية متفقة وهدف واحد وهو القضاء على "حماس" باعتبارها جسم غير مقبول به في المنطقة وتجفيف الدعم المالي والسياسي عنها بكافة الطرق والوسائل الممكنة والمتاحة لها وكان الإعلام والتحريض الوسيلة الأبرز في تحقيق ذلك.

المبحث الثاني: أثر الانقسام على العلاقات السياسية الدولية لحركة حماس:

انحسرت مواقف كثير من الأطراف الإقليمية والدولية ذوى العلاقة في شجب حركة حماس وحكومتها ووصفها باللاشرعية، وشرعية قرارات الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" وتأييده، فقد ترافق الموقف الدولي مباشرة بتقديم المساعدات إلى حكومة الطوارئ التي يرأسها "محمود عباس"، بالمقابل عزل حماس وحكومتها خلال قطع الاتصالات مع قطاع غزة (عودة،2009:155).

ويمكن القول أن الانقسام الفلسطيني قد أضر بالعلاقات الدولية لحركة حماس نوعاً ما، فقد استغلت بعض الأطراف والمحاور ظاهرة الانقسام وعملت على زيادته وتوسيعه، حيث وجدت بعض الدول أن الفرصة أصبحت سانحة للقضاء على حماس سياسياً ودبلوماسياً وإخراجها من المشهد السياسي، واستغلت الانقسام كمبرر لعدم الاعتراف بها ولا بمؤسساتها، بعد أن كانت في حيرة في التعامل معها باعتبار أنها حكومة شرعية انتخبها الشعب الفلسطيني خصوصاً الدول والأطراف التي كانت تساند وتدعم الرئيس "محمود عباس" بما فيها بعض الدول العربية بالإضافة "لإسرائيل" والولايات المتحدة ودول من الاتحاد الاوروبي.

وترى الدراسة أن الأطراف الدولية قد انقسمت إلى قسمين في مواقفها واتجاهاتها فيما يتعلق بطبيعة علاقتها بحركة حماس بعد الانقسام السياسي، وقد اجتهد الباحث في القيام بهذا التصنيف بناءً على مدى تأثير الدول على المستوى الإقليمي والدولي وفقاً للآتي:

أ- الدول والأطراف التي عارضت "حماس" ووقفت بجانب الرئيس "محمود عباس": تلك الدول لها مواقفها المسبقة من "حماس"، وتنظر إليها على أنها عدو يتهدد أمنها ومصالحها مثل "إسرائيل"، والولايات المتحدة ومعظم الدول الأوربية "كفرنسا وبريطانيا" وبعض الدول العربية مثل "السعودية والإمارات ومصر والأردن" وإن كانت الأردن بوتيرة أقل، أضف لذلك معظم المنظمات والهيئات الدولية "كالأمم المتحدة" و"الاتحاد الاوروبي" "واللَّجنة الرباعية".

ب-الدول والأطراف التي أظهرت حرصها على تعزيز علاقاتها مع "حماس" والحفاظ عليها بالرغم من الانقسام السياسي: مثل "تركيا وروسيا وسويسرا وقطر وإيران والسودان ولبنان وسوريا قبل الثورة السوريةعام2011م وليبيا وماليزيا، حيث شهدت أراضيها زيارات متكررة لقادة من حماس كما أن سياسيين وبرلمانيين ماليزيين زاروا قطاع غزة لأكثر من مرة .

وبناءً على ما سبق، أظهرت بعض الدول والأطراف حرصها على الحفاظ على مستوى من العلاقات والاتصالات مع الحركة وإن لم يكن عالياً، حيث أبقت على بعض منها ولم تقطعها نهائياً من خلال وجود ممثلين عن حركة حماس في أراضيها، خاصةً أن سياسات بعض من تلك الدول قائمة على تعويم العلاقات وليس قطعها البتة(صحيفة الرسالة،16ديسمبر 2014).

في المقابل فإن العلاقة مع دول الخليج العربي مثلاً، لا يمكن جمعها وتصنيفها بشكل مماثل ويمكن قياس ذلك على معظم دول العالم، ففي حين تمتاز علاقة "حماس" مع قطر بالمتانة والتقارب والانفتاح، وباتت تشكل لها "حاضنة قوية"، تحتفظ الكويت بعلاقة جيدة وإيجابية نوعاً ما مع حماس بحكم دورها الإسلامي والتاريخي المعروف وإن كانت تلك الاتصالات في أوقات متباعدة، بينما تتميز علاقات باقي "دول الخليج"، وتحديداً "السعودية والإمارات" مع حماس وحكومتها بالجفاء وعدم التقارب وإن كانت هناك بعض اللقاءات لقيادة حركة حماس مع ملك السعودية والمسئولين الآخرين، فرغم أن علاقة حركة حماس بالسعودية فاترة وشبه مقطوعة لكنها تتجاهل إعلان ذلك، في حين "تجاهر الإمارات بعدائها" لحماس على لسان العديد من القيادات الأمنية(صحيفة الرسالة،16ديسمبر 2014).

وترى الدراسة أنه وبالرغم من تضرر علاقات حركة حماس الإقليمية والدولية نوعاً ما إلا أنه فعلياً وعلى أرض الواقع لم يتغير أي شيء على صعيد الاتصالات والعلاقات أو التعاطف معها والدليل هو أن معظم الدول التي قطعت علاقاتها "بحماس" بعد الانقسام السياسي هي نفس الدول والأطراف التي كانت تعارض وتخشى وجود حركة حماس على سدة الحكم قبل أن يحدث الانقسام

أصلاً، إذ إن تلك الدول لها مواقف مسبقة من "الأيدولوجية" التي تتبناها حركة حماس وتتعامل معها وفقاً لاستراتيجية متجانسة الأهداف تتبعها الدول ذوي المحاور السياسية والمصالح المشتركة كالدول في تصنيف المجموعة (أ)، وكنتيجة للمواقف التي تبنتها تلك المجموعة ازداد الحصار شدةً وقساوةً وأخذ أشكالاً متعددة، وبرزت على إثرها العديد من الأزمات ليس فقط على صعيد العلاقات الدولية "لحماس" فقط بل على الأصعدة السياسية والاقتصادية كافة.

في المقابل نجد أن الدول التي حافظت على علاقاتها مع حماس بعد الانقسام هي نفس الدول التي كانت تربطها معها علاقات جيدة ومتوازنة وقائمة على الاحترام والاتصالات المستمرة وتبادل الزيارات، والوفود المختلفة سواء على الصعد السياسية الدبلوماسية أو التعليمية أو حتى العسكرية، بل هناك بعض الدول والأطراف زادت وعززت علاقاتها مع حركة حماس وحكومتها بما فيها دول ذات تأثير إقليمي كبير مثل "تركيا وماليزيا وإيران".

المطلب الأول: علاقة حركة حماس بعد الانقسام بالدول العربية و"أمريكا":

يمكن القول أن بعض الدول العربية اتخذت موقف المدين للانقسام والعودة عنه والدعوة للحوار الوطني الفلسطيني كما وجَّهت بعض الدول اللوم لحركة حماس وطالبتها بضرورة إنهاء الانقسام وتقديم حماس توضيحاً لما حدث، وبعض الدول ربطت تحويل المساعدات لحماس بإنهاء الانقسام واشترطت فتح معابرها مثل معبر "رفح" الحدودي مع مصر مقابل إنهاء حالة الانقسام السياسية الفلسطيني، وصدر أول موقف عربي رسمي عن اجتماع وزراء الخارجية العرب في 16 حزيران2007م "بإدانة الأعمال الاجرامية التي ارتكبت مؤخرًا"، وعبرت بعض الدول العربية عن غضبها للانقسام والأحداث التي جرت مثل السعودية ومصر، فيما اتسمت بعض المواقف الأخرى بالحيرة في كيفية التعامل مع الواقع السياسي الفلسطيني الجديد.

لقد اتسمت بعض مواقف الأنظمة العربية بدايةً بالميل إلى الحيادية وعدم التدخل، فمثلاً بدا الموقف السعودي متأثراً بفشل اتفاق "مكة" في حين تأثر الموقف المصري بمدى نتائج التدخل على مسيرة المفاوضات "الإسرائيلية" الفلسطينية، ومع استمرار حالة الانقسام توالت المبادرات العربية ففي آذار 2008م، أعلنت اليمن عن مبادرة للمصالحة، كما استضافت مصر الحوارات الفلسطينية خصوصاً بين حركتي حماس وفتح، خاصةً وأن مصر وجدت في الانقسام الفلسطيني تحولاً يحمل في طياته دلالات سياسية وأمنية، "فحماس" هي امتداد لجماعة الإخوان المسلمين "العدو اللدود" للنظام المصري (المبحوح،2009:158).

في المقابل لم تتأثر علاقات حركة حماس مع بعض الدول العربية وإن شابها نوع من الفتور في البداية، إلى أن عادت العلاقات لطبيعتها في وقت لاحق حيث استُأنفت اللقاءات والاتصالات

سواءً على الصعد الرسمية أو الشخصية؛ حيث زارت العديد من الشخصيات السياسية قطاع غزة والتقت بقيادة حكومة حماس كالزيارة التاريخية التي قام بها أمير قطر "حمد بن خليفة"[1] في 23أكتوبر 2012.

انتهجت الإدارة الأمريكية السياسة العدائية تجاه حركة حماس، وهي نفس السياسة التي تعتمدها "إسرائيل" مع حركة حماس، وموقف أمريكا من حركة حماس لم يتغير سواء قبل الانقسام أو بعده إلا أن القطيعة الأمريكية زادت حدتها بعد أحداث الانقسام الفلسطيني عام 2007م .

فلم تعد تُخْفِ السياسة الأمريكية عداءها تجاه حركة حماس، وظلت تحشد المحاور المعادية الأخرى ضدها بطرق وأساليب قد لا تظهر تفاصيلها كاملة، إلا أنه من المسلَّم به وجود دلالات ومظاهر تؤكد حرص الولايات المتحدة على زيادة الحصار على حركة حماس وضرب بنيتها التحتية باعتبارها ضرورية، فمسألة الأمن القومي "الإسرائيلي" تعتبر أولوية لصاحب القرار الأمريكي (الشيخ عيد، 137:2013).

ولم تغير أمريكا موقفها من حركة حماس وحكومتها، بل دعت بعض الدول العربية إلي زيادة الضغط عليها وخنقها والإمعان في حصارها وتجفيف منابعها وعدم الاعتراف بها أو التعامل معها كحكومة شرعية، في المقابل اعترفت بسلطة الرئيس "محمود عباس" واعتبرته الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وبذلك لم تعطِ أمريكا بالاً مثل كثير غيرها من الدول للعملية الديموقراطية التي أفرزت حركة حماس، كما كانت إدارة "بوش" تراهن على إجبار حركة حماس للاعتراف "بإسرائيل" أو أن تصعد من حصارها وتضغط عليها لإضعافها على سداد رواتب الموظفين مما سيؤدي إلي حدوث انتفاضة اجتماعية تسقط الحركة عن سدة الحكم.

وعليه، يمكن القول أن العلاقات الدولية مع أمريكا لم تكن تذكر على الإطلاق وكانت معدومة بسبب كون الرؤية الإسرائيلية والأمريكية متفقة ومنسجمة إلى حد كبير ضد حركة حماس وحكومتها، ولم يذكر أن هناك تقارباً حصل بين الجهتين سواء على الوضع السياسي أو الدبلوماسي ولم يتم إرسال أي بعثة دبلوماسية رسمية من الطرفين على الأقل في المرحلة ما بين عام 2007م–2014م، مع تقدير الباحث الشخصي أن حماس كانت على استعداد لأي حراك سياسي أو أي دعوة أمريكية لها سياسياً ودبلوماسياً، وترى الدراسة أن حركة حماس لم تكن ترفض أن يتم التباحث حول أي من

[1] جاءت زيارة أمير قطر لقطاع غزة بعد حالة من الجمود السياسي والحصار المفروض منذ عام 2007م وحمل استثمارات ومساعدات بقيمة 400 مليون دولار تنفق على مشاريع إسكانية وبنية تحتية، وتُعتبر قطر من أكثر الدول العربية قرباً وانفتاحاً ودعماً سياسياً ومالياً وإعلامياً لحركة حماس وحكومتها، فهي تستضيف أحد مكاتب حركة حماس الهامة التي يرأسها "خالد مشعل"، وتتميز بعلاقاتها المتينة والقوية معها(أبو الروس،89:2014).

الملفات مع الولايات المتحدة بما يخدم شعبها وقضيتها وكانت من أولوياتها الانفتاح على العالم ونقل معاناة شعبها الجاثم تحت الاحتلال، ولكن لا يوجد عدالة في المجتمع الدولي.

المطلب الثاني: علاقة حركة حماس بالاتحاد الأوروبي (قرار رفع الحركة من قائمة الإرهاب):

مرت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وحركة حماس بمراحل كانت بدايتها حين قرر الاتحاد الأوروبي تصنيف حركة حماس ضمن المنظمات الإرهابية بجناحيها السياسي والعسكري في ديسمبر 2003م بعد أن نفذت الحركة "عمليات استشهادية" داخل "إسرائيل"، وكانت تلك المرحلة تتسم بالمواجهة والتوتر وأعلنت رئاسة الاتحاد الأوروبي أن حركة حماس تقف ضد السلام(مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،18ديسمبر 2014).

إلا أن الاتحاد الأوروبي تغيرت نظرته تدريجياً تجاه حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات الفلسطينية عام 2006م ويمكن تفسير ذلك حسب مسؤول العلاقات الدولية لحركة حماس "أسامة حمدان" بقوله: إن الاتحاد الأوروبي قد اقتنع بمكانة حماس شعبياً وسياسياً وأنها أصبحت قوة لا يستهان بها وأنها ضمن الأطر المؤثرة في المنطقة(الشيخ عيد، 2013:146-148).

وتؤكد الدراسة أن الاتحاد الأوروبي شارك بالحصار المالي والاقتصادي على حكومة حماس خصوصاً بعد رفض حركة حماس شروط اللجنة الدولية الرباعية التي تقضي بالاعتراف "بإسرائيل" حيث كان الاتحاد الأوروبي جزءًا منها وزاد الحصار والتضييق المالي بعد أحداث حزيران 2007م.

ولكن على عكس الولايات المتحدة فقد كان هناك تقاربٌ ولو سطحياً بين الطرفين، وبالفعل رفعت بعض الدول حظرها لحركة حماس وسمحت لجهات أهلية ورسمية بالتواصل مع الحركة من بينها سويسرا التي سمحت لبعض شركاتها بالعمل في قطاع غزة لتنفيذ مشاريع وأنشطة إعمارية في ظل حكم "حماس"، وكانت هناك زيارة برلمانية للوفد الفلسطيني بناءً على دعوة "سويسرية"، كما كانت هناك لقاءات "لدانيال روخ" المبعوث الدبلوماسي "السويسري" مع قيادة حكومة حماس في قطاع غزة وهو اجتماع نادر لمسؤول غربي، حيث تركزت الحوارات على بحث ملف المصالحة وعلاقة حكومة حماس مع الدول الأوروبية، أضف إلى ذلك موقف "سويسرا" الرافض للعدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة، إذ دعت منظمات وجمعيات حقوقية سويسرية لوقف "القمع الإجرامي الإسرائيلي ضد الفلسطينيين" ومن تلك المنظمات "منظمة الحقوق للجميع السويسرية" وأحزاب مثل "حزب الشعب السويسري"(الجزيرة نت،9أكتوبر 2009).

وقد أقر قادة أوروبيون أن الاتحاد الأوروبي ارتكب خطأً عندما صنف حركة حماس كحركة إرهابية وأنه كان يجب الاتصال مع حركة حماس، وكانت حركة حماس تبذل جهوداً من أجل تحسين

علاقاتها بالدول الأوروبية وأبدت استعدادها للحوار معها، وكان قد أقر محللون سياسيون وقتها أن رفع حركة حماس من قائمة المنظمات الإرهابية هي مسألة وقت(الشيخ عيد، 148:2013).

ويرى الباحث أن العلاقات لم تخل بين الطرفين من وجود بعض البعثات الدبلوماسية الرسمية واستضافة بعض الدول الأوروبية لوفود تشريعية رسمية مثل "بلغاريا وسويسرا"، وكانت دائما تأتي الوفود الأوروبية ضمن الإطار البرلماني لزيارة قطاع غزة والالتقاء بقيادة الحكومة، وكانت تتم هناك محادثات غير معلنة بين الحركة ودول أوروبية مثل "ألمانيا" خصوصاً في المباحثات التي كانت تتم عن طريق الوفد الألماني ضمن إطار صفقة الجندي الإسرائيلي "جلعاد شاليط"[1]، حيث التقى الوفد الألماني بقيادات حركة حماس عشرات المرات ومنهم القائد الشهيد "أحمد الجعبري".

في حين يري الدكتور عبد الناصر سرور أستاذ العلوم السياسية أن العلاقات التي ظهرت مع ألمانيا كانت سطحية ومرحلية وكانت مرتبطة بصفقة الجندي "جلعاد شاليط" ثم انتهت بعدها.

كما شهدت العلاقات تواصلاً فردياً وجماعياً لأعضاء من البرلمان الأوروبي وشخصيات دبلوماسية وسياسية وازنة مثل وزير العدل الأمريكي الأسبق "رمزي كلارك" "وجورج جالوي"[2] عضو مجلس العموم "البريطاني" وأعضاء من البرلمانات الأوروبية الدولية وكان لهم موقف مساند وقوي تجاه قطاع غزة المحاصر.

وفى وقت لاحق، قررت محكمة العدل الأوروبية رفع اسم حركة حماس من القائمة الأوروبية للمنظمات الإرهابية وأوضحت أن وضع الحركة على القائمة لم يعتمد على النظر في تصرفاتها وإنما على افتراضات ترددت في وسائل الإعلام "والانترنت"، ولكن قرار المحكمة ذكر أنها ستُبقي الآثار المترتبة على وضع "حماس" في قائمة الإرهاب لمدة ثلاثة أشهر ومن ضمنها الإبقاء على تجميد

---

[1] **صفقة الجندي جلعاد شاليط "صفقة وفاء الأحرار"**: هي أكبر عملية تبادل أسرى تمت بين حركة حماس "وإسرائيل" بوساطة مصرية، أفرجت إسرائيل عن 1027 أسير فلسطيني مقابل الإفراج عن الجندي الصهيوني "جلعاد شاليط "الذي أُسر خمس سنوات لدى "كتائب القسام"، تم الإعلان عن التوصل لاتفاق بشأن الصفقة بتاريخ 11 أكتوبر 2011م، المرحلة الأولى من الصفقة تمت بتاريخ 18 أكتوبر 2011م تم خلالها الإفراج عن 477 أسيرًا والمرحلة الثانية تمت بتاريخ 18 ديسمبر 2011م تخللها الإفراج عن 550 أسيرًا، لعب الشهيد "أحمد الجعبري" دوراً هاماً في إنجاز الصفقة، وتعد تلك الصفقة من أكبر إنجازات حركة حماس على الإطلاق بعد الانسحاب "الإسرائيلي" من قطاع غزة عام 2005(صحيفة الرسالة،18أكتوبر 2014).

[2] **جورج جالوى:** بريطاني الجنسية وسياسي ونائب سابق بالبرلمان البريطاني، عُرف بمواقفه المناهضة للحرب "الاسرائيلية" على الفلسطينيين ومناصراً للقضية الفلسطينية، ساند وأيد الحكومة التي ترأستها حماس بقوة، قاد وسيَّر العديد من قوافل كسر الحصار المحملة بأطنان المساعدات بما فيها السيارات والاجهزة الطبية من دول أوروبا إلى قطاع غزة(الموسوعة الحرة،2سبتمبر 2015).

أموال الحركة إلى حين البت في أي استئناف يقدم للمحكمة على هذا القرار، وأعلنت المفوضية الأوروبية أن قرار محكمة العدل العليا الأوروبية القاضي برفع حركة حماس من قائمة المنظمات الإرهابية هو قرار قانوني وليس سياسياً تتخذه حكومات الاتحاد الأوروبي، وقد عزا الدبلوماسيون الأوروبيون هذه الخطوة لأسباب تتعلق بأن عملية وضع حماس على قائمة الإرهاب لم تُجر حسب المعايير القانونية المرعية في الاتحاد الأوروبي(الجزيرة نت،17 ديسمبر 2014).

ونتيجةً لما سبق، اعتبر رئيس الكنيست "الإسرائيلي" أن الاتحاد الأوروبي "فقد عقله" وأن إزالة حركة حماس من قائمة المنظمات الإرهابية يشير إلى "تشوه أخلاقي" لدي الاتحاد، وقال رئيس الوزراء "الإسرائيلي" "بنيامين نتنياهو": إنه لن يكتفي بالتوضيحات والتبريرات التي قدمها الاتحاد الاوروبي وكان موقف أمريكيا مشابها للموقف "الإسرائيلي" فقد حثت "واشنطن" الاتحاد الأوروبي على إبقاء العقوبات على حركة حماس(الجزيرة نت،17 ديسمبر 2014).

يعتبر القرار بحد ذاته نصراً آخر يعزز نصر الدبلوماسية الفلسطينية الممتد باعتراف قوى غربية مهمة بالدولة الفلسطينية، ويمكن القول أن هذا القرار يعزز القرارات الدولية في حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، ولذلك هناك ضرورة لاستثمار الجهود وتكاملها نحو رؤية فلسطينية موحدة لرسم معادلة يمكن فرضها على المجتمع الدولي، ويشجع هذا القرار لفتح ملف حصار قطاع غزة بشكل أقوى، والضغط على الأطراف التي تمارس التضييق على الشعب في قطاع غزة (وكالة معا،19ديسمبر 2014).

إن قرار المحكمة الأوروبية سيشكل رافعة للعمل المقاوم الفلسطيني، وسيكون له ما بعده من تصحيح للخطأ الذي اعترف به الكثيرون من ساسة الدول الأوروبية، وسيتيح لحركة حماس أن تفتح صفحة جديدة مع مؤسسات المجتمع الدولي دون أي إشكالية ما يضمن إعادة بناء العلاقة مع حركة حماس على أسس صحيحة، لكنّ محللين سياسيين قللوا من شأن هذا القرار؛ فقد اعتبر الدكتور "عبد الستار قاسم" أستاذ العلوم السياسية: أنه لن يتم الاستفادة من هذا القرار في ضوء تعارض الأجندات، وتمسك حركة حماس بخيار المقاومة ومواجهة الاحتلال، وفي ظل هذا الاختلال القائم في موازين القوى والإسناد الإقليمي(المركز الفلسطيني للإعلام، 18 ديسمبر 2015).

ويعتبر القرارُ إيجابياً لجهة أن وضع حركة حماس على قائمة الإرهاب يعدّ تقييداً لها لكن المهم هو ما بعد ذلك، وأن القرار أولاً ابتدائي وغير نهائي، وبشكل عملي لن يفتح آفاقاً واسعة أمام حماس لإقامة علاقات مع الدول الأوروبية تخرج عن النطاق المرسوم لها(المرجع السابق).
وفى ضوء ما سبق، يحاول الباحث طرح مواقف بعض الدول ورؤيتها لحركة حماس من خلال الجدول الآتي(الموسوعة الحرة، 25أغسطس2015):

الدولة	موقفها من حركة حماس
أمريكا	تضع حماس على قائمة "منظمة إرهابية اجنبية"
روسيا	لا تصنف حماس كمنظمة إرهابية
الصين	لا تصنفها كمنظمة إرهابية بعد فوزها في الانتخابات الفلسطينية عام 2006م
الاتحاد الأوروبي	صنف حماس كمنظمة إرهابية في عام 2003م، وقضت محكمة الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2014م حكماً وصفته بالفني بشطب الحركة من قائمة المنظمات الإرهابية
كندا	تصف حركة حماس كمنظمة إرهابية منذ عام 2002م
تركيا	لا تصنف حركة حماس كمنظمة إرهابية
اليابان	تصنف حرك حماس كمنظمة إرهابية منذ عام 2005م
المملكة المتحدة	الجناح العسكري فقط "كتائب القسام" مصنف كمنظمة إرهابية منذ 2001م، لكن الحركة ككل ليست كذلك
استراليا	الجناح العسكري فقط "كتائب القسام" مصنف كمنظمة إرهابية

ومن الضروري ذكره هنا، أن مواقف الدول وسلوكياتها قابلة للتغير في كل لحظة حسب مصلحتها وحسب المتغيرات الحاصلة في المنطقة، مع أن الدراسة تري أن الغرب لن يغير موقفه من حركة حماس ولن تستطيع تحقيق ما تربو إليه طالما أنها لم تعترف "بإسرائيل"، لكن ما تم ذكره في الجدول السابق يعبر عن مواقف الدول حتى تاريخ هذا البحث.

الخلاصة:

يمكن القول أن الانقسام الفلسطيني الحاصل في الأراضي الفلسطينية لم يكن وليد اللحظة كما يعتقد البعض، بل إن جذوره تعود إلى بداية توقيع اتفاق "أوسلو" عام 1993م، والذي شاركت بصياغته أمريكا و"إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومنذ ذلك الوقت ولا يزال الشعب الفلسطيني يدفع ثمن تلك التنازلات التي تم تقديمها للجانب "الإسرائيلي، وبجهود لفرض مشروع التسوية على الشعب الفلسطيني والقضاء على أية أصوات معارضة تنادي بعدم الرضوخ للتنازلات التي يتم تقديمها مجاناً للعدو الصهيوني، حيث كان من أهم بنود اتفاقية "أوسلو" القضاء على المقاومة ومنع أي تهديد ضد "إسرائيل".

لكن الانقسام الفلسطيني بدأ جلياً أمام العالم بعد الانتخابات عام 2006م وفوز حركة حماس فيها، حيث بدأت خطوط الانقسام ترتسم في مواقف حركة فتح التي قاطعت حكومة الوحدة التي نادت إليها حماس، وتوالت التصريحات والقرارات والتهديد بالسر والعلن لكثير من الأحزاب والتنظيمات، ولقد شاركت بعض الدول الإقليمية بالانقسام الحاصل في الأراضي الفلسطينية بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وقد أُعطيت التعليمات للسفارات والقنصليات لمعظم الدول العربية بعدم التعامل مع حكومة حماس تطبيقاً للرؤية "الإسرائيلية" وبموافقة أطراف فلسطينية محلية.

ثم بدأ الانقسام الفلسطيني يزداد عمقاً بعد الانسجام الواضح والصريح في المواقف الفلسطينية "الإسرائيلية" التي عملت إجهاض التجربة السياسية لحركة حماس وإزاحتها عن الحكم، وكان موقف السياسة الأمريكية مشابهاً فقد كانت تعتبر وجود "حماس" بالحكم تهديداً لمصالحها وحلفائها في المنطقة، ولذلك عملت على إعاقة التحول الديموقراطي في الأراضي الفلسطينية عام 2006م، حيث تحول الدعم الأمريكي "الإسرائيلي" للرئاسة إلى صدام مسلح بين "حماس" "وفتح"، أما "إسرائيل" فشكلت العقبة الأبرز في الانقسام الفلسطيني ومنع إتمام المصالحة الفلسطينية، وهددت السلطة الفلسطينية وأملت عليها شروطاً بعدم التعامل مع حكومة حماس حتى تضمن السلطة استمرار الدعم المالي المقدم من دول العالم لها، فتم تخيير السلطة الفلسطينية ما بين الإرهاب والسلام وإجبارها على عدم الدخول في حكومة وحدة وطنية مع حماس".

وقد مثلت التدخلات الخارجية ممثلة بالولايات المتحدة وبعض الأطراف الأوروبية وخاصةً من إطار اللجنة الرباعية الدولية عاملاً مهماً في تعزيز الانقسام الفلسطيني ومارست إجراءات عملية وسياسات ضاغطة كتهديد مؤسسة الرئاسة بقطع المعونات وتضييق مالي ومصرفي عليها في حال ذهبت للمصالحة مع حركة حماس، وفرضت عليها بأن تعطي الأولوية للتفاوض مع "إسرائيل" بدلاً من المصالحة مع حماس، ولذلك تَعطل إتمام المصالحة في العديد من المرات نتيجة للضغوطات الإقليمية والدولية على حكومة "رام الله" بقيادة الرئيس "محمود عباس".

أما بالنسبة لمدى تأثر علاقات "حماس" المحلية الداخلية سواء بمجتمعها أو على صعيد العلاقات مع الفصائل الفلسطينية فقد انقسم المواطنون في الداخل على أنفسهم وبكل تأكيد كان جزء من المجتمع رافضاً "لحماس" ورافضاً لما حصل بعد الأحداث من سيطرة حماس على قطاع غزة، وبدت مواقف قوى اليسار الفلسطيني لا تنسجم مع مواقف حركة حماس وحكومتها فكان الرفض للانقسام، ولكن تعاملوا مع الأمر الواقع دون الاعتراف به بشكل رسمي وإن أصبح أكثر تعاوناً في ظل الواقع في قطاع غزة، أما الجهاد الاسلامي التنظيم الأقرب لحركة حماس، فقد حاول لعب دور الوسيط مع التأكيد على رفضه لما جرى ورأى أن الانقسام ضارٌ ولا يخدم المصالح الفلسطينية، وإن أصبح أكثر قُرْباً من مواقف حماس في المرحلة المتقدمة.

هذه المواقف انعكست على الواقع المجتمعي الفلسطيني بين راضٍ ومعارض وحكَّم جزء من الناس المصلحة وتقبل الكثير الأمر الواقع وبدأت حالة الأمن تستتب وهذا أهم إنجاز حققته حركة حماس في القطاع وبات الكثير حتى المعارض "لحماس" لا ينكر ما جرى من تحسن في كثير من القضايا والأمور، إلا أن وجهات نظر أخرى تري عكس ذلك وتقول إن حكومة حركة حماس تلعب دوراً كبيراً في تعثر حياة المواطنين وخصوصاً الاقتصادية، وأنها غير قادرة على تحقيق طموحات

الشعب في قطاع غزة، وهي المسئولة عن استمرار وتواصل العديد من الأزمات كأزمة الكهرباء والوقود وغيرها، ووجودها في السلطة هو الذي استجلب الحصار والتضييق.

وعلى صعيد العلاقات مع الدول العربية بعضها لم يكن يعنيه ما يجري، والبعض الآخر رأى أن ما قامت به حماس هو ناتج عن الرفض ومحاولة عدم القبول بنتائج الانتخابات فبات الانقسام هو العنصر الأبرز في المواقف العربية، وبعض الدول قطعت علاقاتها بحماس ولم تستقبل أياً من قادتها، ودول أخرى طالبت بإنهاء الانقسام وربطت إنجاز وتحقيق بعض المطالب والاحتياجات بضرورة إنهاء الانقسام أولاً، ومنها ما زال يربط حل بعض القضايا المصيرية مثل فتح معبر "رفح" بضرورة تطبيق المصالحة وإنهاء الانقسام وفقاً لشروط معينة، وبما يخص العلاقات مع الغرب خصوصاً بعد حدوث الانقسام الفلسطيني، فقد كان الغرب جزءًا من العداء وجزءًا من محاولة التخلص من حكم "حماس".

الفصل الخامس

التحديات المحلية والإقليمية والدولية التي واجهتها حكومة حماس

تعرضت حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م إلى ضغوطات ومعوقات هائلة كان أبرزها الحصار الذي هدف إلى إفشال تجربتها الأولى في الحكم، وقد شاركت أطراف فلسطينية وعربية في حصار الحكومة إلى جانب المعوقات الإقليمية والدولية التي مارستها "إسرائيل" وأمريكا وبعض الدول الأوروبية.

وقد ظهرت بوادر الحصار من خلال مجموعة من الإجراءات التي اتخذتها الرئاسة الفلسطينية بقيادة "محمود عباس" استهدف في مجملها إضعاف حماس ووضع العراقيل في وجهها وإزالة الشروط الموضوعية المتاحة لإنجاح عمل حكومتها وكان ذلك من خلال رفض مشاركة حركة فتح بحكومة وحدة وطنية مع "حماس" ما لم تلتزم "حماس" بمنظمة التحرير ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني بوضعها الحالي، وبالاعتراف بالاتفاقيات التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع الاحتلال "الإسرائيلي" وهي الشروط التي وضعتها اللجنة الرباعية أيضا(صالح،259:2007).

وتبنت الرئاسة الفلسطينية سياسة نزع الصلاحيات فقد قام المجلس التشريعي المنتهية صلاحياته باتخاذ قرارات مسبقة بأحقية الرئيس في تعيين قضاة المحكمة الدستورية وتعيين رئيس ديوان الموظفين، وهي قرارات أصدرها المجلس التشريعي في جلسات ختامية غير قانونية، كما قام الرئيس "محمود عباس" بنقل صلاحية مهمة الشؤون الخارجية من وزارة الشؤون الخارجية إلى الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية وهو ما حرم حماس وحكومتها من التواصل مع السفراء وتنفيذ سياستها الخارجية أو بناء علاقات خارجية بالإضافة إلى إحالة ملف الأجهزة الأمنية له شخصياً مع إدارة المعابر، كذلك "تسييس" قضية رواتب الموظفين(صالح،259:2007).

كما تعرضت حكومة حماس إلى حصار وتحدٍ سياسي عسكري واقتصادي "إسرائيلي"، فاعتبرت "إسرائيل" حكومة حماس حكومة معادية ومنعت انتقال النواب التابعين "لحماس" بين مدن الضفة الغربية وقامت باعتقال 39 منهم وقامت الدبلوماسية "الإسرائيلية" بمحاصرة الحركة سياسياً من أجل تسويق شروطها المتمثلة بالاعتراف "بإسرائيل" ونبذ العنف والإرهاب والاعتراف والموافقة على الاتفاقيات التي تم توقيعها مع السلطة، وقد أصبحت تلك الشروط فيما بعد معياراً للتعامل مع الحركة سواء محلياً أو إقليماً أو دولياً(الدجنى،92:2010).

وقد واجهت حماس تحدياً اقتصادياً فقامت "إسرائيل" بوقف دفع مستحقات الضرائب التي تقدر بحوالي 60 مليون دولار؛ أي: إنها حرمت الحكومة من نحو 700 مليون دولار مستحقة للفلسطينيين

في حين كانت الإيرادات للحكومة خلال سنة 2006م حوالى 352 مليون دولار، وأجبرت المجتمع الدولي على وقف المساعدات والتضييق على العمال الفلسطينيين في "إسرائيل"، وسيطرت على المنافذ البحرية والبرية والجوية وأغلقت المعابر وتحكمت بنوعية البضائع التي تدخل لأهل قطاع غزة (صالح،262:2007).

ويمكننا القول في هذا الجانب أن حماس وحكومتها تعرضت لتحدٍ إقليمي تمثل بالدول العربية، فبالرغم من اعتراف بعض الدول بفوز نزيه للحركة إلَّا أنها مارست ضغوطاً على الحكومة وشاركت بعض الدول بحصارها وإجبارها للاعتراف بشروط اللجنة الرباعية ولم تسهم برفع الحصار عنها، ولمَّحت إلى ضرورة اعتراف حماس باتفاق "أوسلو" كمصر والأردن.

وقد واجهت الحركة وحكومتها تحدياً دولياً، فتبنَّي المجتمع الدولي الشروط "الإسرائيلية" للتعامل مع حماس وهى شروط اللجنة الرباعية وهددت في أول جلسة لها بعد فوز الحركة بعواقب عدم الالتزام بشروط اللجنة الرباعية، ولذلك شاركت بالحصار المفروض عليها وأوقفت المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني، وحاصرت الحكومة سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً، وأوقفت دول الاتحاد الأوروبي الاتصال الدبلوماسي مع الحكومة الفلسطينية، كذلك فعلت الإدارة الأمريكية من خلال دعمها لجهات فلسطينية على حساب جهات أخرى، ووضعت الخطط لإفشال حكومة حماس حيث أمدت خصومها بالمال من أجل القيام بانقلاب وفلتان أمني وهو ما أفرز التحدي الأمني الخطير الذي واجهته الحركة بقطاع غزة.

المبحث الأول: تأثير المتغيرات المحلية على أداء حركة حماس:

كانت نتائج الانتخابات التشريعية عام 2006م حدثاً كبيراً بالنسبة لكثير من الأطراف الفلسطينية والإقليمية والدولية، كونها أفرزت نتائج غير متوقعة حتى لحركة حماس نفسها، فقد لعبت التطورات والمتغيرات والأحداث المحلية التي جاءت نتيجةً للفوز في الانتخابات أثراً سلبياً على حركة حماس وحكومتها فالعقبات والتحديات التي تم وضعها أمامها أضعفت من قدرتها على القيام بمتطلبات الحكم بالشكل الطبيعي، حيث واجهت تحديات سياسية وأمنية ومالية قيدتها عن القيام بمسئولياتها.

فمحلياً حركة حماس لم تكن تتوقع النسبة الكبيرة التي حصلت عليها وحركة فتح لم يكن من السهل عليها الانتقال إلى مقاعد المعارضة، وبين هذا وذاك دخل النظام السياسي الفلسطيني حالة من الإرباك السياسي والإعلامي، فجاءت ردود الأفعال الفلسطينية وخاصة ردة فعل حركة فتح على فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006م نتيجة طبيعية لحالة التفرد السياسي والهيمنة على النظام السياسي الفلسطيني الذي قادته حركة فتح لأكثر من سبع وثلاثين سنة، وبذلك كان من الصعب على حركة فتح التي قادت المشروع الوطني وسيطرت على المؤسسة السياسية الفلسطينية أن تنتقل

من مقاعد الحكم إلى مقاعد المعارضة، وكذلك حركة حماس التي تفاجأت بحجم الفوز كان من الصعب عليها الانتقال من مقاعد المعارضة إلى مقاعد الحكم.

هذا الالتباس أدى إلى تأزم النظام السياسي الفلسطيني وحالة من الاشتباك والتحدي الداخلي إذ سيطرت حركة حماس على قطاع غزة وحركة فتح على الضفة الغربية وبدأ الانقسام الفلسطيني وحالة الاشتباك العسكري الذي وقع عام 2007م، وعلى إثر ذلك قامت حكومة الاحتلال بتشديد حصارها على قطاع غزة، وعملت على خنقه من خلال اتخاذها سلسلة من الإجراءات المتمثلة في اعتبار قطاع غزة كياناً معادياً فضلاً عن شنه تسع عمليات عسكرية عدوانية مدمرة كان أقساها عدوان 2008م، 2012م، 2014م ارتُكبت خلالها جرائم حرب.

المطلب الأول: العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة 2008م-2009م

جاءت الحرب بعد انتهاء تهدئة دامت ستة أشهر كان قد تم التوصل إليها بين حركة "حماس" من جهة، و"إسرائيل" من جهة أخرى برعاية مصرية في يونيو2008م وخرق التهدئة من قبل الجانب "الإسرائيلي" وعدم التزامه باستحقاقاته من التهدئة من حيث رفع الحصار الذي يفرضه على القطاع وبالتالي عدم قبول "حماس" لتمديد التهدئة(رزقه وآخرون،180:2010).

بدأت الحرب يوم السبت27 ديسمبر2008م في الساعة 11:30 صباحاً بالتوقيت المحلي، 9:30 صباحاً بتوقيت "غرينيتش"، وأسفرت عن استشهاد 1417 فلسطينياً على الأقل (من بينهم 926 مدنياً و412 طفلاً و111 امرأة) وإصابة 4336 آخرين، إلى جانب مقتل 10 جنود "إسرائيليين" و3 مدنيين وإصابة 400 آخرين أغلبهم مدنيين أصيبوا بالهلع وليس إصابات جسديه حسب اعتراف الجيش "الإسرائيلي"، لكن المقاومة أكدت أنها قتلت قرابة 100 جندي خلال المعارك بقطاع غزة، وقد ازداد عدد شهداء قطاع غزة جراء العدوان "الإسرائيلي" إلى 1328 شهيداً وجرح 5450 بعد أن تم انتشال 114 جثة لشهداء منذ إعلان "إسرائيل" وقف إطلاق النار(رزقه وآخرون،182:2010).

وأعلنت الحكومة "الإسرائيلية" أن العملية "قد تستغرق وقتاً ولن تتوقف حتى تحقق أهدافها بإنهاء إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على جنوب إسرائيل"، فيما أعلنت حماس نيتها متابعة القتال إلى أن توقف "إسرائيل" هجماتها وتنهي الحصار المفروض على القطاع، وكانت مطالب "إسرائيل" لوقف الحرب أن يتم توقف إطلاق الصواريخ على "إسرائيل" من قطاع غزة بشكل تام ومنع التهريب التام للأسلحة إلى قطاع غزة وتهدئة دائمة مع "إسرائيل"، أما مطالب "حماس" لوقف العدوان فتتمثل بوقف العدوان على قطاع غزة وفتح المعابر بشكل دائم وتعويض شعب قطاع غزة عن الدمار الذي أصابه وانسحاب القوات "الإسرائيلية" من قطاع غزة ورفض التهدئة الدائمة ورفض القوات الدولية (Zanotti,2009:2).

كان اليوم الأول من الهجوم اليوم الأكثر دمويةً من حيث عدد الضحايا الفلسطينيين في يوم واحد منذ عام 1948م، إذ تسبب القصف الجوي "الإسرائيلي" في استشهاد أكثر من 257 فلسطينياً وجرح أكثر من 597 شخصاً(رزقه وآخرون،180:2010).

إلي جانب ذلك، استهدفت "إسرائيل" العديد من المدارس ومنها مدارس تابعة "للأونروا" مثل مدرسة "الفاخورة" في "جباليا" شمال قطاع غزة التي تم استهدافها في 6 يناير 2009 م بقنابل "الفسفور الأبيض" الحارقة مما أدى إلى استشهاد 41 مدنيًا وُيذكر أن المدارس استُخدِمت كملاجئ للناجين بحياتهم من القصف وتدمير بيوتهم رغم أن "الأونروا"[1] كانت قد سلمت للجيش "الإسرائيلي" إحداثيات المدارس في القطاع لتجنب قصفها إلا أن الجيش "الإسرائيلي" برر ذلك بوجود مسلحين فيها؛ الأمر الذي نفته "الأونروا" بشكل قاطع(الموسوعة الحرة،22فبراير 2014).

كما تم استهداف الجامعات فقام الطيران "الإسرائيلي" بقصف مباني الجامعة الإسلامية في قطاع غزة، وتم استهداف المستشفيات والمراكز الصحية، وفي الساعة التاسعة من ليل يوم 3 يناير 2009م وهو اليوم الثامن للعدوان بدأ الهجوم البري بأعداد كبيرة من الجنود "الإسرائيليين" مباشرةً بعد قرار من المجلس الوزاري "الإسرائيلي" المصغر في نفس التاريخ خلال جلسة سرية عقدها بمشاركة قوات من أسلحة المشاة والمدفعية والهندسة ووحدات خاصة وبوارج ودبابات ومدفعية شاركت الطيران في "إغراق القطاع بالصواريخ والقذائف"، وارتكب خلالها الجيش "الإسرائيلي" مجازر، كما استدعى الجيش آلافاً من جنود الاحتياط للمشاركة في العملية معلناً أن العدوان سيستمر أياماً، وقد استخدمت "إسرائيل" أسلحة محرمة دولياً في عدوانها على قطاع غزة، حيث حملت أجسادُ بعض الضحايا آثارَ التعرض لمادة "اليورانيوم"(رزقه وآخرون،226:2010).

واتهمت منظمة"هيومان رايتس وتش" "إسرائيل" باستخدام الأسلحة "الفسفورية" والتي تصيب بحروق مؤلمة وقاتلة، ومن الصعب الابتعاد عنها، وقد نشر موقع "تايمز أونلاين" البريطاني صورة في تاريخ 8 يناير 2009م لجندي "إسرائيلي" يقوم بتوزيع قنابل تحمل الرمز "M825A1" وحسب ادعاء الصحيفة أن هذا الرمز يعني قنابل أمريكية(الموسوعة الحرة،22فبراير 2014).

وكانت التحركات الدبلوماسية متمثلة بحراك من كثير من الأطراف مثل مجلس وزراء الخارجية العرب، وأهمها "المبادرة المصرية" ومبادرات دبلوماسية تركية، كما تم عقد قمة قطاع غزة الطارئة في

[1] **الأونروا:** هي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تقدم المعونة لحوالي 4 مليون لاجئ فلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية ودول عربية أخرى، وهي أكبر وكالة تابعة للأمم المتحدة في الشرق الأوسط، يبلغ عدد موظفيها حوالي 25000 موظف، تأسست بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 ديسمبر 1949 لغرض تقديم الاغاثة المباشرة للاجئين الفلسطينيين(الحداد،32:2009)

الدوحة بالإضافة لتحركات دبلوماسية لمجلس الأمن تدعو لضبط النفس، كما كانت هناك قمة دولية طارئة في "شرم الشيخ" يوم الأحد 18 يناير 2009م بحضور خمسة رؤساء دول أوروبية، لكن برغم تلك التحركات واجهت الحكومات العربية انتقادات لاذعة بسبب عدم اتخاذها خطوات جدية من أجل إنهاء الحرب وإنهاء حصار قطاع غزة، وخصوصاً مصر لرفضها فتح معبر "رفح" أمام سكان قطاع غزة (Zanotti,2009:27).

ويعتقد الباحث أن حماس حكومة وحركة، ومعها الشعب في قطاع غزة قد اكتسبوا تعاطفاً كبيراً إقليمياً ودولياً، بل زادت شعبية الحركة والتفت الكثير من الجماهير التي كانت تقف على الحياد إلى جانبها، وبالرغم من شراسة العدوان وضرب "إسرائيل" لعدد كبير من مواقع ومقرات الحركة العسكرية والمدنية واغتيال العديد من قادتها العسكريين والسياسيين؛ لم تفلح "إسرائيل" في تحقيق كامل أهدافها التي وضعتها قبل بدء الحرب، إذ إن "حماس" حكومةً وحركةً طورت من قدراتها واكتسبت خبرات جديدة، وهو ما شهدناه جلياً في الحرب التالية عام 2012م، خلال تطويرها لمنظومتها العسكرية، الأمر الذي فاجأ الاحتلال "الإسرائيلي" وأصابه بالذهول، بالرغم من أن "إسرائيل" دمرت جميع مقرات الحكومة في قطاع غزة، وتدميرها لما يقرب من 90 ألف منزل بشكل كلي أو جزئي.

وعليه، يمكن القول أن قوات الاحتلال "الإسرائيلي" لم تنتصر؛ لأنها لم تهزم المقاومة ولم تشتبك معها في مواجهات حقيقية بالرغم من أنها أوقعت بالطرف الفلسطيني خسائر كبيرة ومتنوعة وأن صمود حماس والمقاومة كان مذهلاً (رزقه،وآخرون،2010:494).

وتؤكد الدراسة أن العدوان لم يفتك بحركة حماس ولا حكومتها وهو ما كانت تراهن عليه "إسرائيل" حيث وضعت في بداية العدوان هدفاً لها وهو تدمير حكم حركة حماس في قطاع غزة وإنهائه، فكانت أغلب أجهزتها الأمنية والعسكرية تعمل حتى في فترة العدوان، وكانت أجهزتها الأمنية تنتشر في الطرقات والمفترقات وداخل المستشفيات، وتحارب احتكار التجار للسلع، وتعمل على مراقبة المرتبطين بالاحتلال وبمن يزوده بالمعلومات، وبإمكانيات قليلة حافظت على الأمن الداخلي في قطاع غزة ومنعت تدهور الأوضاع وبذلك، فإن حركة حماس قد نجحت في تحقيق هدفين وهما وقف إطلاق النار والانسحاب "الإسرائيلي" من قطاع غزة دون تحقيق الاحتلال "الإسرائيلي" لأهدافه التي وضعها قبل العدوان؛ لكن الحصار لم ينته وهو لا يزال مفروضاً حتى اللحظة.

المطلب الثاني: العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة 2012م (تغير في الأداء الحكومي):

بدأت العملية التي أطلق عليها الجيش "الإسرائيلي" اسم "عامود السحاب" رسمياً في 14 نوفمبر 2012م باغتيال "أحمد الجعبري"[1] القائد العام للجناح العسكري لحركة حماس، وهو رئيس هيئة أركان "كتائب القسام" الذراع العسكري "لحماس" حسب ما وصفه كبار قادة "إسرائيل"، وردت عليها الفصائل الفلسطينية بعملية "حجارة السجيل" وفى مقدمتها حركة حماس، واصطدمت فيها "إسرائيل" بقدرات المقاومة الفلسطينية على الرد وتحديداً في كمية الصواريخ متوسطة المدى التي وصل عدد منها إلى منطقة "تل أبيب" ومشارف القدس(شمعة،19:2013).

وبحسب المصادر الرسمية "الإسرائيلية" فقد كانت الأهداف المعلنة هي وقف إطلاق الصواريخ، ومنع المقاومة من تغيير قواعد الاشتباك، واستعادة هيبة الردع للجيش "الإسرائيلي"، ويمكن تلخيص الأهداف غير المعلنة من تلك الحرب بالتالي (الجزيرة نت،26نوفمبر 2012):

1- زيادة حظوظ الحكومة "الإسرائيلية" في الانتخابات خلال تقديم صورة بأنها منتصرة في قطاع غزة، وفرض الأجندة الأمنية .

2- اختبار النظام المصري الجديد برئاسة "محمد مرسي" المحسوب على جماعة "الإخوان المسلمين" بشأن المسألة الفلسطينية، وإحراجه في ظل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في مصر.

3- كشف مقدرات وإمكانات المقاومة الجديدة والتعاطي معها، سواء في المواجهة الحالية أو في المواجهات القادمة، واستكشاف قدرات الأسلحة "الإسرائيلية" الجديدة "كالقبة الحديدية"[2] وغيرها.

أ: النتائج السياسية والدبلوماسية والعسكرية للعدوان عام 2012م على قطاع غزة:

فيما يلى أهم النتائج السياسية والدبلوماسية على الجانب الفلسطيني:

1- استعادة هيبة المقاومة وفي المقابل تراجع مشروع التسوية والمفاوضات وعدم تحقيق "إسرائيل" أهدافها التي أعلنتها وهي وقف إطلاق الصواريخ واستعادة قوة الردع "الإسرائيلية"، بالمقابل تحقيق

---

[1] **أحمد الجعبرى:** من مواليد عام 1960م، سكان حي "الشجاعية" شرق مدينة غزة شغل منصب نائب القائد العام "لكتائب القسام" "محمد الضيف"، وتطلق عليه أجهزة الاحتلال المخابراتية اسم "رئيس أركان حركة حماس" في دلالة منها إلى مكانته التي يحظى بها في الحركة، وهو على رأس قائمة المطلوبين "لإسرائيل"، التي تتهمه بأنه المسؤول والمخطط لعدد كبير من العمليات ضدها وهو أحد أبرز القادة الذين أدارو صفقة تبادل الاسرى الفلسطينيين مقابل الجندي "الاسرائيل" "جلعاد شاليط"، استشهد بعملية اغتيال "إسرائيلية" بتاريخ 14نوفمبر2012م(صحيفة الحياة الجديدة،11أكتوبر 2015.

[2] يعتبر نظام "القبة الحديدية" الأمني وسيلة دفاعية ضد الصواريخ قريبة المدى وقذائف الهاون، ويقوم النظام بتحديد الصواريخ القادمة نحوها، وإطلاق صواريخ مضادة لتفجيرها في الجو قبل سقوطها من خلال رادار يمكنه التحكم بإطلاقها، يبلغ طول وحدة هذا النظام ثلاثة أمتار وتزن 90 كيلوغراما، تقدر قيمة كل وحدة من هذه "التكنولوجيا" بنحو 50 مليون دولار أمريكي، بينما تصل قيمة الصاروخ الواحد إلى 62 ألف دولار (18نوفمبر2012،CNN).

المقاومة أهدافها مثل فرض قواعد اشتباك جديدة وخلق معادلة رعب وردع جديدة من خلال ابتكار معدات عسكرية متطورة نوعاً ما قادرة على خلق حالة من الذعر والخوف مثل الصواريخ التي بلغت مداها أكثر من 80 كم، وعد قدرة الجيش "الإسرائيلي" من الدخول البري لقطاع غزة واجتياحه(المنتدى التربوي، محمود الرنتيسي،2012).

2- رغم الفرق الكبير في العتاد العسكري والمعدات بين حماس و"إسرائيل" فقد حققت المقاومة توازناً خلال نقل المعركة إلى أرض العدو وقصف مدن بعيدة المدى لأول مرة في تاريخ الصراع العربي "الإسرائيلي" ومنذ وقت طويل، وباتت "حماس" "لاعباً إقليمياً شرعياً"، بالرغم من احتمال استمرار النظر إليها من جانب "إسرائيل" والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كمنظمة إرهابية، فقادة "حماس" أصبحوا مُرحباً بهم في القصور الملكية والرئاسية من "تركيا" إلى دولة "قطر" ومن "تونس" إلى "الأردن" على حدٍ سواء(المنتدى التربوي، محمود الرنتيسي،2012).

3- تحول واضح في مواقف بعض الدول وخصوصاً مصر وتركيا فقد لعبت مصر وتركيا دوراً بارزاً في الحشد الشعبي والدعم والوقوف مع المقاومة بقوة وبشكل يختلف عن مراحل سابقة ولم تتوان مصر بالتنسيق مع كل الأطراف من أجل وقف العدوان "الإسرائيلي" بالإضافة للتحول في المواقف الدولية وخصوصاً الأمريكية التي اضطرت إلى التفاوض مع حماس ولو بشكل غير مباشر للوصول إلى التفاهمات المشتركة، وإلى الضغط على "إسرائيل" بعدم القيام بالعدوان البري على قطاع غزة، وكذلك في الموقف الأوروبي المؤيد معظمه لتوصية الرئيس الفلسطيني بالأمم المتحدة(المنتدى التربوي، محمود الرنتيسي،2012).

4- ازدياد شعبية حركة حماس بعد الحرب على قطاع غزة؛ حيث أظهرت نتائج استطلاع أجراه "المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية" ارتفاع شعبية "إسماعيل هنية" بشكل كبير، حيث يتمكن من الفوز على "محمود عباس" في انتخابات رئاسية جديدة، كذلك ترتفع نسبة التصويت لحركة حماس حيث تبلغ التعادل تقريباً مع نسبة التصويت لحركة "فتح" في انتخابات برلمانية جديدة (الجزيرة نت،20ديسمبر 2012).

كما أظهر استطلاع رأي أجراه مركز "القدس للإعلام والاتصال" ارتفاع نسبة مؤيدي المقاومة المسلحة بعد العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة عام 2012م، كما أشار إلى انخفاض شعبية حركة "فتح"، في مقابل ارتفاع شعبية حركة حماس وطرأ تغير ملحوظ في موقف الجمهور، والشعور بالرضا عن دور "مصر" بعد الدور الداعم والإيجابي الذى تبناه الرئيس "محمد مرسى" تجاه قطاع غزة، واعتبر(70%) من المستطلعة آراؤهم أن حركة حماس هي التي انتصرت في الحرب الأخيرة التي شنتها "إسرائيل" على قطاع غزة، ويمكن القول أن السلطة الفلسطينية قد تأثرت سلباً من الناحية السياسية والدبلوماسية نظراً لدورها المحدود في وقف العدوان ما ساهم بعزل السلطة الفلسطينية بشكل

كبير عن ما يجري على الأرض ولم يكن لها أي دور سياسي تلعبه على أرض الواقع(الجزيرة نت،20ديسمبر2012).

ب: النتائج السياسية والدبلوماسية للعدوان عام 2012م على الجانب "الإسرائيلي":

1- لم تحقق "إسرائيل" أهدافها من الحرب على قطاع غزة وتمثل هذا في عدم قدرتها على إخراج حماس من المشهد السياسي الفلسطيني أو إجبارها على الاستسلام أو إيقاف إطلاق الصواريخ رغم ما زعمته عن تدمير القدرة الصاروخية بالكامل، ورغم محاولة بعض السياسيين "الإسرائيليين" البحث عن أي إنجازات من وراء الحرب مثل ما جاء في صحيفة "هآرتس" أن للعملية هدفين استراتيجيين هما تجديد وقف إطلاق النار مع حماس في قطاع غزة، والحفاظ على اتفاق السلام مع مصر التي أصبحت تحت قيادة الإخوان المسلمين(المركز العربي للأبحاث ودراسات المستقبل،22نوفمبر2012).

2- اهتزاز مصداقية النخبة السياسية والعسكرية "الإسرائيلية" إزاء ما صورته ابتداءً "دخولاً سهلاً إلى قطاع غزة بلغة المنتصر"، وهو ما لم يحدث حيث تراجعت عن شنّ حملة برية فقد خاضت "إسرائيل" عدوانها الجديد على قطاع غزّة بناءً على عقليّة الحرب السابقة التي شنّتها على القطاع في أواخر عام 2008م، ولم تدرك بشكلٍ كافٍ التغيّرات التي طرأت على قدرات المقاومة في قطاع غزّة، وعلى الوضع الإقليمي بعد "الربيع العربيّ"، ولذلك، مضى الارتباك السياسي "الإسرائيلي" واضحاً بعد انتهاء الحرب حيث تمثل في البداية بالموافقة على شروط التهدئة المقدمة من الجانب الفلسطيني عبر الوساطة المصرية وفى نهاية المطاف لم تعرف "إسرائيل" أن تنهي المعركة كما تريد، ثم أضافت استقالة "ايهود باراك" واعتزاله الحياة السياسية مزيداً من الارتباك مما حذا المحللين للتأكيد بأن هذا ليس إلا نتيجة للفشل الكبير في الحرب على قطاع غزة(المركز العربي للأبحاث ودراسات المستقبل،22نوفمبر2012).

3- عدم رضا الجمهور "الإسرائيلي" عن أداء "نتنياهو" ومجلسه المصغر خلال العدوان ضد قطاع غزة، وقد نشر مركز "بلنس بولتكس" استطلاعاً للرأي أعرب فيه 60% من الجمهور "الإسرائيلي" عدم رضاهم من أداء "نتنياهو" ومجلسه المصغر بعد العدوان ضد قطاع غزة، مشيرةً إلى أن هذه النتائج جاءت مخالفة جداً للاستطلاع الذي تم نشره في ذروة العملية العسكرية على قطاع غزة، وحسب الاستطلاع فإن 60% من المستطلعين رفضوا وقف إطلاق النار، واعتبر 70% من سكان "مدن جنوب إسرائيل" اتفاق التهدئة بأنه خسارة للمعركة، فيما قال 36% إن الحرب فشلت في تحقيق أهدافها، في حين يعتقد 69% أن قوة الردع "الإسرائيلية" لم تتغير(وكالة فلسطين اليوم،22نوفمبر2012).

4- محاولة الدبلوماسية "الإسرائيلية" اتباع سياسة تقليل الأضرار بعد الحرب على قطاع غزة فقد قال المحلل السياسي "يوسي نيشر" في مقابلة مع قناة "روسيا اليوم" أن الحرب الأخيرة على قطاع غزة وفشل الدبلوماسية "الإسرائيلية" أكسبت حركة حماس بعضاً من الشرعية الدولية(تقرير لقناة روسيا اليوم،30نوفمبر 2012).

5- انتشار ظاهرة نزع الشرعية عن الدولة العبرية في العديد من دول العالم، وقد بات هذا المصطلح شائعاً في الرأي العام العالمي، فأصبحت صورة "إسرائيل" في العالم بالحضيض نوعاً ما، على الرغم من الميزانيات الهائلة المخصصة للدعاية الإعلامية، في المقابل يمكن القول أن حركة حماس وشعبها في قطاع غزة سجلوا انتصاراً وتعاطفاً سياسياً وشعبياً ملحوظاً(المنتدى التربوي، محمود الرنتيسي،2012).

المبحث الثاني: التحديات التي واجهت الحكومة بفعل المتغيرات الداخلية:

حين وصلت حركة حماس إلى الحكم في عام 2006م، لم تواجه فقط تحدي الجمع بين "أيديولوجياتها" الإسلامية مع النظام السياسي "الديموقراطي"، وإنما تحدي العلاقة مع القوى السياسية الفلسطينية الداخلية والأطراف الدولية، مضافاً لها تحدي الحفاظ على نفسها كحركة مقاومة وحزب سياسي حاكم، فقد واجهت حركة حماس الكثير من التحديات والمشكلات المتعلقة بطبيعة عملها العسكري والسياسي وعلاقاتها الأخرى على المستوى الداخلي أو الخارجي، يضاف إلى ذلك الحصار الخانق والانقسامات والخلافات الداخلية مع بعض الحركات والفصائل الفلسطينية الأخرى والتحديات التي نتجت عن الحصار والانقسام السياسي بما فيها متطلبات الأوضاع الداخلية وتحديدًا تحديات الأوضاع الأمنية والاقتصادية.

تلك التحديات والمشاكل تفاقمت بشكل كبير بسبب المتغيرات السياسية والأمنية المتسارعة في المنطقة، وهو ما دفع حركة حماس وحكومتها إلى اتخاذ بعض المواقف والقرارات، التي أثرت على علاقتها بالفصائل الفلسطينية وخصوصاً بحركة فتح، كما سعت "إسرائيل" إلى الاستفادة من العزلة السياسية والاقتصادية على حركة حماس وحكومتها وشل قدراتها، من خلال القيام بعمليات عسكرية واسعة عام 2008م-2009م وعام 2012م، وكان آخرها الحرب المدمرة على قطاع غزة عام 2014م، والتي تسببت بخسائر بشرية ومادية كبيرة، يضاف إلى ذلك تحركاتها الخارجية المنظمة وحربها الإعلامية المتواصلة ضدها.

المطلب الأول: الحصار:

منذ أن حققت حركة حماس نجاحاً غير مسبوق في الانتخابات التشريعية عام 2006م، فرض الغرب حصاراً سياسياً واقتصادياً قاسياً على الحكومة التي شكلتها وواجهت عدم الاعتراف الدولي ولم

يقبل مشاركتها السياسية، مما أوقعها في العديد من الأزمات خلال مرحلة حكمها، فواجهت صعوبات عديدة في الخدمات الأساسية للشعب الفلسطيني كالكهرباء والبترول والغاز والإسمنت والمشاريع والمال، وقيود على حركة السفر عبر المعابر وغيره(Euro Mid Observer,2013:3).

وكان من نتائج الحصار المشدد في منتصف حزيران 2007م إغلاق حوالي 4000 مصنع لم يبق سوى 150 يعملون بطاقة إنتاجية لا تتجاوز الربع؛ بسبب نقص المواد الخام والمستلزمات الضرورية لعملية الإنتاج، كما توقفت بصورة تامة أعمال المنشآت والمباني والأرصفة والبنية التحتية جراء عدم إدخال كل من الإسمنت والحديد والحصمة وغيرها من المواد اللازمة لعملية البناء، وقد تعمقت هذه الأزمة جراء العدوان "الإسرائيلي" الذي استمر 23 يوماً مارسته قوات الاحتلال ضد المواطنين والبنية التحتية في قطاع غزة خلال الحرب العدوانية عام 2008م-2009م، حيث أدى العدوان إلى الحاجة لإعادة بناء وإعمار بصورة جزئية أو كلية أكثر من 40 الف منشأة ما بين منزل ووزارة ومقر شرطة ومسجد ومستشفى ومرفق عام، وفى عام 2013م بلغت نسبة البطالة في قطاع غزة حوالى 43%، فقد تصاعدت تلك النسبة بسبب الحصار "الإسرائيلي" واستمرار هدم الأنفاق من الجانب المصري، وفى نفس العام 2013م وصلت نسبة البناء والإعمار إلى أقل من 15 % فقط مما أدى إلى فقدان 30000 ألف وظيفة (Euro Mid Observer,2013:7).

كما تم إعلان قطاع غزة كياناً معادياً في 2007/9/19م من قبل الحكومة "الإسرائيلية" بما يترتب على ذلك عدم تحمل "إسرائيل" لأية تبعات اقتصادية ومعيشية للمواطنين الفلسطينيين، واستمرت "إسرائيل" بفرض الحصار على قطاع غزة ولكن بأشكال أخرى حيث قامت باستبدال قائمة المسموحات والتي كانت محددة بـ 33 سلعة من أصل 9000 سلعة كانت تدخل شهرياً إلى قطاع غزة قبل الحصار بقائمة الممنوعات في وسيلة للتحايل على المجتمع الدولي بإدخال المواد الاستهلاكية(عبد الغفور،6:2015).

لقد تجاوزت شروط اللجنة الرباعية إرادة المواطن الذي أعطي الثقة لحركة حماس في صندوق الاقتراع حيث فرضت على الحكومة الفلسطينية العاشرة وعلى حكومة الوحدة الوطنية شروط الاعتراف "بإسرائيل" وبالاتفاقيات الموقعة بين المنظمة و"إسرائيل" ونبذ العنف حتى يتم الاعتراف بها ورفع الحصار عنها.

وعليه، فقد كان جراء سياسة الحصار اضطرار حكومة حماس في قطاع غزة التشريع لسياسة العمل بالأنفاق في مدينة رفح على الحدود مع قطاع غزة، حيث تم إدخال معظم المواد اللازمة استهلاكيا والتي بحاجة لأن يستخدمها المواطن الفلسطيني، وبدأت الأسواق في قطاع غزة تمتلئ

بالبضائع المصرية، إلا أنها لم تسهم بشكل فاعل في عملية التنمية والبنية التحتية بشكل كبير(أبو رمضان،52:2010).

وبعد أن ازدادت شدة الحصار الذي فرضته "إسرائيل" والمجتمع الدولي وهو أحد الوسائل التي تم استخدامها من أجل إضعاف القدرات العسكرية والاقتصادية لحماس وإسقاط شعبيتها بين المواطنين الفلسطينيين، حاولت الحكومة التي تديرها حركة حماس في قطاع غزة أن تصمد في وجه المؤامرات وأن تجتاز تلك الصعوبات، حيث كانت تسعى بشتى الطرق توفير الخدمات الأساسية كالرواتب والبترول ومواد البناء، والمواد اللازمة لإصلاح البنية التحتية ومشكلة انقطاع الكهرباء، فكانت الأنفاق في أحدى المحطات المنفس الوحيد للشعب الفلسطيني للعالم الخارجي، إذ ساهمت "أنفاق قطاع غزة" بحل العديد من الأزمات الاقتصادية كأزمة الوقود والإسمنت وغيرها بعدما أُغلق معبر "رفح" البري والمعابر الأخرى التي تتحكم بها "إسرائيل" في محاولة لإسقاط حكم حركة حماس في قطاع غزة (Byman, & Goldstein,2011:6).

وقد مارست "إسرائيل" العديد من أشكال الحصار على قطاع غزة ومن بينها:

أ: الحصار السياسي:

سعت "إسرائيل" منذ إعلان حركة حماس مشاركتها في الانتخابات التشريعية إلى تجنيد المجتمع الدولي ضد مشاركة حماس في الانتخابات، فقد قال "سيلفان شالوم" النائب الأول لرئيس وزراء "إسرائيل" عام 2006م: "يجب أن لا يُسمح لحماس التي تقف وراء معظم الهجمات التي نُفذت ضد أهداف "إسرائيلية" بالمشاركة في الانتخابات؛ لأنها لم تعترف بحق "إسرائيل" في الوجود" (سعد،64:2006).

وبعد فوزها في الانتخابات استكملت "إسرائيل" شروطها للتعامل مع الحكومة الجديدة، فقد عممت وزيرة الخارجية "الإسرائيلية" "تسيبي ليفني" عام 2006م، هذه الشروط على جميع سفرائها وقالت بأن "إسرائيل" لن تجري أي اتصال مع الحكومة التي ستقوم في السلطة الفلسطينية طالما لم تعترف "بإسرائيل" وتتنازل عن العنف والإرهاب وتنزع الأسلحة من المنظمات الإرهابية وتوافق على الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية(المرجع السابق).

وبعد إعلان نتائج الانتخابات التشريعية بأيام قليلة اجتمعت اللجنة الرباعية وأصدرت بياناً تمهل فيه حركة حماس ما بين شهرين إلى ثلاثة للالتزام بالشروط المطروحة وإلا ستوقف المساعدات الممنوحة للسلطة الفلسطينية، أما بالنسبة للسلطة الفلسطينية فقد طالبت حركة حماس الالتزام بشروط الرباعية الدولية والموافقة على "المبادرة العربية للسلام" عام 2002م، وحاولت الدبلوماسية "الإسرائيلية" حشد التأييد الدولي والعربي والفلسطيني للشروط التي طرحتها على حركة حماس والذي بدوره شجع

على زيادة الضغط على الحكومة الفلسطينية الجديدة وإظهار العداء له(صحيفة السفير اللبنانية،30يناير 2006).

ب :الحصار العسكري:

لم يقتصر الحصار على الصعيد السياسي فقد وجهت "إسرائيل" حصارها ليصبح عسكرياً أيضاً، فزادت عملياتها العسكرية داخل الأراضي الفلسطينية في محاولة لجر حركة حماس للمواجهة العسكرية أو إسقاط شعبيتها في حال امتنعت عن الرد وزادت القوات "الإسرائيلية" من عمليات الاغتيال والاعتقالات في صفوف المقاومة الفلسطينية من خلال الآتي:

1 -الاغتيالات:

أقدمت "إسرائيل" على اغتيال قادة المقاومة الداعمة للحكومة وقادة الأجنحة العسكرية كما هددت باغتيال وزراء حماس، واغتالت القائد العام "للجان المقاومة الشعبية" "جمال أبو سمهدانة"[1] قائد "القوة الأمنية التنفيذية" لحكومة حماس ولم يقتصر التصعيد العسكري "الإسرائيلي" على رجال المقاومة بل طال المدنيين من أبناء الشعب الفلسطيني، وقد دعا "شاؤول موفاز" وزير النقل والمواصلات "الإسرائيلي"، ووزير الدفاع السابق حينها لاستئناف سياسة الاغتيالات ضد رموز وقادة المقاومة الفلسطينية، بما فيهم رئيس الحكومة التي تترأسها حركة حماس(الدبس،106:2010).

2 -الاعتقالات:

قامت قوات الاحتلال "الإسرائيلية" في 14 أذار /مارس 2006 م باعتقال من بداخل سجن أريحا وقُدر عدد المعتقلين 180 معتقل من مختلف الفصائل الفلسطينية، فقد ازدادت الاعتداءات "الإسرائيلية" ضد الشعب الفلسطيني وحكومته بعد عملية عسكرية لحركة حماس سميت "بالوهم المتبدد"، وكان هذا التصعيد لإسقاط الحكومة التي تقودها حركة حماس، فقد قامت قوات الاحتلال بخطف واعتقال نحو 28 نائباً ووزيراً فلسطينياً خلال 4 أيام 25 حزيران/يونيو 2006م واعتقلت أيضاً رئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز الدويك، في5 آب/أغسطس 2006 ، كما اعتقلت نائب رئيس الوزراء "ناصر الدين الشاعر"، حيث عمدت "إسرائيل" إلى تقويض قدرة المجلس التشريعي.

واشترطت على بعض أعضاء المجلس التشريعي التابعين لحكومة حماس بعدم السفر للخارج، وعلى الرغم من كل ما قامت به "إسرائيل" من إجراءات لإسقاط حكومة حماس إلا أنها عجزت

[1] **جمال أبو سمهدانة:** من مواليد عام 1963م من مخيم المغازي، من مؤسسي ألوية الناصر صلاح الدين وهي أحد الاذرع الفلسطينية المقاومة، قاد ونفذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية، عمل في أجهزة الأمن الفلسطينية، وكانت تربطه علاقات قوية جداً بحركة حماس ثم تولى قيادة القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية في حكومة حماس، كان من ضمن قائمة المطلوبين لدى "إسرائيل" واستشهد نتيجة عملية اغتيال "اسرائيلية" في 9 يونيو 2006 (الموسوعة الحرة، 8 أكتوبر 2015).

عن تحقيق أهدافها، ورغم خطف عدد كبير من نواب ووزراء الحكومة التي تقودها حماس إلا أن الحكومة استمرت في عملها (الدبس،107:2010).

ج: الحصار الاقتصادي:

أوقفت "إسرائيل" دفع المستحقات المالية للضغط على الحكومة الفلسطينية التي كانت أمام استحقاق كبير وهو دفع رواتب الموظفين وعمدت المصارف "الإسرائيلية" إلى وقف تعاملها مع المصارف الفلسطينية كما شرعت الحكومة "الإسرائيلية" بوقف تحويل مستحقات الضرائب إلى السلطة الفلسطينية وطالبت المجتمع الدولي بوقف تقديم المساعدات المالية للفلسطينيين، بالإضافة إلى التضييق على العمال الفلسطينيين العاملين في "إسرائيل" وزيادة الحواجز والتفتيش (عبد الغفور، 16:2015).

وقد تمثلت مظاهر الحصار والإغلاق "الإسرائيلي" على قطاع غزة في إغلاق جميع المعابر والمنافذ البرية والبحرية، بالإضافة إلى إغلاقها مطار غزة الدولي ومن ثم تدميره في الحرب على قطاع غزة عام 2008م وفرضت "إسرائيل" حصاراً بحرياً على قطاع غزة فمنعت الصيادين من ممارسة مهنتهم ولم تسمح لهم بالتواجد في المناطق التي خصصها لهم القانون الدولي البحري، وأخذ الحصار الاقتصادي أشكالًا تمثلت بإغلاق عمل المعابر التالية وإعاقتها(عبد الغفور،16:2015):

أ –معبر "رفح" البري: وهو المنفذ الرئيس لاتصال قطاع غزة بالعالم الخارجي، ويستخدم هذا المعبر في انتقال سكان القطاع من وإلى دول العالم، عبر الأراضي المصرية، كما يخدم المعبر جزءًا من الحركة التجارية خاصة بين مصر والأراضي الفلسطينية.

ب –معبر المنطار"كارني": وهو المعبر التجاري الرئيس لقطاع غزة، حيث يتم تزويد معظم السلع التجارية سواء أكانت سلع غذائية أو صناعية أو استهلاكية، كالملابس والأدوات والأجهزة الكهربائية وغيرها.

ت –معبر بيت حانون "إيرز": وهو معبر مخصص لمرور المسافرين من المواطنين إلى الضفة الغربية والمرضى والمسؤولين والبعثات الدولية والصحفيين الأجانب.

ث –معبر "ناحال عوز": وهو معبر مخصص لتوريد المحروقات والغاز.

ج –معبر "صوفا": وهذا المعبر يستخدم لإدخال مواد البناء، كما يستخدم لتوريد بعض السلع كالمواد الغذائية أثناء إغلاق معبر المنطار .

وعليه؛ فقد كان لإغلاق المعابر تأثير سلبي على الاقتصاد الفلسطيني وعلى مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين، وزاد من حدة الفقر ورفع نسبة البطالة في القطاع إلي أن وصلت إلي أكثر من 30%، وتدهورت الأوضاع الإنسانية جراء استمرار فرض قيود تمنع حركة

السكان وتنقلهم إلى خارج قطاع غزة، أو العودة إليه، وتزايدت معدلات الفقر إلي 80% وتعطلت أدوات الإنتاج، حيث تعرض القطاع الزراعي للشلل، وأُغلقت معظم المنشآت الصناعية والحرفية بعد أن توقف استيراد المواد الخام اللازمة للتصنيع، وتوقفت حركة التصدير، كما تعطلت عمليات الإنشاءات والبناء بعد أن توقف استيراد مواد البناء وأهمها الإسمنت، وتعرضت الأدوية والمستلزمات الطبية إلى النقص الحاد، وارتفعت الأسعار بشكل جنوني، وفي ظل هذه الظروف عاش سكان القطاع أوضاعاً اقتصادية واجتماعية بالغة الصعوبة(الدبس،109:2010).

المطلب الثاني: تحديات الجبهة الداخلية والدولية:

وتتمثل أساساً بضرورة تحسين الظروف الحياتية والمعاشية للمواطن الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة خاصة بعد أن نالت السياسات الاقتصادية على مدار سنوات الاحتلال من الإنسان الفلسطيني؛ حيث ساد الفقر وكذلك البطالة نحو 60 % من إجمالي المجتمع الفلسطيني وفق التقارير الدولية الخاصة بالأونروا(صحيفة الرسالة، 2يناير 2015).

وتبعاً لذلك؛ فإن الحكومة الفلسطينية التي تدير دفتها حركة حماس والتي تضع في سدة أولويتها تحسين شروط الأداء في النشاطات السياسية المختلفة واجهت معضلة خطيرة أهمها وقف المساعدات الدولية عنها، هذا في وقت تحتاج فيه السلطة الوطنية إلى أكثر من مائة وسبعين مليون دولار شهرياً كرواتب وأجور لمائة وخمسين ألف موظف، والتحدي الآخر يتمثل بضرورة إنهاء ظاهرة فوضى السلاح والفلتان الأمني[1]، وكذلك الانطلاق لإعادة البنية التحتية الفلسطينية التي دمرها الاحتلال خلال سنوات الانتفاضة ويشمل ايضاً التعليم الفلسطيني الذي تراجع أداؤه بفعل الإجراءات "الإسرائيلية" (جريدة المستقبل اللبنانية،4ابريل2006).

فُرضت العزلة التامة من الإدارة الأمريكية وكثير من دول العالم على حكومة حماس خصوصاً بعد سعي وزيرة الخارجية "الأمريكية" "كوندليزا رايس" إلى حث دول العالم لمقاطعة الحكومة الفلسطينية برئاسة حماس إلى حين الاعتراف بالدولة العبرية، ومارست ضغوطاً على الاتحاد الأوروبي لعدم التعامل معها أو الاعتراف بها، كل ذلك زاد من حجم التحدي لحكومة حماس.

---

[1] **الفلتان الأمني في الأراضي الفلسطينية:** شهدت الأراضي الفلسطينية وخصوصاً قطاع غزة جملة من الاعتداءات على سيادة وحكم القانون والقضاء وشمل الفلتان الأمني عمليات قتل أو شروع في قتل وعمليات خطف لشخصيات عامة وأجانب وعمليات اعتداء طالت رموز قضائية وشخصيات ولأطباء ومدراء مستشفيات ورؤساء بلديات بالإضافة للشجارات العائلية والاشتباكات بين أفراد الأجهزة الأمنية والاعتداءات المسلحة على المؤسسات العامة والدوائر الحكومية ومباني المحاكم والمستشفيات وفى حمل السلاح وقد زادت حدة الانفلات بين عامي 2005 م و2007م، ويعود الفضل لحركة حماس وحكومتها في تخفيض حالة الانفلات الأمني بدرجة كبيرة جداً وإعادة الأمن لقطاع غزة(تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان،23:2005).

ولم يكن تشكيل حكومة فلسطينية من قبل "حماس" بشكل خالص ميزة أو تحدياً استطاعت تجاوزه فقد أفرز هذا التشكيل أزمات تستعصي يوماً إثر يوم على المستوى الدولي فقد أدى تجاوز "حماس" لتشكيل حكومة ائتلافية إلى انقطاع الحوار مع المجتمع الدولي فأوقفت الولايات المتحدة والدول الأوروبية دعمها المالي للسلطة بذريعة رفض الحكومة الاعتراف بحق "إسرائيل" في الوجود وضرورة نبذ العنف والالتزام بالاتفاقيات الموقعة بين السلطة و"إسرائيل"، إلى أن فُرض الحصار السياسي عليها حيث تدخلت أطراف إقليمية ودولية بشكل مباشر لمنع تشكيل حكومة وحدة وطنية سعت لتشكيلها حركة حماس، وراهنت على إفشالها وعزلها عن العالم الخارجي (صالح، 442:2006).

وتلتهما حكومة الاحتلال "الإسرائيلي" بقطع الاتصالات السياسية كافة مع الحكومة الفلسطينية ووقف تحويل المستحقات المقتطعة ومعظم أشكال المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني عبر الأجهزة والمؤسسات الحكومية الفلسطينية مما يعني ببساطة شديدة دخول القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني بحالة من العزلة السياسية والحصار الاقتصادي(صالح،442:2006).

الخلاصة:

واجهت حماس وحكومتها تحديات داخلية وإقليمية ودولية فقد رفضت العديد من القوي الفاعلة نتيجة الانتخابات وفرضت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة شروطاً على حركة "حماس"، عرفت بشروط اللجنة الرباعية الدولية وهي نبذ العنف والاعتراف "بإسرائيل" والالتزام بالاتفاقيات الدولية التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع الاحتلال مثل اتفاقية "أوسلو"، فرفضت حماس تلك الشروط باعتبارها شروطاً ظالمة، والموافقة عليها يعني ضمنياً إنهاؤها سياسياً وعسكرياً فقوبلت بحصار سياسي واقتصادي وتحدٍ وعزلة دولية ولم تفتح العديد من الدول العربية والإسلامية أبوابها لحكومة حماس ورفضت التعامل معها والاعتراف بها، وقاطعتها دبلوماسياً وسياسياً ومالياً، بل وشاركت بالحصار عليها وجلب العديد من التحديات والعقبات لها باستثناء" سوريا وإيران وتركيا وقطر والسودان" وبعض الدول الأخرى.

وازدادت تلك التحديات وبدأت تواجه الحركة ومعها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة حصاراً قاسياً برياً وجوياً وبحرياً وفُرض عليها عدواناً كبيراً وشاملاً كعدوان عام2008م-2009م الذي استمر 23يوماً، وعدوان عام 2012م الذي استمر ثمانية أيام بالإضافة لحرب عام2014 التي استمرت 51

يوماً وأطلقت عليها المقاومة اسم "العصف المأكول"[1]، كما واجهت تحدياً وتواطؤاً عربياً من أجل خنق حركة حماس عبر الإغلاق المستمر لمعبر "رفح" والشروع في القيام بإجراءات تعمل على عزل قطاع غزة الذي تديره حركة حماس وواجهت تحدي هدم الأنفاق التي ساعدت على نقل الغذاء والدواء ومواد البناء للقطاع،

ومن أبرز التحديات والعقبات التي واجهتها حماس وحكومتها إلى جانب الحصار "الإسرائيلي" هو إغلاق معبر رفح المنفذ الفلسطيني الأهم لقطاع غزة على العالم الخارجي بشكل شبه كامل، ومنعت وصول السلع والبضائع إلى القطاع ما اضطر بعض أهل القطاع لحفر الأنفاق، والتي مثلت لهم "شريان الحياة الوحيد" في ظل الحصار المشدد، إلا أن النظام المصري الجديد الذي تشكل بعد عزل الرئيس المنتخب "محمد مرسي" سنة2013 م قد استكمل حلقات الحصار ضد قطاع غزة بهدم معظم الأنفاق مع القطاع، وبناء منطقة عازلة بين مدينتي "رفح" الفلسطينية و"رفح" المصرية.

وفي الوقت ذاته فإن المجتمع الدولي رغم اعتباره الحصار عقوبة جماعية وجريمة حرب، إلا أنه لم يتخذ خطوات جادة لرفع الحصار ووقف العدوان، فأصبحت حركة حماس تناور على جميع الساحات دون تقديم أي تنازلات، وبعد تحدي حرب "العصف المأكول" قلبت حماس المعادلات وكسرت جزءًا من الحصار السياسي بمزيد من الدعم وحشد التأييد لها، وعلى الرغم من ذلك لا تزال هناك تحديات وضغوطات هائلة ومن أطراف عديدة تريد أن تعصف بحركة حماس وتزيلها عن المستوى السياسي والعسكري .

إن التحديات التي مرت بها حماس وحكومتها صعبة ومريرة، فلم يكن من السهل الانتقال من المعارضة للسلطة دون توفر المتطلبات الأساسية للحكم، ولم تمكنها على القيام بالشكل المطلوب بأعباء المهام الحكومية وتنفيذ البرامج التطويرية والإنمائية بسبب تحديات العزلة الدولية، كما لعب تردي الملف الأمني وانتشار فوضي السلاح دوراً هاماً في العقبات والتحديات، إذ أصبح الفلتان الأمني

---

[1] **حرب "العصف المأكول"**: بدأ الهجوم العسكري "الإسرائيلي" على قطاع غزة فجر يوم 8 يوليو 2014م، حيث أعلنت "إسرائيل" عن بدء حملة عسكرية كبيرة وواسعة، كان هدف "إسرائيل" تدمير قدرات فصائل المقاومة وبالتحديد حركة حماس، وجاء الهجوم على وقع قصف متبادل مع المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة إثر تفجر الأوضاع في الضفة الغربية أطلقت "إسرائيل" عليها اسم "الجرف الصامد" وردت "كتائب القسام" الجناح العسكري لحركة حماس بإطلاقها اسم "العصف المأكول" على تصديها للهجوم، أضافت "إسرائيل" هذه الحرب إلى قائمة الحروب الرسمية في قاموسها العسكري واعتبرتها حرب كباقي الحروب السابقة مثل حرب عام 1973م، استمرت الحرب لمدة 52 يوماً استشهد فيها 2147 فلسطينياً منهم 81% مدنيًا وقتل 72"اسرائيلياً" منهم 64جنديا أي 91%منهم عسكريين وجرح 10870 من الفلسطينيين بينما جرح 720 "إسرائيلياً"(المركز الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 28 أغسطس2014).

أداة للاستغلال السياسي من بعض القوي المحلية دون رادع لها ممثلة بالرئاسة الفلسطينية بقيادة الرئيس "محمود عباس"، وأصبحت الساحة الفلسطينية مليئة بالتجاذبات السياسية بين مؤسسة الرئاسة والحكومة، إذ سُلبت أغلب الصلاحيات من الحكومة التي شكلتها حماس، أضف لذلك التحديات التي فرضتها الدول العربية نظراً لارتباطها بالتوجهات الغربية الأمر الذي حرم حكومة حماس من الاستفادة من المساعدات المالية، وبرغم تلك التحديات بدأت حماس في تطبيق برامج الإصلاح وأهمها ما يتعلق بالفساد الإداري وتقليص المصروفات الحكومية جاهدةً من وراء ذلك التخفيف من التحديات والعقبات المالية.

الفصل السادس

تأثير المتغيرات الإقليمية على علاقة حركة حماس الخارجية (ثورات الربيع العربي)

ألقت ثورات "الربيع العربي"[1] بظلالها على القضية الفلسطينية، والتي بقيت مركز اهتمام الأمة العربية بغض النظر عن موقف الأنظمة الحاكمة فيها، فهي قضية مركزية للشعوب العربية، بل أصبحت أكثر مركزية للأنظمة بعد ثورات "الربيع العربي"؛ لذا فإن حركة حماس ترى أن كل إنجاز يتحقق للأمة وشعوبها ينعكس إيجاباً على الحركة والقضية الفلسطينية، وكل ألم يصيب الأمة يصيب الحركة أيضاً ويؤلمها(الجزيرة نت، 18 يناير 2012).

كما فتحت ما سُمي بثورات "الربيع العربي" الباب واسعاً أمام حركة حماس لتعزيز علاقاتها بالدول العربية، والاستفادة من التغيير الذي جرى في عدد من هذه الدول بسقوط الأنظمة الاستبدادية التي ناصبت الحركة العداء(صحيفة فلسطين، 4 يناير 2012)

وتقول "تال بيكر" المستشارة السابقة لوزيرة الخارجية "الصهيونية" السابقة "تسيبي ليفني": "إن الصعود الإسلامي في المنطقة دفع حركة حماس إلى زيادة تطلعاتها وطموحاتها"، في حين تُرك الرئيس "عباس" في حالة من العزلة لم يسبق لها مثيل(مركز الدراسات السياسية والتنموية، 8نوفمبر 2012).

وبالمقابل كان لتأثير التغيرات الإقليمية ثمن باهظ؛ "فالانتفاضة بسوريا" ألقت بظلالها سلباً على العلاقات بين حركة حماس وسورية و إيران باعتبارهم أكبر حلفاء داعمين لحركة حماس، وعليه يمكن القول بأن مكاسب حماس من "الربيع العربي" على صعيد علاقاتها الدولية لم يكن مكسباً خالصاً فهي لم تكسب كل شيء كما أنها لم تكن معصومة من الخسارة، "فالربيع العربي" انعكس ايجابياً على الحركة ولكنه في نفس الوقت فرض عليها تحديات كبيرة(عثمان،4 مارس2013).

وقد فرضت بيئة ما قبل "الربيع العربي" على حركة حماس نمطاً معيناً من العلاقات مع القوى الإقليمية والدولية يتمثل من الاقتراب الاضطراري من إيران وسوريا مع حالة من شبه القطيعة السياسية مع باقي القوى وخصوصاً مصر، لكن ذلك تغير بعد أحداث "الربيع العربي" فقد أفرز أنماطا جديدة

[1] **الربيع العربي:** هو مصطلح غربي أُطلق على الأحداث التي تجرى في المنطقة العربية وكانت صحيفة "الإندبندنت" أول من استخدم هذا المصطلح حيث استهل الوطن العربي عام 2011م بحركات شعبية تهدف إلى تغيير جذري في أوضاع عدد من الأقطار العربية، حيث بدأت الشرارة الأولى من تونس وتصاعدت بوتيرة متسارعة إلى باقي الدول العربية كمصر وليبيا واليمن وسوريا(الشيخ عيد،62:2013).

في طبيعة العلاقات مع تلك الدول بالخصوص، ووصلت مع بعض منها لطريق مسدود ومتوتر مثل "سوريا وإيران ومصر" في عهد الرئيس "عبد الفتاح السيسي"(عثمان،4 مارس2013).

وقد تأثرت حماس "بالربيع العربي" وخصوصاً بعد فوز الاسلاميين في "مصر وتونس وليبيا" مما شكل لها دعماً وفرصة لأن تستفيد من النجاحات التي حققها الاسلاميون في المنطقة العربية، وكانت تعتقد أن انتصارهم سيوفر مناخاً جيداً لانطلاق المشروع الإسلامي الحضاري الكبير يكون قطاع غزة جزءًا منه(صالح،324:2014).

ولذلك، مثلت الأحداث التي مرت بها المنطقة العربية والتي اشتهرت بوصف "الربيع العربي" تحدياً سياسياً للفواعل الرئيسة وخصوصاً لحركة حماس إقليماً ودولياً في المنطقة إذ فرضت عليها تحدياً نحو السعي لبلورة مواقف سياسية من هذه الأحداث تخدم مصالحها الاستراتيجية في المنطقة وفرضت عليها السعي نحو التكيف مع المخرجات السياسية لهذه الأحداث(عثمان، 4مارس2013).

ويعتقد الباحث أن "الربيع العربي" أثر في العامين الأولين من بدايته بشكل إيجابي على علاقات "حماس"؛ حيث بدأت الأنظمة العربية الجديدة ترفع من مستوي تعاملها مع "حماس" وتتعاطى بشكل إيجابي مع حكومتها في قطاع غزة وبدأت بمد يد العون لها لإعادة بناء البنية التحتية وتقويتها اقتصادياً، كما خففت عنها الحصار بشكل ملموس، وتدفقت المساعدات ونشطت الحركة التجارية وخصوصاً بين "مصر وقطاع غزة"، وشهدت قطاع غزة السنوات الأولي من "الربيع العربي" انفراجة كبيرة في الأزمات التي واجهتها؛ فقد انحسرت أزمة البترول والإسمنت والكهرباء، وشهدت حركة بناء عمرانية وتجارية لا مثيل لها منذ سنوات طويلة، وانتعش السوق في قطاع غزة اقتصادياً وتجارياً بشكل لا يمكن نكرانه، كما شهدت علاقات "حماس" بدول "الربيع العربي" تبادلاً للزيارات السياسية والدبلوماسية الرسمية.

واعتقدت حركة حماس أن "الربيع العربي" في أعوامه الأولى سيفتح لها الآفاق وسيدفع المزيد من الدول العربية والغربية للاعتراف بها وإنهاء الحصار عن شعبها.

غير أن "الثورات المضادة" التي حاولت إفشال "الربيع العربي" والتي وصلت لذروتها من خلال عزل الرئيس المصري "محمد مرسي" من رئاسة الجمهورية بتاريخ 2013/7/3م الذي هدف إلى إسقاط تجربة الإسلاميين بشكل عام، وخصوصاً تلك الدول التي شهدت "الثورات العربية"؛ لذلك هبط سقف الآمال والتوقعات لحركة "حماس" وتضاعفت معاناتها وتشدد الحصار عليها من النظام المصري الجديد برئاسة "عبد الفتاح السيسي" وتم تدمير الأنفاق بالتزامن مع الحصار "الإسرائيلي" ورافقته حملات إعلامية تحريضية هائلة من الإعلام المصري ودول الخليج ضد "حماس" وقطاع غزة وعادت

الأزمات إلى قطاع غزة مرة أخرى وشهدت تراجعاً في معظم المستويات الاقتصادية والتجارية وغيرها بسبب "الثورات المضادة" "للربيع العربي"(صالح، مرجع سابق:324).

إن انعكاسات "الربيع العربي" على حركة حماس كانت إيجابية على وجه الإجمال في الأعوام الأولى ولكن في الوقت عينه فرض "الربيع العربي" على الحركة مجموعة من التحديات التي تجعل مكسبها منه غير كامل.

المبحث الأول: أداء حركة حماس السياسي بعد "الربيع العربي":

عند الحديث عن طبيعة الأداء السياسي لحركة حماس بعد "الربيع العربي"، يتوجب علينا التطرق إلي مرحلتين مر بهما "الربيع العربي"، المرحلة الأولى والتي كانت خلال العاميين الأولين من اندلاع أحداثه وفيها شهد الأداء السياسي لحركة حماس تطوراً إيجابياً على مستوى علاقاتها الدولية، وتم التخفيف من عزلتها السياسية والدولية، أما المرحلة الثانية وهي "المرحلة الارتدادية للربيع العربي" فقد أفرزت تحديات وعقبات جديدة على صعيد الأداء السياسي لحركة حماس وأبرزها اعتبار حركة حماس من قبل مصر على أنها حركة إرهابية، وحصار قطاع غزة، وازدياد عزلة حركة حماس السياسية على المستوى الإقليمي والدولي، وعليه يمكن القول أن "الربيع العربي" في مرحلته "الارتدادية" قد أحدث تغييرات في فكر حركة حماس السياسي فيما يخص علاقاتها الداخلية وتحالفاتها الإقليمية السياسية.

المطلب الأول: علاقة حركة حماس بمصر:

تعتبر مصر من أكبر الدول العربية وأكثرها أهمية، بسبب طبيعة وقوعها ضمن الدول المجاورة لفلسطين، بل "وشريان الحياة" بالنسبة لقطاع غزة وبوابته إلى العالم الخارجي.

وجاءت هذه الثورة في مطلع عام 2011م لتقلب الواقع السياسي المصري رأساً على عقب، ولتصل بالإسلاميين وتحديداً الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم في البلاد، مما عزز من موقف حركة حماس والتي تنتمي إلى هذه الجماعة، لتدخل بذلك العلاقة بين حركة حماس ومصر مرحلة جديدة من التطور والتقارب بصورة كبيرة(صحيفة الشرق الأوسط، 11 أغسطس 2012).

كما ازدهرت الحركة التجارية بين الجانبين وعُلِّقَت عملية تدمير الأنفاق وأعيد فتح معبر "رفح" كما مُدِّدَت ساعات تشغيل المعبر من سبع ساعات يومياً إلى عشر ساعات وجرت زيادة عدد موظفي الحدود المصريين، مما سمح للمعبر بالتعامل مع عدد أكبر من المسافرين، فقد ارتفع متوسط عدد الأشخاص الذين كانوا يدخلون مصر يومياً من 450 إلى 1000 في خلال العامين 2011م–2012م

بعد تولِي الرئيس "محمد مرسي" منصبه (مركز كارنيغي للشرق الأوسط، عمر شعبان، 15 أكتوبر 2012).

وتؤكد الدراسة أن العلاقات الدبلوماسية بين حماس ومصر نشطت وازدادت أثناء فترة حكم "محمد مرسي" وشهدت تلك الحقبة زيارات ولقاءات لقيادات حماس بمسؤولين مصريين كبار كان أبرزهم الرئيس " محمد مرسي"، كما شهدت تلك المدة لقاءات أمنية أيضاً تمثلت بلقاءات عديدة مع قيادة المخابرات المصرية.

أما عن طبيعة علاقات حماس بالحكومة المصرية بعد تولِي الرئيس "عبد الفتاح السيسي"، فما زالت حماس تعيش آثار ما تعتبره "زلزالاً مدوياً"؛ نظراً لما فقدته من مكتسبات وإنجازات تحققت لها في ما بعد ثورة 24 يناير 2011م في مصر ويمكن توصيف واقع العلاقة القائم مع حماس بأنه سيء جدًا، في ضوء ذهاب القاهرة بعيدًا في توجيه اتهاماتها ضد الحركة، وشنّ حرب دعائية غير مسبوقة عليها.

كما أن علاقة مصر بحركة حماس تكاد تكون مقطوعة بالكامل، بل أخذ التوتر أبعادًا خطيرة عبر تهديدات أطلقتها قيادات عسكرية وسياسية ونخب إعلامية مصرية تطالب بالتدخل العسكري في قطاع غزة؛ استنادًا للمزاعم التي تتعلق بإيواء مطلوبين للقضاء المصري في قطاع غزة، لكن "حماس" كانت تنفي تلك الأخبار والادعاءات(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، خالد محمود وعدنان أبو عامر، مارس2014).

وبالنسبة لمعبر "رفح" البري الواصل بين قطاع غزة ومصر، شهد أسوأ إحصائية للعمل منذ عام 2009م، فقد تجاوزت مدة إغلاق المعبر منذ بداية العام الجاري الـ 130 يومًا، في حين عمل بشكل جزئي لمدة 5 أيام فقط؛ الأمر الذي أثر سلباً على الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة(مقابلة مع ماهر أبو صبحة مدير عام المعابر والحدود بقطاع غزة بتاريخ 2014/8/12).

وتقف حركة حماس أمام جدار "الأزمة المصرية" موقف العاجز عن فعل شيء، فلا هي تستطيع القفز عنه أو اختراقه ولا حتى الالتفاف حوله، وخاصةً أنّ حجم المناورة لديها ضيق، بالرغم من المناورات السياسية التي تقوم بها حماس مع النظام المصري الجديد، ولا يوجد ما يشير إلى أنه مستعد للتهدئة مع حركة يراها توأم جماعة الإخوان المسلمين التي يخوض معها صراعًا سياسياً واجتماعيًا مريراً، مثل استخدام العنف المفرط ضد مؤيدي الإخوان وملاحقتهم واعتقالهم واتهامهم وتشويهه صورتهم بهدف القضاء عليهم(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، خالد محمود وعدنان أبو عامر،مارس2014).

وكنتيجة ترى الدراسة أن مستقبل العلاقات بين حركة حماس ومصر في عهد الرئيس "عبد الفتاح السيسي" ستكون مرتبكة ويشوبها التوتر خصوصاً وأن هناك مؤشرات سلبية تدلل على ذلك مثل تصنيف حركة حماس وجناحها العسكري بالمنظمة الإرهابية، فقد أصدر القضاء أحكاماً بالإعدام على أفراد من حركة حماس وأمر بالتحرز على مكاتبها وممتلكاتها ومقراتها، لاتهام القاهرة حركة حماس بالتواطؤ مع جماعة الإخوان المسلمين.

كما أن الفجوة بين الجانبين ستظل موجودة طالما بقيت نظرة النظام القائم بمصر كما هي وهي محاولة القضاء على حركة حماس وحصارها وعزلها سياسياً واقتصادياً وجغرافياً ومن المستبعد حدوث انفراجة، ومن الصعب أن يكون هناك توافق بين حماس والنظام السياسي الجديد في مصر فهما خطان متوازيان لا يمكن أن يلتقيا بالمطلق؛ فمنهج حركة حماس الفكري هو ذات المنهج الذي تتبعه جماعة الإخوان المسلمين، ونظام الرئيس "عبد الفتاح السيسي" يعتبر جماعة الإخوان الخطر والعدو اللدود الذي يتهدده.

المطلب الثاني: علاقة حركة حماس ببعض الدول العربية والإسلامية:

أعادت ثورات "الربيع العربي" العلاقة بين حركة حماس والأردن إلى الواجهة، فبعد التباعد الكبير بين الجانبين والذي ساد في السنوات الأخيرة، خصوصاً بعد إخراج الحركة من عَمان عام 1999م وبعد الانقسام الفلسطيني عام 2007م الذي حسم الأردن موقفه منه رسمياً لصالح رئيس السلطة الفلسطينية "محمود عباس"، جاءت الثورات العربية لتفرض واقعاً جديداً ولتجدد هذه العلاقة وتضيق الفجوة بين حركة حماس والقيادة الأردنية، ومن أبرز الأحداث على هذا الصعيد قيام رئيس المكتب السياسي لحركة حماس "خالد مشعل" على رأس وفد من الحركة بأربع زيارات إلى عمان في العام 2012م ومطلع عام 2013م، وذلك بعد قطيعة استمرت لسنوات بين حركة حماس والقيادة الأردنية (راديو صوت البلد، 31أكتوبر 2011).

لم تكن العلاقة بين حركة حماس والأردن لتتعافى بعد قطيعة، وتفتح صفحة جديدة من العلاقة إلا بعد ظهور ظروف ومتغيرات محلية وإقليمية شكلت أسباب عودة العلاقة تدريجياً، مع العلم أن العلاقات لم تظل كحالها كما كانت في الأعوام الأولى "للربيع العربي"، بل تراجعت بعد "الثورات المضادة" له (المرجع السابق).

وهناك أسباب عدة من المرجح أن تكون السبب في تحسين الأردن علاقاته "بحماس" في الأعوام الأولى من "الربيع العربي" وهي:

1. أن حماس طوال الوقت أخذت نهجاً واضحاً مع الأردن والدول العربية عنوانه الانفتاح والتواصل والتعاون بأقصى درجة بما يخدم المصالح العليا للشعب الفلسطيني، خاصةً مثل الساحة الأردنية

المجاورة والمهمة وذات الاتصال المباشر بالقضية الفلسطينية وهي ساحة مهمة لا يمكن تخطيها؛ ولذلك فمن الطبيعي أن ينطلق تفكير الأردن بإعادة تنظيم دوره الإقليمي وأن يستند إلى سياسة تجاه القضية الفلسطينية لأسباب وعوامل ودوافع مختلفة(الحمد،2008:15).

2. وضع الأردن ومكانته في الإقليم المحيط خاصة على ضوء الثورات العربية والبحث عن موطئ قدم ضمن المعطيات الجديدة في الساحة العربية(المركز الفلسطيني للإعلام، 12نوفمبر 2012).
3. أن حركة حماس حافظت على قوتها خاصة بعد حرب "إسرائيل" على قطاع غزة عام 2012م.
4. بتغير مراكز القوى في المنطقة بعد "الثورات العربية"، انحسر التأثير السلبي الذي كان يمثله الرئيس المصري السابق "حسني مبارك" على الأردن بعدم بناء علاقات طيبة مع حماس خصوصاً في السنوات الأولى من عمر "الربيع العربي"(المركز الفلسطيني للإعلام، 12نوفمبر2012).
5. الأردن يرى أن الوضع الفلسطيني قد تغير وأن حماس هي مبعث قوة في الشأن الفلسطيني ووجود تقديرات عند صانع القرار الأردني تقول إن الأردن بدأ يفقد دوره مع انحسار قوة السلطة على الأرض خاصة في الضفة ومعطيات يدرسها جيداً أن المستقبل لحماس في الضفة ويجب أن يكون لها دور لا يمكن استثناؤه(المرجع السابق).

أما بالنسبة لأهداف حركة حماس من بناء علاقات مع الأردن فلربما تأتى بهدف تقريبه لدعم المقاومة وزيادة الضغط على "إسرائيل"، كما يأتي في إطار البحث عن مكاتب جديدة وأماكن انطلاق وتواجد رسمي للحركة في الأردن خصوصاً بعد إغلاق مكاتبها في سوريا.

أثر الربيع العربي سلباً على العلاقة مع سوريا وتدهورت باستمرار وبقوة، فبعيد انطلاق شرارة "الربيع العربي" من "تونس" وألقت هذه الثورة بظلالها الثقيلة على العلاقة بين حركة حماس والقيادة السورية، بل وعلى الفلسطينيين اللاجئين في سوريا والذين تجاوز عددهم النصف مليون؛ حيث تعرضت المخيمات الفلسطينية لاسيما مخيم "اليرموك" إلى القصف وتعرض الفلسطينيون للخطف والقتل حتى تجاوز عدد الشهداء منهم المئات بنهاية عام 2012م(الجزيرة نت، 28 نوفمبر 2012).

وأعلنت قيادة حماس المتواجدة في سوريا وبشكل واضح أنها لا تتدخل في الشأن السوري الداخلي كما هي سياستها وطالبت بتحييد الفلسطينيين اللاجئين، وهذا ما أكده مسؤول العلاقات الدولية في حركة حماس "أسامة حمدان"، حيث قال:" رفضنا الدخول في الشأن السوري بسبب التجارب الماضية لشعبنا، واعتبرنا أن هذا الحراك حراك اجتماعي داخلي وليس لنا مصلحة فيه"(موقع فلسطين الآن، 23 يناير 2013).

غير أن القيادة السورية لم تتفهم هذا الموقف واعتبرته تخلياً من حركة حماس عنها وعن علاقاتها المتميزة بالنظام، فبدأت بالتضييق على قيادات الحركة ومرافقيهم والمتواجدين على أراضيها

لدفعهم إلى تأييد النظام ولو بالكلام، غير أن حركة حماس رفضت ذلك، ومع تصاعد وتيرة الأحداث في سوريا وتصاعد حالة انعدام الثقة وتضعضع العلاقة، حسمت الحركة أمرها وبدأت بمغادرة دمشق إلى بلدان متفرقة حتى خرجت جميع قيادات الحركة من سوريا، في المقابل أعلنت الحكومة السورية إغلاق مكاتب حركة حماس بالشمع الأحمر، وهاجمت الحركة عبر وسائل الإعلام وأدانت موقفها من الأحداث الجارية في سوريا بشدة، وقد كانت الإدانة من مستويات سياسية عديدة وعلى رأسها الرئيس السوري نفسه (الجزيرة نت، 7 نوفمبر 2012).

وبذلك وصلت علاقة حركة حماس بسوريا إلى طريق مسدود تتسم أهم مظاهره بالجمود والتوتر، تلك العلاقات التي استمرت حوالي عقدين من الزمان، والتي كانت تتميز بالتقارب والتفاهم والدعم والتأييد بشكل كبير على الصعيد الرسمي والشعبي تجاه حركة حماس.

حافظت لبنان على علاقة جيدة مع حركة حماس، وأبقت على مكاتب تمثيل الحركة لديها، على الرغم من العلاقة المترابطة بين سوريا ولبنان، كما أن هناك علاقة مع "حزب الله" ولكن بشكل محدود وأن العدو وأحد وهو "إسرائيل"، مع الاختلاف في المنهج والفكر فالعلاقات قائمة على المصالح، وحركة حماس تؤيد "حزب الله" وخصوصاً بما يتعلق بموضوع المقاومة ولا تؤيده على مواقفه الداعمة للنظام السوري(الشيخ عيد،67:2013).

تتصدر القضية الفلسطينية أولويات الشعوب العربية والمسلمة، وهذا دفع عدداً من حكومات هذه الشعوب للاهتمام بالفلسطينيين وقضيتهم ودعمهم وإقامة علاقات مع حركة حماس كإيران مثلاً؛ وذلك للفوز بتأييد الشارع المحلي وجني مكاسب أخرى على الصعيد الإقليمي والدولي يأتي في مقدمتها لعب دور مهم في منطقة الشرق الأوسط والانتقال إلى قلب دائرة التأثير في الصراع العربي "الإسرائيلي"، إلى جانب كون علاقتها بحركة حماس سوف يكسبها مزية وأفضلية عن غيرها من الدول (الشيخ عيد،91:2013).

وتصدرت إيران قائمة الدول الإسلامية الداعمة لحركة حماس، بل وكانت من أوائل الدول التي أقامت علاقة مع الحركة، وافتتحت مكاتب تمثيل لها على أراضيها بصورة رسمية ومعلنة، وكانت الدولة الوحيدة التي طلبت من حركة حماس إرسال ممثل لها للإقامة على أراضيها، والجدير ذكره أن العلاقة بين حركة حماس والجمهورية الإسلامية الإيرانية بدأت منذ سنة 1990م (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مارس2014).

وخلال العقدين الماضيين تعززت هذه العلاقة وتميزت واتخذت طابعاً رسمياً ومعلناً ميزها عن علاقاتها مع الدول الأخرى، على الرغم من نقاط الخلاف الكثيرة والكبيرة بين الجمهورية ذات المرجعية

"الشيعية" وحركة حماس ذات المرجعية "السنية"، لكن هذه العلاقة تعرضت لظروف محلية وإقليمية كادت أن تعصف بها كان آخرها الثورة السورية، لولا حرص الجانبين على استمرار العلاقة بينهما دون قطيعة كاملة وبذلك، تمكنت حركة حماس من إقامة علاقة متميزة مع الجمهورية الإيرانية على الرغم من مجموعة من الإشكاليات التي شابها التوتر والجمود في بعض مراحلها بفعل تأثير المشهد السوري (أبو النمل وآخرون، 122:2008).

وقد ترجع دوافع إيران لإقامة علاقة مع حركة حماس وتقديم الدعم المالي والسياسي لها من المنظور الخاص بإيران بالآتي(الشيخ عيد،115:2013):

1. إبقاء حركة حماس "شوكة في الخاصرة الإسرائيلية" باعتبار أن "إسرائيل" أحد أعداء إيران في المنطقة.
2. الدعم الذي تقدمه إيران لحركة حماس يرفع من مكانتها ويمنحها الدور القيادي الإقليمي والدولي الذي تتطلع إليه.
3. قد تعتقد إيران من منظورها الخاص أن حركتي حماس والجهاد الإسلامي هما ورقتان للمساومة والابتزاز السياسي الإيراني لأطراف هي في حالة صراع معها على الصعيد الإقليمي والدولي.

لكن الثورة في سوريا تسببت بحالة من القطيعة بين إيران وحركة حماس، لكون سوريا حليفاً استراتيجياً ومهماً لإيران في العالم العربي، وأثرت تأثيراً سلبياً على تماسك "معسكر المقاومة" بقيادة إيران، ففي الوقت الذي زادت فيه إيران من تدخلها في سوريا، وقامت بدعم نظام الرئيس "بشار الأسد"، تعاملت حركة حماس مع الموقف بصورة معاكسة وأعلنت عن دعمها للمعارضة السورية، وقالت:"يجب أن يحقق الشعب السوري تطلّعاته في الإصلاح والديمقراطية"، لكن حماس ظلت حريصة على عدم الدخول في دوامة التجاذبات الداخلية للأزمة السورية، وما زالت تعطى هذا الموقف أولوية في سياساتها الخارجية وهو عدم التدخل في شؤون أي بلد عربي(صحيفة المصدر، 13 أكتوبر 2013).

وقد نشرت صحيفة "قانون الإيرانية" عن أسباب الخلاف بين إيران وحركة حماس وقالت: "حماس تعدّ جزءًا من جماعة الإخوان المسلمين، والمعارضة السورية جزء كبير منها من الإخوان، ولم تتحمل حماس مواقف إيران تجاه الثورة السورية، فوقفت إلى جانب المعارضة السورية ضد "بشار الأسد" ومصالح إيران، ومن حينها بدأت الأزمة والخلاف بين حماس وطهران"(دنيا الوطن،20يوليو 2015).

كما نشر موقع "تابناك" المقرب من الحرس الثوري: "إن "خالد مشعل" وقيادات حماس وقفوا واصطفوا إلى جانب الإرهابيين الدوليين في سوريا"، وهو ما يدل على فتور العلاقات بين إيران وحماس في أوقات معينة بعد "الربيع العربي"، كما شنت صحف إيرانية هجوماً لاذعاً على قيادات حماس بعد

زيارتهم للسعودية إبان الحملة العسكرية التي تقودها السعودية ضد الحوثيين في اليمن(مركز الجزيرة للدراسات، ماهر أبو دياك،31مارس2015).

في نفس السياق، يمكن القول أن سقوط حكم الرئيس محمد مرسي في مصر أعاد تجديد الأمل لدى طهران بإمكانية إعادة ترميم العلاقات مع حركة حماس؛ لأن إيران تواجه تحديات استراتيجية حقيقية في الساحة الإقليمية والدولية وهى معنية بإعادة العلاقات مع حركة حماس إلى ما كانت عليه سابقاً(صحيفة المصدر، 13 أكتوبر 2013).

إن استئناف العلاقات مع حماس يمكن أن يسمح لطهران بالعودة من جديد إلى دائرة التأثير في قطاع غزة وزيادة تأثيرها في الساحة الفلسطينية بالإضافة إلى إعادة تقوية وتماسك معسكر المقاومة تحت قيادتها، حماس من جانبها تدرك مدى احتياجها لإيران أكثر من أي وقت مضى، سواء من الناحية المالية أو العسكرية، بعد أن فقدت الحركة الدعم الاستراتيجي الذي كانت تحصل عليه من "مصر" بعد إسقاط حكم الرئيس محمد مرسي(المرجع السابق).

وترى الدراسة أن مستقبل العلاقات ما بين حركة حماس وإيران مرهون بعوامل عدة أهمها الثورة السورية ومآلاتها وسياسة التقارب بين حركة حماس والوسط العربي المحيط، بالإضافة للمتغيرات الإقليمية المحيطة وتسارع الأحداث والتطورات بالمنطقة، فعلى سبيل المثال شهدت العلاقات بين حماس وإيران تحسناً وتقارباً خلال حرب "إسرائيل" على قطاع غزة عام 2014م، بينما شهدت العلاقات فتوراً وأقل تقارباً بعد عمليات التحالف بقيادة السعودية ضد الحوثيين في اليمن بتاريخ 26مارس 2015م والتي سميت "بعاصفة الحزم"[1]، حيث تبنت حركة حماس موقفاً متوازناً يتبنى منطق وموقف المملكة العربية السعودية بشكل واضح، من خلال دعم شرعية الرئيس اليمني، وفي الوقت نفسه لا يعادي الطرف الآخر، وبعد الزيارات التي قام بها "خالد مشعل" للسعودية إبان عملية "عاصفة الحزم" شن الإعلام الإيراني هجوماً عنيفاً عليه ولربما عكس ذلك الهجوم موقف إيران الرسمي أيضاً.

فقد قالت صحيفة "قانون الإيرانية": "تقارب حماس التي تعدّ حركة مقاومة إسلامية ترفع لواء الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني ووقوفها مع "آل سعود" الذين لا يمتلكون إلا الأيديولوجيا الوهابية لا يمكن تفسيره إلا بأنه إعلان حرب على إيران من قبل حماس بالوكالة عن السعودية"(دنيا الوطن،20يوليو2015).

[1] **عملية عاصفة الحزم:** هي عملية عسكرية سعودية، بمشاركة تحالف دولي مكون من عشر دول ضد جماعة "أنصار الله" "الحوثيون" والقوات الموالية لهم و"لعلي عبد الله صالح". بدأت في الساعة الثانية صباحاً بتوقيت السعودية من يوم الخميس 5 جمادى الثانية 1436 هـ – 26 مارس 2015 (الموسوعة الحرة، عاصفة الحزم، 10سبتمبر2015).

كل هذا يدل على أن العلاقة بين إيران وحماس مجرد علاقة تقارب أهداف لا أكثر، وأن حماس مصممة على ألا تكون "ورقة إيرانية" في المنطقة وألا تكون خاضعة لها على الدوام، كما أن هذا المتغيرات التي طرأت على علاقة حماس بـإيران لهو مؤشر على أن هذه العلاقة متجهة لأن تكون علاقة عادية وليست علاقة تحالف كما في السابق، وأن حماس ملتزمة ببرامجها القومية والوطنية، وهي لا تسمح بأن تكون تبعية بل هي تستفيد من المتغيرات في المنطقة لصالح تحقيق أهدافها الأساسية وليست في طريقٍ لتغيير هذه الأهداف (أبو سعدة،125:2012).

وكتلخيص لما سبق فإن الموقف الذي أبدته حركة حماس بالتنصل من دعم نظام "الأسد" خلافاً لما فعله "حزب الله" وغيره ممن تدعمهم إيران، كان هذا دافعاً لتحول مهم في علاقة حركة حماس بـإيران حيث تظهر التقارير فقدان حركة حماس للدعم الإيراني الذي كان يصلها مسبقاً، وأصبحت حركة حماس تعيش في ضائقة مالية واضحة بعد توقف الدعم الإيراني لها على خلفية موقفها من الثورة السورية .

وترى الدراسة أن العلاقات بين حماس وإيران شهدت تقلباً وتغيراً نظراً للظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية، فتارة تفتر، وتارة تنشط وتتحسن، وتارة أخرى تلتبس وتزداد جفاء، غير أن الدراسة ترى أن العلاقات بين الجانبين لم تصل إلى حد المقاطعة الكاملة بالرغم من مراحل المد والجزر وأن ثمة تقارباً وعلاقات قائمة وتواصلاً لا يزال موجوداً بين الطرفين حتى في ظل أعقد الظروف التي مرت بها، وتعتقد الدراسة أن العلاقات بينهما ستظل وستبقى ولو بحدها الأدنى.

المبحث الثاني: تأثير "الربيع العربي" على علاقات حركة حماس وحكومتها:

لقد أحدث "الربيع العربي" تغييرات سريعة وكبيرة علي المستوى الإقليمي العربي والدولي وشكل حالة من الإرباك وعدم الاستقرار بالنسبة لعلاقات حركة حماس وحكومتها، فكانت حركة حماس من أكبر المستفيدين من "الربيع العربي" حتى لحظة ما قبل عزل الرئيس "محمد مرسي" وشهدت علاقتها بمصر والدول والأحزاب والقوي السياسية التي وقعت بها أحداث "الربيع العربي" تحسناً وانفتاحاً ملموساً مما أدى إلى تخفيف الحصار المفروض علي قطاع غزة، وخفف "الربيع العربي" في بداياته من عزلة "حماس" الدولية حيث بدأت الوفود الرسمية بالقدوم لقطاع غزة والالتقاء بها، في المقابل خسرت حركة حماس أحد أهم حلفائها نتيجة موقفها الرافض لتأييد نظام "بشار الاسد"، وبسبب اندلاع "الثورة المضادة للربيع العربي" التي أثرت بشكل سلبي على علاقات الحركة، مما أدى إلى خسارة وتخفيض الدعم السياسي والمالي والعسكري لحركة حماس، وسيبين هذا المبحث بشكل أكثر تفصيلاً تلك التطورات التي أحدثت نقلة نوعية في علاقات حركة حماس الاستراتيجية سواء من الناحية السلبية أو الإيجابية.

المطلب الأول: التأثيرات الإيجابية:

مما لا شك فيه أن انعكاسات "الربيع العربي" في أعوامه الأولى كانت جيدة لحماس وحكومتها خصوصاً وأنها كانت تعانى من حصار وتحديات داخلية وخارجة، وفى ما يلى أهم التأثيرات الإيجابية التي أحدثها الربيع العربي لحركة حماس وحكومتها سواء على صعيد العلاقات أو القضايا الأخرى وهى(صحيفة فلسطين،28يوليو2012):

- سقوط النظام المصري الذي شكل العائق الرئيس والشريك الفاعل في إفشال تجربة "حماس"، ونقصد هنا نظام الرئيس "حسنى مبارك".
- حرص الأنظمة العربية على علاقة متوازنة مع الحركة بعد طول مقاطعة مثل الأردن والإمارات العربية، إذ أصبح هناك تصور لدى بعض الحكومات أن التعاطي مع الحركة سيشكل ركيزة مهمة لثباتها ومظهراً لوطنيتها.
- فشل كثير من المخططات الهادفة إلى إسقاط الحركة وحكومتها في قطاع غزة.
- بروز وانتشار التيار الإسلامي في الدول العربية وخاصة جماعة الإخوان المسلمين التي تُعد حركة حماس جزءًا منها.
- ترى الدراسة أن العديد من الأزمات تم حلها في قطاع غزة، إذ أعيد فتح معبر رفح ليعمل بقدرات تسمح بعدم وجود أي ازدحام في السفر خلاله، كما تم تسهيل الحركة على مطار القاهرة، بالإضافة لتسهيل حركة المسافرين من وإلى قطاع غزة.
- أكثرية حزبية ووطنية في الوطن العربي على أن حركة حماس تشكل "وجه المقاومة الفلسطيني المشرق"(صحيفة فلسطين،28يوليو2012).
- استفادت حكومة حماس داخلياً من الازدياد الكبير في تدفّق مواد البناء والسلع الاستهلاكية عبر الأنفاق من سيناء المصرية، وفى مرحلة من المراحل تم مناقشة إقامة منطقة حدودية للتجارة الحرة بين قطاع غزة ومصر.
- ازدياد مساعي التوصل للمصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام وخصوصاً خلال الدور التي قامت به مصر في عهد الرئيس "محمد مرسى" على عكس النظام السابق نظام الرئيس "حسنى مبارك" الذي كان يتميز بعدم الحيادية(صحيفة فلسطين،28يوليو2012).
- يرى الباحث أن التحديات الداخلية والخارجية التي كانت تواجهها قد قلت سواء في طبيعة إدارتها لقطاع غزة، وكيفية التعامل مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية، إذ أن حماس أصبحت أكثر حريةً وانفتاحاً مع انفراج في العديد من الأزمات التي كان يفرضها الحصار والتضييق التي كانت تمارسه بعض الأنظمة .
- تؤكد الدراسة أن أكبر المكاسب التي حققتها حماس من أحداث " الربيع العربي" على الإطلاق هي المكاسب السياسية والدبلوماسية والاقتصادية" حرية عمل الأنفاق التجارية" التي توفرت لها بعد

سقوط نظام "حسنى مبارك" باعتبار مصر المتنفس الوحيد لقطاع غزة للعالم الخارجي من جهة، ومن جهة أخرى وجود نظام سياسي مصري تحت قيادة رئيس ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين والتي تعتبر حماس جزءًا منها.

• ترى الدراسة أن العلاقات مع تونس تحسنت وتلقت دعماً شعبياً معنوياً وسياسياً ودبلوماسياً، فقد أجرت وفود حركة حماس العديد من اللقاءات مع الرئيس التونسي الثالث "المنصف المرزوقي" الذي كان على علاقة جيدة بجماعة الاخوان المسلمين وحركة حماس حيث التقى القيادي بحماس "إسماعيل رضوان" بالرئيس "المرزوقى" لبحث سبل دعم قطاع غزة وإنهاء العدوان عنه، وازدادت الاتصالات أيضاً مع زعيم حركة النهضة التونسية "راشد الغنوشي" فحشد الدعم والتأييد الشعبي لحركة حماس والقضية الفلسطينية، حيث عمل على إثارة القضية الفلسطينية من جديد وأهمية العمل المقاوم داخل فلسطين ضد الاحتلال "الاسرائيلي".

• وتضيف الدراسة الحالية جوانب إيجابية أخرى استفادت منها حركة حماس ومنها زيادة تواصلها وارتباطها مع الحركات والأحزاب الاسلامية الأخرى في الوطن العربي بشكل خاص وتحديداً تلك المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين، فقد أصبحت هناك علاقات جيدة مع حزب العدالة والتنمية المغربي ذات التوجه الاسلامي، وكانت هناك وفود رسمية لحركة حماس للقاء أعضاء الحزب الذي شكل الحكومة المغربية والفائز بالانتخابات المغربية، إذ قام وفد من حركة حماس برئاسة خالد مشعل وأعضاء من كتلة التغيير والاصلاح بزيارة إلى المغرب بدعوة من حزب "العدالة والتنمية" المغربي لحضور المؤتمر الوطني السابع للحزب.

المطلب الثاني: التأثيرات السلبية:

في المقابل هناك تأثيرات سلبية أحدثها "الربيع العربي" لحركة حماس وحكومتها سواء على صعيد العلاقات أو القضايا الأخرى خصوصاً بعد العامين الأولين "للربيع العربي" وهى كالآتي:

• تدهور علاقات حماس مع بعض الدول والأطراف نتيجة مواقف معينة لحركة حماس من أحداث "الربيع العربي"؛ حيث تدهورت علاقاتها بإيران وسوريا وحزب الله بشكل غير مسبوق بسبب عدم وقوف حركة حماس مع النظام السوري ضد الثورات التي أرادت الإطاحة به.

• تراجعت فرص الأمل التي كانت حماس معلقة فيها أمال التغير في النظام السياسي العربي، فقد كانت تراهن حماس أن تأتي قوى سياسية جديدة تعيد ترتيب الأوضاع في المنطقة العربية وتضع استراتيجيات مناسبة حتى تتصدى الأمة العربية للاحتلال "الإسرائيلي" فمع "انتكاسة الربيع العربي" انهارت كل هذه الآمال و الطموحات(ندوة سياسية، تحالف السلام الفلسطيني،27يوليو2015).

• الانفراجة التي كانت متوقعة في علاقات حماس مع بعض الدول والبلدان تبددت وأصبح من الصعب تحقيقها.

- تعثر الدعم المالي والسياسي والدبلوماسي التي كانت تحصل عليه حماس وحكومتها وخصوصاً من إيران وسوريا وحزب الله.
- يمكن القول بأن صورة حركة حماس وحكومتها قد تشوهت إعلامياً بعد "الثورة المضادة للربيع"[1]، فقد لعب الإعلام المحلى والعربي دوراً في تشويه صورتها خلال اتهامه لها بالإرهاب وتلفيق التهم لها وتحريض الحكومات العربية ضدها من أجل محاربتها ومحاصرتها من جديد والإمعان في عزلها؛ حيث لعب الإعلام المصري الدور الأبرز في عملية التحريض.
- إغلاق العديد من المؤسسات والمكاتب الإعلامية التابعة لحركة حماس، ففي مصر تم إغلاق مكتب "فضائية الأقصى" وتم اعتقال مراسلها "أحمد سبيع".
- أصبح إعادة فتح معبر رفح حلماً بالنسبة إلى الفلسطينيين، بسبب العلاقة المتوترة غير المسبوقة إذ إن العلاقات مع مصر تكاد تكون مقطوعة بالكامل، وأخذ التوتر أبعاداً خطيرة عبر تهديدات أطلقتها قيادات عسكرية وسياسية مطالبةً بالتدخل العسكري في قطاع غزة وضرب حركة حماس وحكومتها.
- المكسب الذي جنته حماس من مصر، خسرته في سوريا؛ إذ حرمت الثورة السورية حماس من حليف مهم لها، في وقت قد قلّ فيه حلفاء الحركة. وعليه، فإن الأثر السلبي للثورة السورية على حماس، امتد لعلاقتها بإيران حليف نظام "بشار الأسد"، الذي لا يبدي أي استعداد للتضحية به، ومن ثم ساءت العلاقات بين إيران وحماس بسبب موقف الحركة من الثورة السورية(مركز نماء للبحوث والدراسات،4 مارس2013).
- "الربيع العربي" أدخل المنطقة برُمّتها في "دوامة من التغيرات" "الجيو–سياسية" ومن ثم ملامح المكسب والخسارة للفواعل على المستوى الإقليمي والدولي، وحتى الفواعل من غير الدول، لم تتضح بعد، فثمة بيئة إقليمية جديدة قيد التبلور(مركز نماء للبحوث والدراسات،4مارس2013).

الخلاصة:

انعكس "الربيع العربي" على استراتيجيات حركة حماس وسياساتها وعلاقاتها الدولية، وواجهت تحديات كبيرة تمثلت في فقدان "حاضنتها الاستراتيجية" سوريا وفتور في العلاقة مع إيران، مما أدى إلى خسارتها للدعم المالي والعسكري وخروج أفراد الحركة وقيادتها من سوريا وإغلاق مكاتبها التي استمر عملها سنوات عديدة وتشتت أفرادها إلى بلاد أخرى مثل قطر وتركيا.

---

[1] **الثورة المضادة** :" هي معارضة ثورة، بالذات أولئك الذين يحاولون بعد ثورة الانقلاب عليها أو عكسها بالكامل أو جزئياً. و يكون من شأنها إذا نجحت إبطال ما أحدثته الثورة الأولى من أعمال. يرتبط المصطلح بالأفراد والحركات التي تحاول استعادة الأوضاع أو المبادئ التي سادت في فترة "ما قبل الثورة"(الموسوعة الحرة، الثورة المضادة،20 سبتمبر2015) .

فرض "الربيع العربي" على حركة "فتح" وجود قنوات اتصال وحوار داخلي مع حركة حماس للخروج من الأزمة الداخلية والتطلع إلى آفاق جديدة للمصالحة لكن الضغوط الدولية و"الإسرائيلية" على السلطة الفلسطينية حالت دون الوصول إلى تفاهم واتفاق ينهى حالة الانقسام الموجودة على الساحة الفلسطينية، وقد أثر حكم جماعة الإخوان بقيادة الرئيس "محمد مرسي" بشكل إيجابي على العلاقات مع حركة حماس ومهد لمرحلة جيدة وعلاقات طيبة مع مصر وزادت اللقاءات الدبلوماسية والبعثات السياسية بين الطرفين واعتُبرت حقبة مزدهرة خصوصاً بعد فتح معبر رفح وسهولة حركة المسافرين من والي مصر؛ حيث شهدت تلك المرحلة انفراجة اقتصادية ملموسة لقطاع غزة .

لكن "الانقلاب العسكري" في مصر أعاد من جديد الحصار المفروض على قطاع غزة وعلى حماس وحكومتها وضيق من قنوات الاتصال مع العالم الخارجي، وقيد من حركة المواطنين ومنع قيادات حماس من الاتصال بالعالم الخارجي؛ حيث أغلقت السلطات المصرية معبر "رفح" ولمدة طويلة جداً، كما شكلت "الثورة المضادة للربيع العربي" إشكالية كبرى بالنسبة لحركة حماس سواء في تتابع التغيرات الفكرية والسلوكية التي أحدثها "الربيع العربي" في بداياته في منهجية وسلوك حركة حماس، أو في طبيعة التحديات الجديدة التي بات يفرضها على حركة حماس وأبرزها: اعتبار مصر "حماس" حركة إرهابية وحصارها قطاع غزة.

هذه المرحلة من "الربيع العربي" جعلت علاقات حماس مع الخارج مبتورة إلى حد ما ومتقلبة نتيجة للمتغيرات السياسية في دول "الربيع العربي"، ولعل أهم ما يمكن التركيز عليه في تلك الحالة هو مدى قدرة حماس على التكيف مع تلك المتغيرات وتوظيفها بما يخدم مصالح الشعب الفلسطيني، فبعض الدول لا تزال تقيم علاقات قوية بالرغم من المتقلبات التي أحدثها "الربيع العربي" كـ"تركيا" و"قطر"؛ وبالمقابل فقدت حماس علاقاتها إلى حد كبير بأهم الدول التي كان يُعتقد البعض إنها استراتيجية .

ويعتقد الباحث بضرورة تكييف حركة حماس نفسها للاستجابة إلى حد يحفظ مبادئها وفكرها واستراتيجيتها للمتغيرات الناجمة عن ثورات "الربيع العربي" من خلال مراجعة مواقفها كافةً ورؤيتها للأوضاع على جميع المستويات والمجالات باعتبار ذلك استحقاقاً على حركة حماس؛ لأن ذلك سيؤدي إلى تقويتها والمساهمة في النهوض بدورها المطلوب ، وأن تعمل الحركة على صياغة موقف عام تستطيع تسويقه دولياً دون أن يفقدها قيمتها كمشروع بديل عن إفرازات اتفاق "أوسلو" خلال ملاءمة الظروف الناجمة عن "الربيع العربي" لإحداث نقلة نوعية في علاقات حركة حماس الخارجية .

ويمكن القول بأن "الربيع العربي" فتح أبواباً أمام حركة حماس لتعزيز شعبيتها عربياً واسلامياً، وعلى صعيد علاقاتها الدولية والإقليمية لكن لم يكسبها مزيداً من الشرعية الدولية رغم تحسن علاقاتها

بالدول التي دخلت ثورات "الربيع العربي" ، كما أن "الربيع العربي" شجع بعض الدول إلى تغيير موقفها وبناء علاقات جديدة مع الحركة وتأييدها لحركة حماس في رؤيتها للقضية الفلسطينية وبعض الدول لم تغير من موقفها وحاولت إملاء الشروط عليها.

لقد شكل عزل الرئيس " محمد مرسي" في مصر تحدياً كبيراً لحركة حماس وحكومتها، وكذلك الأمر في ما يتعلق بتأثير التطورات والتحولات على صعيد "الثورة السورية"، كما لا يبدو أنّ ثمة تحسنًا قريبًا في علاقات مصر مع حماس، لا شك أنّ حركة حماس كان عليها في لحظة ما أن تتخذ مواقف واضحة من مجمل التطورات الإقليمية، وهي مواقف لن يكون اتخاذها أمراً سهلًا بعد أن تغير واقع كل من "مصر وسورية وإيران وحزب الله" دفعة واحدة في حسابات الحركة وتحالفاتها الخارجية.

وعليه، تقف حركة حماس في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية موقف المترقب الحذر في ظل اقتناعها بأنها تعيش في منطقة تعج بالتطورات تنطوي على تغيرات مستمرة، ما يجعلها تتريث في اتخاذ مواقف واضحة في هذه المرحلة الحرجة من تاريخها.

الفصل السابع
تقييم التجربة السياسية لحركة حماس

أحدثت نتائج الانتخابات التشريعية الثانية تغييراً واضحاً في موازين القوى على الساحة الفلسطينية؛ ففي أول مشاركة لحركة حماس في الانتخابات التشريعية فازت بأغلبية مقاعد المجلس (74 مقعداً من أصل 132 مقعداً) في حين حصلت حركة "فتح" على (45 مقعداً) وحصلت باقي القوى والمستقلون على (13 مقعداً) (لحلوح،1:2009).

إن مشاركة حركة حماس وفوزها في الانتخابات التشريعية في العام 2006م ينبئان بما يمكن تسميته المرحلة الثالثة على مستوى تطور النظام السياسي الفلسطيني، فالمرحلة الأولى: هي نشأة منظمة التحرير الفلسطينية، والمرحلة الثانية: نشأة السلطة الفلسطينية، أما المرحلة الثالثة: فهي فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية الثانية وتبعاتها (لحلوح،1:2009).

ويمكن القول إن تجربة حركة حماس لم تكن تجربة طبيعية ولا يمكن قياسها بنفس معايير تقييم التجارب الطبيعية والمشاركات السياسية بسبب واقع الاحتلال "الإسرائيلي" والقيود المفروضة عليها، وتعد بيئة الصراع مع الاحتلال "الإسرائيلي" أحد أهم العوامل التي ساهمت في عدم تحقيق حماس لأهدافها السياسية، وقد أثرت سلباً على تجربتها في الحكم(صالح، 459:2014).

وأن ما ترافق على الشعب الفلسطيني وحركة حماس من عقوبات وحصار جماعي وتدخلات "إسرائيلية" ودولية في الواقع الفلسطيني وضغوط السلطة الفلسطينية أمنياً واقتصادياً وسياسياً، ثم الضغط العسكري المتواصل خاصةً على قطاع غزة وشن ثلاثة حروب عدوانية عليه، كل ذلك صنع واقعاً قاسياً واستثنائياً لم يسمح لحركة حماس وحكومتها بخوض تجربة حقيقية في إدارة شؤون السلطة ولم يعطها الفرصة لذلك.

المبحث الأول: نقاط النجاح والضعف في الأداء السياسي لحركة حماس وحكومتها:

يمكن القول أن تجربة حركة حماس السياسية في الحكم لم تكن تجربة طبيعية كغيرها من التجارب السياسية حول العالم ذلك أن تحليل تجربة الأداء الحكومي لحركة حماس في الحكم يشوبه العديد من الاشكاليات، فهي لم تستطع إدارة السلطة والحكم بشكل كامل نظرًا لتقاسمها مع مؤسسة الرئاسة الذي أدى لعدم قدرتها على تطبيق برنامجها السياسي بالشكل المطلوب بالإضافة للتحديات والعقبات الكبيرة التي واجهتها، وبرغم ذلك يمكننا هنا إبراز أهم الإنجازات والإخفاقات التي اتسمت بها التجربة السياسية لحركة حماس في الحكم، وسيتم تحليلها على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية.

المطلب الأول: تقييم الأداء السياسي لحركة حماس في الحكم:

تؤكد الدراسة أن تجربة حركة حماس السياسية لا يمكن قياسها ومقارنتها بالتجارب السياسية الأخرى، لأن تلك التجارب جاءت ضمن دول مستقلة بذاتها لا تخضع لاحتلال أو قيود أو غيرها من المعيقات كتلك التي واجهتها حماس خلال تجربتها السياسية من عام 2006م وحتى 2014م، فقد غلبت على تلك المرحلة صعوبات وضغوطات سياسية وانشغالات لحماس بإدارة الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية التي فرضت عليها والتي ورثتها من السلطة السابقة.

مثلت تجربة حركة حماس في الحكم نموذجاً مختلفاً عن غيرها من الحركات على اعتبار أنها تقلدت مقاليد الحكم في بيئة احتلالية وسط تحريض داخلي وعزلة سياسية دولية وتواطؤ عربي، ولذلك من الصعوبة تقييم تجربة الحركة على أساس أنها لم تُعط الفرصة الحقيقية لممارسة الحكم وتنفيذ برامجها (وكالة معا، 10ديسمبر 2012).

لقد نجحت حركة حماس في التفاعل السياسي وأصبحت جزءًا من المنظومة السياسية الفلسطينية بالإضافة إلى نجاحها في اكتساب الشرعية الدولية الشعبية نسبياً من خلال الوفود والقوافل التي زارت قطاع غزة.

في حين يري البعض أن "حماس" لم تنجح مع مكونات القضية الفلسطينية الإقليمية والدولية بمعنى أن الشرعية الإقليمية والدولية تستوجب أكثر تعاطياً ومرونة مع السياسة(وكالة معا، 10ديسمبر 2012).

ويرى المحلل السياسي الدكتور "هاني البسوس" أن حركة حماس أثبتت أنها قادرة على الجمع بين السياسة والحكم والمقاومة وحققت إنجازات مهمة خلالهم بالإشارة إلى الحروب التي خاضتها في الدفاع ضد الاحتلال "الإسرائيلي"، وأن حماس استطاعت خلال السنوات الأخيرة أن تقيم علاقات مع منظمات وشخصيات دولية، مشيراً إلى وفود عدة ومنظمات دولية زارت قطاع غزة مؤيدة لحماس وحكومتها(هاني البسوس،15ديسمبر 2014).

وترى الدراسة أن أكبر إنجاز سياسي لحركة حماس تمثل برفضها لشروط اللجنة الرباعية[1]، ورفضها التدخلات السياسية الخارجية والمحافظة على علاقات دولية متزنة نسبياً دون التدخل في شؤون الدول الأخرى، بالإضافة للثبات على موقفها السياسي على مدار سنوات عديدة وعدم خضوعها للابتزاز السياسي الذي مارسته قوى محلية وإقليمية ودولية بهدف إجبارها للتنازل عن حقوق وثوابت

[1] **اللجنة الرباعية:** أنشئت في مدريد عام 2002م باقتراح من رئيس الوزراء الإسباني "خوسيه ماريا" نتيجة تصاعد الصراع الفلسطيني "الإسرائيلي"، ويمثّل فيها عن الولايات المتحدة وزير خارجيتها، وعن الاتحاد الأوروبي الممثل الأعلى للاتحاد للعلاقات الخارجية والسياسة الدفاعية، وعن روسيا وزير خارجيتها، وعن الأمم المتحدة أمينها العام، ويطلق عليها أيضاً رباعي الوساطة لعملية السلام في الشرق الأوسط(الجزيرة نت،26سبتمبر 2011).

الشعب الفلسطيني، إن هناك بعض النقاط التي يعدها البعض على أنها سلبية خاصة في موضوع الانقسام السياسي الفلسطيني وكيفية تعامل حماس معها وهى مسألة يحمل البعض جزءًا من المسؤولية على حماس، خاصة بما يترتب على الأوضاع المعيشية والاقتصادية للسكان في قطاع غزة، إلا أن الدراسة أوضحت في أكثر من جانب دور التدخلات الخارجية والضغوطات التي تتعرض لها السلطة الفلسطينية ومدى تأثيرها السلبي على عدم التوصل لاتفاق سياسي .

ويقول الدكتور "مخيمر أبو سعدة" أستاذ العلوم السياسية في جامعة الازهر بقطاع غزة: "إن حماس نجحت أن تحقق إنجازات بزمن قياسي، وبالرغم من المؤامرات التي أحيكت ضد حماس على مدار السنوات الماضية"، إلا أنها تمكنت من الصمود في وجه "الريح العاتية والعواصف السياسية المحلية والإقليمية والدولية"(المركز الفلسطيني للإعلام، 15ديسمبر 2014).

ويقول الدكتور "محمود الزهار": "إن حماس نجحت في المزاوجة بين الحكم السياسي والمقاومة على عكس ما كان يراهن البعض من أن حماس ستترك العمل النضالي ضد الاحتلال، كما أن حماس التزمت بالخطاب السياسي الموحد والمقاوم فلم تستطع كل الضغوطات أن تحدث تغييراً في خطاب حماس السياسي ويقول: "إن حماس رفضت منذ اليوم الأول الاعتراف "بدولة الاحتلال"(صحيفة فلسطين، 28يناير 2014).

كما عملت حركة حماس على توفير الشرعية السياسية لفصائل العمل المقاوم من خلال حكومتها المنتخبة مما جعل فصائل المقاومة خلال حكم حماس أكثر قوة وتطويراً، كما أن حماس نجحت في نقل خطابها السياسي من خطاب سياسي محلي إلى خطاب سياسي عالمي وصل لمعظم الدول الأخرى، وقد تعاملت مع دول العالم بدبلوماسية عالية من خلال حشد الرأي العام وحرصت في خطابها على عدم الاصطدام مع العالم بل فضلت المناورة مستخدمة مرونتها السياسية، كما وصلت حماس إلى المحافل الدولية العالمية مثل الجامعة العربية ومنظمة التعاون الاسلامي مما أعاد فلسطين إلى واجهة المشهد السياسي العربي والإسلامي نوعاً ما(صحيفة فلسطين، 28يناير 2014).

وفى رسالة دكتوراه " لبيورن برينيير" قال فيها: "إن تجربة حماس السياسية في الحكم كانت استثنائية وتميزت بأنها لم تكن تجربة سياسية إسلامية تسلطية استبدادية، كما أنها لم تكن علمانية، بل مزجت أنماطاً عديدة بين "البرغماتية"[1] الواقعية المتمثلة بالعمل بالمتطلبات الأساسية اللازمة لممارسة الحكم وبين الفكر الأيديولوجي الذي تؤمن به"(Brenner,2015:2).

[1] **البرغماتية:** مذهب سياسي فلسفي يعتبر نجاح العمل المعيار الوحيد للحقيقة رابطاً بين التطبيق والنظرية؛ حيث أن النظرية يتم استخدامها عبر التطبيق، ويعرفها آخرون بانها التعامل بشكل واقعى مع مختلف الأوضاع المحيطة(الموسوعة الحرة،2أكتوبر 2015)

وقد أوضحت الدراسة أن حماس واجهت صعوبات سياسية خصوصاً في الوضع السياسي للنظام السياسي الفلسطيني، كما أن حكومة حماس افتقدت لبعض الخبرات والمعرفيات الضرورية للقيام بالتزاماتها وواجباتها، وأن حماس وبالرغم من عدم قدرتها من تنفيذ وتحقيق الوعودات التي قطعتها إلا أنها باشرت بالشروع بإصلاحات سياسية وأمنية، مع علمها أن هناك تهديدات تحاك ضدها لإسقاطها عن سدة الحكم(Brenner,2015:2).

وقد أشارت التقارير الأممية بكل وضوح إلى مجالات محاربة الفساد في مؤسسات السلطة بعد قدوم حركة حماس للحكم في الجوانب الإدارية والاقتصادية، ومنها تقرير الأمم المتحدة الإنمائي عام 2006م حيث أشار إلى التقدم في الإصلاح بمختلف أجهزة السلطة، معتبراً أن الضغوطات التي تواجهها السلطة هي التي لا توفر بيئة لظهور الإنجازات(صالح، 2007:182،183).

المطلب الثاني: نقاط النجاح والضعف في الأداء:

إن تقويم التجربة لا يمكن عزله عن التحديات التي واجهت حركة حماس، وعلى رأسها الاحتلال والحصار، فمشاركة "حماس" في الحياة السياسية ساهم في تحجيم الفساد بمؤسسات السلطة الفلسطينية، ورفع من سقف المطالب السياسية الفلسطينية، فتمسك حماس بمواقفها وثوابتها السياسية من أهم إنجازاتها الوطنية(صالح،2014:458).

كما حققت حركة حماس مجموعة من النجاحات السياسية نسبياً، إذ جعلت الغرب يعيد قراءة الواقع السياسي في فلسطين، وأن تجاهلها هو قرار في الاتجاه الخاطئ وبالتالي شهدنا محاولة التقرب منها في بعض الأوقات والمحطات، حيث يدرك الغرب أن حركة حماس حركة منفتحة ومعتدلة على عكس الجماعات المتشددة الأخرى.

ومن أبرز الإنجازات السياسية الهامة التي حققتها حركة حماس أنها استطاعت تحرير أكثر من ألف أسير فلسطيني في أكتوبر 2011م في عملية تبادل أسرى مع "إسرائيل" مقابل إفراج حركة حماس عن الجندي الإسرائيلي "جلعاد شاليط"، الأمر الذي رفع من شعبيتها سياسياً على المستوى المحلى والدولي بشكل ملموس(Malka,2012:11).

لقد كان باستطاعة حركة حماس قبول شروط اللجنة الرباعية الدولية مقابل أن يتم التعامل معها ورفع العزلة الدولية عنها، ولكنها رفضت ذلك وحافظت على ثوابت الشعب الفلسطيني، يضاف إلى ذلك مساهمة حماس في إعادة القضية الفلسطينية إلى عمقها العربي والإسلامي، ومزاوجتها بين الحكم والمقاومة كما فرضت الأمن والأمان، وخفضت من مظاهر الفلتان الأمني(صحيفة فلسطين، يونيو 2014).

ويلفت إلى أن مشاركة الحركة في الحكم أدت إلى تغيير في بنية النظام السياسي الفلسطيني، واستطاعت أن تتكيف مع البعدين الإقليمي والدولي، ونجحت في ذلك، كما نجحت في تنمية الموارد وترشيدها في ظل الحصار وإغلاق المعابر إلى حدٍ ما، إذ إن دخول حركة حماس المعترك السياسي غير مكونات قواعد اللعبة السياسية، كونها لاعباً قوياً ومؤثراً على المستوى المحلي والإقليمي(المرجع السابق).

ومن الصعوبة بمكان الإحاطة بقراءة تقييمية من تجربة حركة حماس الحكومية والبرلمانية، دون الأخذ بعين الاعتبار عدداً من العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في نجاح أو إخفاق حماس في تجربة الإدارة والحكم وأهمها(أبو عامر، 105:2013):

1. عملية التسوية وموقف حماس الرافض لها، مما شكل أمامها عقبة لإحكام سيطرتها على السلطة التي جاءت نتيجة طبيعية لتلك العملية.
2. القطيعة الدولية، وإقدام المجتمع الدولي على قطع اتصالاته مع الحكومة الوليدة، وما مارسه من ضغوط سياسية ومالية على الحركة.
3. تردي الأوضاع الاقتصادية بسبب الحصار "الإسرائيلي" والحصار الدولي وارتفاع نسبة البطالة، وتراجع النمو الاقتصادي مما وضع المجتمع الفلسطيني على حافة الانهيار.
4. تنازع الصلاحيات مع رئيس السلطة؛ وبالتالي فقدان السيطرة على الأجهزة الأمنية؛ لذا تبدو وبصورة واضحة عجز الحكومة عن أحداث أي تغيير داخلها وفي بنيتها القيادية، ومن وجهة أخرى نجحت هذه الأجهزة في شل عمل الحكومة وجعل قراراتها بحكم اللاغية عملياً.
5. صعوبة إحكام إدارتها للجهاز الإداري المدني، ممثلاً بالهيئات الرسمية والوزارات؛ لتربع قيادات "فتح" على المناصب العليا فيها، بسبب إخفاق الحكومة في تعيين جملة من الكوادر "التكنوقراطية" من جهة، ولم تتمكن من إقالة مسؤولين ثبتت بحقهم تهم فساد، أو على الأقل اتخاذ إجراءات إدارية ضدهم كما إن تجربة حركة حماس في الحكم عززت فكرة النظام والقانون وفرضت على الساحة الفلسطينية التعددية السياسية[1]، ويُعَدُّ صمود حماس خلال مدة الحكم رغم الحصار والضغوطات إنجازاً كبيراً لا يمكن تحقيقه بسهولة.

وترى الدراسة أن تقييم عمل الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس يحتاج للجان مختصة ومعايير ومقاييس لها تقييم وزني لذلك.

[1] **التعددية السياسية:** هي مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها(عودة،38:2011).

لقد تبنت حماس موقف سياسي جيد وقبلت التحدي وجاءت من أجل تصحيح وتعديل المسار، كما قبلت تحدي شروط الرباعية منذ بداية الحكم بالرغم من أن سنوات الحكم كانت مليئة بإرادات دولية وإقليمية لم تعهد من قبل، وأن حماس لم تكن تتوقع أن تكون حدة الحصار بهذا الشكل (صحيفة الرسالة، فبراير 2010).

ويمكن إجمال بعض نقاط النجاح التي استطاعت حركة حماس تحقيقها في الآتي:

1. استطاعت حركة حماس ترجمة شعبيتها وجماهيريتها الميدانية خلال صندوق الاقتراع، والإثبات أنها اللاعب الأول على الساحة الفلسطينية، في ساحتي المقاومة والسياسة معاً لمزاوجتها بينهما.
2. مثلت الحركة نموذجاً إدارياً لإدارة دفة الأمور في السلطة الفلسطينية، شفافاً نزيهاً، وبعيداً عن مظاهر الفساد التي عابت السلطة الفلسطينية أكثر من عقد من الزمن.
3. أثبتت على الرغم من الحراك السياسي المتسارع الذي شهدته، أنها عصية على الانقسام أو الانشقاق، على الرغم ما قيل عن حالات الاستقطاب التي حدثت داخل جسمها التنظيمي، بين تيار معتدل وآخر متطرف، متشدد وبراجماتي، وهو أمر طبيعي طالما بقي داخل الصف الواحد(أبو عامر،106:2013).
4. تمكنت حركة حماس من تحقيق شعارها الذي رفعته حين بررت دخول الانتخابات، على العكس من ذلك كل التقديرات العسكرية "الإسرائيلية" أكدت أن سنوات حكم حماس شهدت تدفقاً للأسلحة على قطاع غزة.
5. في المقابل شهد الأداء البرلماني لنواب حماس انتكاسة كبيرة من خلال تعطيل المجلس التشريعي، وتغييبه عن ساحة العمل السياسي والقانوني بشكل متواصل، وما يعنيه من تعطيل للأداء الرقابي على السلطة التنفيذية.
6. لا شك أن تجربة حماس في الحكم شهدت تضييقاً اقتصادياً وحصاراً مالياً لم يسبق له مثيل على الشعب الفلسطيني، عقاباً له على اختياره لها، ولم تتمكن الحكومة من توفير حد الكفاف للمواطنين، على الرغم من الجهود التي بذلها وزراؤها للبحث عن خيارات مالية أخرى.
7. بالإضافة لعوامل أخرى شهدت السنوات الماضية وهذا ما جسدته جملة من الأحداث الأخيرة نشأة لفكر ديني سلفي في مجمله، لاسيما في قطاع غزة وأرجعت بعض المصادر إلى أن جزءاً لا بأس به من قواعد هذا التيار القاعدي هم من عناصر حماس الذين لم يرق لهم السلوك السياسي المرن لقيادة الحركة وبالتالي وجدوا ضالتهم في هذا الفكر(المرجع السابق).
8. ويُعَدُ الملف الأمني أحد أهم إنجازات حركة حماس في الحكم، لأنها حققت خلاله إنجازاً باهراً بعد سنوات من انتشار فوضي السلاح في قطاع غزة وسقوط العديد من القتلى نتيجة تفشي ظاهرة الفلتان التي رعتها وغذتها السلطة السابقة، فتوقفت مظاهر السلاح والفلتان الأمني في الشوارع، واقتحام البيوت وانتهاك العائلات الكبيرة لحرمة العائلات الصغيرة وسطوتها، كما سمحت بالحريات

العامة، ولم تتشدد بها كما يتهمها البعض، كما أن حماس وحكومتها لم تفرض الأمن في قطاع غزة "بالحديد والنار" والقهر العسكري بل من خلال العقل والحكمة والهيبة التي منحها إياها القانون، وبرغم ذلك لا يمكن إغفال سوء تقدير بعض المواقف التي أخطأت بها "حماس" في فرض سيطرتها على الموقف الأمني؛ فقد وقعت بعض الأخطاء والهفوات والتجاوزات القانونية، والتي يمكن أن تكون قد أثرت على شعبيتها، وربما يعود ذلك إلى شدة تعقيدات الأمور الأمنية وما تتطلبه من إجراءات حاسمة ورادعة ضد المخالفين والمنفلتين .

9. ولقد استطاعت الحكومة من تحقيق العديد من الإنجازات خلال الإصلاح الإداري والمالي داخل المؤسسات الحكومية ورفع كفاءة العاملين في الإدارات العامة، فقد تم تأسيس دائرة الموارد البشرية ووضع آلية عمل للتدريب والتطوير كما تم إخضاع العديد من الموظفين في القطاع العام لدورات تدريبية تتناسب وحاجاتهم العملية، وعملت الحكومة على تفعيل الرقابة الداخلية، مما انعكس إيجابياً على أداء الموظفين، واستطاعت أن توفر المال دون اشتراطات من أي جهة، وهو مال سياسي غير مرهون بتنازلات سياسية(صالح،2013:479).

وفي مقابلة مع المحلل السياسي د. وليد المدلل قال : "إن حماس استطاعت أن تكسر الحصار وأن تقيم علاقات دولية، واستطاعت أن تكسب شكلاً من أشكال الشرعية وتحشد خلفها بعض الدول، وإقامة علاقات إقليمية ودولية ليس فقط بحكم أنها حركة مقاومة؛ ولكن لأنها انتُخبت بديموقراطية أعطتها الشرعية، حتى أن الكثير من الدول مدحت موقف حماس واتصلت بها من "تحت الطاولة"، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، لكن هذه الاتصالات تستهدف جسر الهوة بينها وبين حماس لتخلق حدثاً، وليس لاستقبال حماس كعضو فاعل في "الأسرة الدولية"، التي أبهرها مقدرة حماس على تحقيق الأمن والأمان لرعايا الأجانب والصحفيين المقيمين والقادمين على قطاع غزة ولم يكن يتوفر لهم ذلك في السابق"[1] (مقابلة مع الدكتور وليد المدلل بتاريخ 13-9-2015).

وبالفعل تؤكد الدراسة أن حركة حماس أعطت الحرية الكاملة للإعلاميين الأجانب ووفرت لهم سبل الحماية الكاملة، فأصبحوا آمنين على أنفسهم، ومنعت الاعتداء عليهم كما كان يحدث في السابق وأمنت أماكن تواجدهم ووفرت لهم الحراسة، وأعطتهم الفرصة لنقل الحقائق وإيصال الجرائم التي يرتكبها الاحتلال "الإسرائيلي" للعالم الخارجي؛ ولذلك وجدنا تطوراً ايجابياً ملموساً في عملية نقل الخبر

[1] تم اختطاف الصحفي والمراسل البريطاني "آلن جونسون" بقطاع غزة على يد مسلحين متشددين بتاريخ 12مارس 2007، وهو مراسل يعمل لشبكة BBC في قطاع غزة، تمكنت حكومة حماس من تحريره من يد المسلحين ونجحت في إطلاق سراحه بتاريخ 4يوليو 2007 خلال فترة حكمها لقطاع غزة (الموسوعة الحرة،4سبتمبر 2015).

من خلال السرعة والدقة والتوثيق تحديداً الحروب التي شنتها "إسرائيل" على قطاع غزة في السنوات الماضية.

وربما لم تحسن حكومة حماس قراءة بعض الرسائل الواردة من المجتمع الدولي، لأنها اعتقدت في كثير من الأحيان أن الاتحاد الأوروبي مثلاً، بإمكانه أن يتعاطى معها ويوقف الحصار، وهذا في أحسن الظنون قراءة تبسيطية لطبيعة العلاقات الدولية القائمة، وتحديداً عدم دراية واسعة كافية بالعلاقة التبعية، وربما يكون ذلك ناتجاً عن عدم إلمام حماس جيداً بطبيعة العلاقات الدولية(أبو عامر، 107:2013).

ومن المؤكد أن موقف الرأي العام قد تأثر سلباً نوعاً ما تجاه حكومة حماس، بسبب الواقع الصعب مع استمرار الضائقة الاقتصاديّة أعواماً طويلة، وبسبب الانقسام الفلسطيني، بالإضافة إلى تأثير الإعلام المضلِل ضدّ حماس وحكومتها، الأمر الذي أحدث تغييراً في الرأي العام تجاهها، وهو بالطبع أمر يفرض عليها في المرحلة المقبلة لوضع برنامج شامل إعلامي وخيري وجماهيري واجتماعي لضمان استمرار التواصل مع الجمهور وتحسين علاقتها به (وكالة فلسطين اليوم ،3 يونيو 2014).

وترى أطراف فلسطينية ممثلة بمحللين سياسيين وأساتذة جامعات أن الإخفاقات تركزت في المواقع الحكومية، بسبب الخبرة القليلة والإدارة المبتدئة وقلة الموارد والإمكانات والتجربة الجديدة، لأن الإخفاقات كانت في إدارة الوزراء للحكومة، الأمر الذي قلل من شعبيتها نوعاً معا ونزَّل رصيدها في قلوب المواطنين، وكانت هذه الشعبية تزيد وتنقص مع الأحداث الجسام التي حدثت في قطاع غزة (وكالة فلسطين اليوم،3يونيو2014).

كما يرى البعض أن الحصار كان أحد أهم أسباب الإخفاق؛ مما اضطر حكومة حماس أن تتخذ بعض الإجراءات في وقت غير ملائم خصوصاً في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة والتي أثارت غضبَ الشارع الفلسطيني في قطاع غزة كفرض بعض الضرائب ورفع بعض الأسعار، والتشديد على بعض الباعة في الطرقات وعدم إيجاد حل سريع وبديل للأزمات المتعددة التي نتجت عن الحصار مثل أزمة الكهرباء وغيرها، ولم تستطع أن تطبّق الشريعة الإسلامية بالشكل التي كانت تنادي به وتهدف إليه بسبب عدم ملائمة الظروف والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

لقد شكل فوز حماس وتشكيلها للحكومة سابقة تاريخية وسياسية، لاسيما وهي حركة مقاومة إسلامية، تدير دفة الأمور في ظل احتلال لا يخفي رغبته بالقضاء عليها، على الرغم من المعاناة التي تكبدتها الحركة والشعب الفلسطيني على حدٍ سواء (عدنان أبو عامر، 25 أغسطس2015)

فللمرة الأولى خاضت حماس تجربة العمل السياسي والدبلوماسي على أصوله، فقد وطئت أقدام قادتها، في الحركة والحكومة على حد سواء، أراضي دول لم تتجاوز في فكر الحركة أنها دائرة من دوائر الشر العالمي والمؤامرة على القضية الفلسطينية، وجاءت التجربة السياسية على المحك، لتثبت لها أن السياسة لا تعترف بالعدو المطلق، فالسياسة مصالح في معظمها، بعيداً عن الشعارات اللازمة لاستقطاب الجمهور وتحشيد الأنصار في مراحل تاريخية بعينها(عدنان أبو عامر،25 أغسطس2015).

ومقارنة لهذا الحديث نجد أن حركة حماس كحكومة وحركة استطاعت أن تفرض الأمن في قطاع غزة ومنعت الفوضى الأمنية التي سببتها بعض العائلات من خلال فرض القانون واستمرار عمل المجلس التشريعي، كما استطاعت ولو بشكل نسبي تنمية الموارد وترشيدها رغم الحصار وإغلاق المعابر وسن القوانين وقامت بحفر الأنفاق وإدخال مستلزمات القطاع فهي الوسيلة الوحيدة لذلك في سبيل كسر الحصار(ناجى شراب، 9 فبراير 2010).

واستطاعت التكيف مع البعد الإقليمي والدولي حيث استقبلت الحركة الأجانب الزوار لقطاع غزة، كما واستقبلت قوافل فك الحصار وتعاملت مع التبرعات وتوزيعها على من يستحقها، وأقامت الحركة علاقات خارجية مع دول عربية وأجنبية لفك الحصار ودعم قطاع غزة وإعادة إعماره وزاوجت كحركة مقاومة بين المقاومة والعمل السياسي، ولكن حكومة حماس لم تأخذ فرصتها كحكومة أتت بطريقة ديمقراطية، ولم تتاح لها الفرصة للعمل الإصلاحي والتطويري بالشكل المطلوب، بل تعرضت لضغوطات دولية وإقليمية وداخلية، ولكنها تحت كل هذه الظروف عملت وأكملت مدة الحكم كما أنها صمدت أمام العدوان "الإسرائيلي" على قطاع غزة(ناجى شراب،9 فبراير 2010).

وما يحفظ للحكومة وهو حق تاريخي لها أنها أنجزت وبجدارة النقاط الثلاث الآتية والتي وردت في مقال "لناصر اللحام" الكاتب والمحلل السياسي وهي (موقع الساحة العربية،5سبتمبر 2015):

1. أوقفت حكومة حماس حالة "الابتزاز السياسي[1]" البشع الذي كانت تمارسه "إسرائيل" على الحكومات السابقة، ومنعت التدخل السياسي "الإسرائيلي" بالحكومة التي شكلتها ووضعت حد "للسطو السياسي" على القرارات الفلسطينية وأعادت للجمهور ثقته بنفسه وهيبته السياسية وأعادت للجمهور العربي احترامه للتجربة الفلسطينية، فلم تساوم الحكومة على تصريح أو بطاقة "V.I.P" وفضلت السجن على بيع كرامة وزرائها.

[1] **الابتزاز السياسي:** هو الضغط المباشر وغير المباشر الذي يمارسه الأشخاص أو المؤسسات السياسية في موقع ما ضد مسؤولين أو أشخاص أو كيانات أخرى، بهدف الحصول على امتيازات سياسية معينة(شبكة الاعلام العراقى،9يناير 2015).

2. أثبتت الحكومة أن الحركات الإسلامية قادرة على الدخول في أية انتخابات والمشاركة في البرلمان سلمياً والوصول للحكم دون إراقة دماء وبكل حضارية وهي قيمة عالية وغالية لم يقدر المجتمع الدولي بعد قدرها التاريخي.
3. حاولت الحركة تغيير الرأس السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية[1]، وتسببت في حراك فعال في قيادة وقادة جميع التنظيمات الفلسطينية وهي إنجازات أهم بكثير من الإنجازات المادية والمالية.

بالرغم من كل هذه الإنجازات إلا أن الحكومة الفلسطينية بقيادة حركة حماس عانت من أزمة مالية خانقة وقلة في تنفيذ المشاريع المقترحة، لذلك من الإجحاف مقارنة أداءها مع حكومات في دول أخرى تتوفر لديها الامكانيات اللازمة لممارسة عملية الحكم بالشكل المناسب.

المبحث الثاني: أداء الحركة علي المستوي الداخلي والسيناريوهات المستقبلية:

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى أداء حركة حماس وحكومتها على مستوى الملف الأمني الداخلي، إذ يعتبر الملف الأمني من أعقد الملفات التي واجهتها الأراضي الفلسطينية، وسيتم التعرض للتقييم الاقتصادي والسيناريوهات المستقبلية المتوقعة وبعض الأفكار والحلول، ويقدم المبحث تقييمًا موجزًا عن طبيعة تعامل حركة حماس على صعيد القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية خلال التجربة السياسية لها في الحكم، مع العلم أن هذه التجربة غلب عليها التوتر السياسي والاضطراب وعدم الاستقرار والتضييق والحصار السياسي والاقتصادي.

المطلب الأول: الأداء الأمني والاقتصادي:

لقد تمكنت حركة حماس خلال فترة وجيزة من إحكام سيطرتها على الوضع الأمني في قطاع غزة، فمنعت إطلاق النار في الهواء أو الأعراس وقلت عمليات الفلتان الأمني وعمليات القتل وتمكنت من فرض الأمن والأمان وإنهاء مظاهر الفوضى والفلتان وانتشار السلاح في الطرقات والأماكن العامة، ووقف المشاكل العائلية واختطاف الصحفيين والحد من ظاهرة انتشار المخدرات وتنظيم حركة المرور في الشوارع، واستطاعت فرض الأمن والنظام وأعادت الأراضي التي سيطر عليها بعض المواطنين بالقوة لأصحابها، وأصبح الأمن في قطاع غزة واقعاً طبيعياً، وقد فرضت حماس الأمن والهدوء في إطار القانون والنظام، ولم تستخدم العنف والإرهاب لتثبيت النظام(الدبس، 111:2010).

[1] **مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية:** أهم المؤسسات السياسية المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية هي المجلس الوطني ، المجلس المركزي، اللجنة التنفيذية، دائرة الإعلام، دائرة العلاقات القومية، دائرة شؤون الوطن المحتل، دائرة التنظيم الشعبي، والدائرة السياسية(الدجنى،18:2010).

ويقول الدكتور "خليل الحية" القيادي بحركة حماس لموقع قصة الاسلام:" استطعنا في مدَّة قصيرة أن نوفِّر الأمن للمواطن الفلسطيني، فلم يعد القائم على الأمن مصدرًا لإفساد الأمن على الناس كما كانت الأجهزة الأمنية السَّابقة؛ لذلك اختفت مظاهر عسكرة العائلات، والشجارات العائلية التي كانت تدمي الناس، كما تلاشت مظاهر "المحسوبية" والفساد المالي والإداري التي كانت الأجهزة الأمنية ورموزها وقياداتها وراءها في السَّابق، وكانوا يقاسمون الناس في أرزاقهم"(موقع قصة الاسلام، 15 ديسمبر 2011).

وبذلك أعادت "حماس" الأمن إلي قطاع غزة واستطاعت فرض النظام وضبط السلاح، وفرضت الانضباط للقيادات العشائرية والأسرية، ونجحت في تضييق الخناق على العملاء والمتعاونين مع الاحتلال، وقام الكثير منهم بتسليم نفسه للأجهزة الأمنية، علاوةً على ذلك، استطاعت الحكومة التي قادتها حركة حماس من محاربة مشتقات المخدرات مثل الأدوية والحبوب المخدرة وحاربت تجارها إلي أن قل مروجوها ومتعاطوها بشكل كبير.

منذ أن فُرض الحصار "الإسرائيلي"[1] على قطاع غزة عقب فوز الحركة بانتخابات عام 2006م، أدارت حكومة حماس الوضع المعيشي والاقتصادي بمنطق "إدارة الأزمات" بعد أن توالت هذه الأزمات واحدة بعد الأخرى مثل رواتب الموظفين، وقلة توافر الوقود، وانقطاع الكهرباء، وأزمة الإسمنت ومواد البناء وغيرها من المشاكل التي شكلت عامل ضغط على صانعي القرار في حماس حكومة وحركة.

وعبر السنوات السابقة تمكّنت حركة حماس نسبياً من تجاوز هذه الأزمات التي وجدت نفسها فيها نتيجة الحصار "الإسرائيلي"؛ فإلى جانب الدعم المالي الذي كان يصلها من الخارج عبر دول مختلفة مثل إيران وقطر، شكّلت الأنفاق خط إمداد للحكومة بسيولة مالية منحتها القدرة على توفير الحد الأدنى من الحاجات المعيشية الأساسية، لكنّ تطورات داخلية محلية وأخرى خارجية إقليمية متزامنة، أثّرت سلبياً في قدرات "حماس" المالية، ومن ثمّ في إدارة الوضع المعيشي في قطاع غزة، مثل (محمود، وأبو عامر،2:2014):

1- تراجع الدعم الإيراني منذ أواسط عام 2012م بسبب موقف "حماس" من "الثورة السورية"، واشتراط طهران إعلان الحركة عن موقف سياسي داعم للنظام السوري لاستئناف الدعم بالمستوى السابق.

[1] **الحصار على قطاع غزة:** هو الإجراءات والتدابير "الإسرائيلية" تجاه قطاع غزة بعد فوز حركة حماس بالانتخابات عام 2006م التي هدفت الى خنق قطاع غزة وعزله عن العالم الخارجي، وأعلنت عنه منطقة معادية وعملت على تشديده بعد استلام حركة حماس للسلطة فعلياً(يوسف،288:2011).

2- تبني مصر عقب "الانقلاب العسكري[1]" سياسة غير مسبوقة بهدم الأنفاق الواصلة بين قطاع غزة وسيناء وإغلاقها، والتي كانت توفر فرص عمل لنحو 17 ألف أسرة فلسطينية، وسيولة نقدية على مدار الشهر لحركة حماس مقابل البضائع التي تدخل القطاع.
3- انتهاج "إسرائيل" سياسة متشددة في التحكم بالمواد الغذائية والوقود التي تصل قطاع غزة عبر المعبر الوحيد "كرم أبو سالم"، رغبةً منها في تصعيد الضغط على حماس، ومعاقبة للفلسطينيين على أي صاروخ ينطلق باتجاه المستوطنات الجنوبية.
4- الارتفاع المطرد في التكلفة المالية الشهرية لحكومة حماس في قطاع غزة، بعد أن ازداد عدد موظفيها على 47 ألف موظف، يحتاجون شهرياً ما يزيد على 17 مليون دولار، بين رواتب أساسية ونفقات تشغيلية.

اجتمعت هذه العوامل بصورة متزامنة مما فرضت تراجعًا على قدرة الحركة في قطاع غزة على إدارة الوضع المعيشي والحكومي ولذلك، فقد قامت بعدد من الإجراءات الميدانية للتغلب على هذا الوضع من خلال (محمود، وأبو عامر،2014:2):

1- صرف رواتب الموظفين على دفعات مالية صغيرة حسب توافر السيولة.
2- فرض رقابة حكومية على توزيع المواد الغذائية والوقود لتتسع رقعة المستفيدين منها وللحد من احتجاجات المواطنين في قطاع غزة.
3- إجراء حوارات مع رجال أعمال ومؤسسات دولية في قطاع غزة للضغط على "إسرائيل"؛ لرفع العقوبات الاقتصادية.

نجحت حكومة حماس إلى حد ما في بناء اقتصاد محدود الامكانات غلب عليه اقتصاد الأنفاق التي تم إغلاق معظمها في النصف الثاني من عام 2013م، وكان هناك الكثير من القصور في البنية التحتية بسبب العدوان "الصهيوني" وعدم القدرة على إعادة بنائها بسبب الحصار، كما توقفت الكثير من أوجه العمل لضعف الطاقة الكهربائية(صالح،2014:504).

ولم يستطع أصحاب المصانع المدمرة أو السليمة من إعادة تشغيلها بسبب غياب المواد الأولية، ونقص الطاقة، كما أن نسبة الفقر زادت بنسبة كبيرة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض في ميزانية إدارة حماس لقطاع غزة بسبب انخفاض الصادرات الزراعية وإقفال الانفاق، وتراجع القطاع

[1] **الانقلاب على الرئيس محمد مرسى:** في الثالث من يوليو2013م وخلال كلمة متلفزة بثتها وسائل الاعلام أعلن "عبد الفتاح السيسي" الانقلاب على الرئيس المنتخب "محمد مرسى" وعين رئيس المحكمة الدستورية العليا "على منصور" رئيساً مؤقتاً للبلاد لحين إجراء انتخابات رئاسية، أدى الانقلاب العسكري إلى اعتقال "الرئيس محمد مرسى"، وقد حضر خطاب "السيسي" شخصيات منهم "محمد البرادعي" وشيخ الازهر وغيرهم(قناة الجزيرة،3يوليو2013).

الخاص، وعدم الاستثمار في الداخل وانعدام الاستثمار في الخارج باستثناء المعونات التي تقدم للقطاع (المرجع السابق).

وفي هذا الجانب ترى الدراسة أن حكومة حماس استطاعت تشييد العديد من الطرقات وبعض المرافق العامة التي تخدم المواطن فقد قامت بتشييد عشرات الطرق الحيوية في قطاع غزة، كما قامت بتحويل المستوطنات التي تم تحريرها من الاحتلال "الإسرائيلي" عام 2005 من مناطق غير مستغلة زراعياً إلى مناطق زراعية تنتج أنواع مختلفة من الثمار، حيث أصبح هناك اكتفاء ذاتي في بعض أنواع الثمار واستطاعت إنشاء العديد من المتنزهات والأماكن الترفيهية .

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية لحركة حماس في الحكم:

السيناريو الأول:

أن تنسحب أو تتنازل حركة حماس عن المشهد السياسي ولا تدخل غمار الانتخابات وتعود إلى صف المعارضة وتتفرغ لمقارعة الأعداء وتعيد ترتيب صفوف المجاهدين والحفاظ على سلاحها وإنجازاتها العسكرية وإعادة الدور التربوي للحركة، وقد يكون هذا السيناريو هو الأقرب للتحقق (الشيخ خليل، 18:2014).

السيناريو الثاني:

أن تخوض حركة حماس الانتخابات الفلسطينية ويكون لها نصيب في البرلمان ومنظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني، لكن ذلك السيناريو مرتبط بتحقيق تقدم في ملفات أخرى كملفات المصالحة والأمن، فحركة حماس تطالب أن يتم انجاز تلك الملفات حزمة واحدة.

السيناريو الثالث:

أن يكون هناك توافق على برنامج وطني موحّد يحافظ على الثوابت والإنجازات، وتكون حكومة توافقية بين الطرفين مع توقيع التفاهمات على إدارة ملف الصراع والمفاوضات وغيرها.

السيناريو الرابع:

يبدو أن الواقع الفلسطيني سيستمر في التدحرج إلى أن يتغلّب أحد الطرفين على الطرف الآخر، "فالفيتو الأمريكي الإسرائيلي" ضد المصالحة لا زال على حاله، والسلطة في "رام الله" تشعر بالاطمئنان إلى مكانتها بسبب ضعف حركة حماس العسكري في الضفة الغربية، واستمرار الملاحقة الأمنية، وتتصرف السلطة في رام الله على أن الوضع القائم في قطاع غزة غير قابل للاستمرار بسبب المشاكل الاقتصادية والعزلة السياسية المفروضة على "حماس"، ومن ناحية حماس فإنها تشعر بالانتصار لأنها تغلبت على كل المعوقات والعراقيل التي وُضعت في طريقها، وتعتقد أنها قادرة على المواصلة، وأن الصمود سيكسر الحصار، وأن هذا سيُحسّن من شروطها في أي حوار قادم (الشيخ خليل،18:2014).

وبسبب طبيعة الانقسام الجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية، وهيمنة الاحتلال على أراضي الضفة الغربية، فإن حماس لن تتمكن من العمل بحرية في الضفة الغربية بسبب ملاحقة السلطة الفلسطينية والاحتلال "الإسرائيلي" لها، كما أن طبيعة تنظيم فتح والمشاكل التي يعاني منها لن تُمكنه من استعادة مكانة حركة فتح في قطاع غزة، وبناءً عليه يُرجح أن يبق الوضع الحالي مستمراً ما لم تتدخل قوى كبرى لتغييره، ولا يظهر أن هنالك أي طرف قوي وكبير يمتلك الرغبة والقناعة والمصلحة لتغيير الواقع في قطاع غزة أو في الضفة الغربية (الشيخ خليل،18:2014).

تري الدراسة أن على حركة حماس التصرف وفقاً للمعطيات المحلية والإقليمية والعربية والدولية، ويجب عليها أن تستغل المناورة السياسية لكسب الرأي العام الشعبي والدولي خصوصاً أنها في زمن يعج بالتغيرات والتحولات المتسارعة، وهناك تحالفات دولية تتشكل بطريقة غير مسبوقة ينبغي على حركة حماس التأقلم معها بحنكة سياسية عالية؛ حتى تتجنب هي وشعبها الآثار السياسية والاقتصادية المترتبة عن تلك المتغيرات والتي ربما تؤثر بشكل كبير على الأوضاع في الأراضي الفلسطينية.

وعليه يتوجب على حركة حماس أن تختار حلفائها بعناية ولا ضير أن تقيم علاقات وتحالفات جديدة مع بعض الدول والأطراف الإقليمية والدولية التي أفرزتها التحالفات الجديدة من أجل الخروج من الأزمات المتعددة التي يعاني منها قطاع غزة بشكل خاص والقضية الفلسطينية بشكل عام، وأن تزيد من اتصالاتها وحواراتها الخارجية وهو دور يقع أساساً على قيادة حركة حماس في الخارج باعتبار أن حرية السفر والتحرك متاحة لهم أكثر ممن هم في داخل فلسطين، فالخيارات المستقبلية لديها قد تكون ضئيلة ومحصورة نوعاً ما بسبب أن "حماس" لا تقاتل ضد "إسرائيل" وحدها فقط، بل تقاتل وتواجه أطراف أخرى كثيرة قامت بفرض حصار ظالم عليها، فالجهد السياسي على الصعيد الدولي يجب أن يُضَاعف أكثر مما هو عليه الآن فحركة حماس تعتبر "كياناً" مؤثراً ومن مصلحة العديد من القوى والأطراف الإقليمية التعامل والاتصال بها مع ضمان عدم المساس بالثوابت الأساسية.

الخلاصة:

نجحت حماس وحكومتها نسبياً بالقياس إلى الظرف الاستثنائي في إدارة الشؤون الأمنية والسياسية، وقد وفرت الحد المعقول من متطلبات الصمود والبحث عن البدائل، وكسر الحصار جزئياً واجتراح إبداعات ملحوظة ومقدرة في مواجهة المحن والعقبات، وتبني سياسة الاعتماد على الذات وعلى الدعم الحر وغير المشروط وغير المرتهن، وقد اجتهدت لتقديم نموذج فريد وعملي لحسم الإدارة والأمانة و"نظافة اليد" ومحاولة محاربة الفساد.

ومن خلال تجربة حركة حماس القاسية والتي امتلأت بالعقبات والضغوطات فقد وقعت أخطاء وثغرات وجوانب قصور ليست خافية على أحد، خصوصاً وأن هذه هي التجربة الحقيقية لها في الحكم، لكنها الأخطاء والثغرات كانت في التخطيط وليس في الكليات والاستراتيجيات.

ولذلك، ورغم قصر الزمن الذي مارست فيه حركة حماس السياسة إلا أن تسارع الأحداث من حول الحركة قد أكسب قادتها تجربة مميزة وقدرة على التفاعل بإيجابية مع المتغيرات السياسية حتى الآن ودون التفريط بالثوابت.

إن نجاح "حماس" في إدارة الصراع مع العدو "الصهيوني" بشقيه السياسي والعسكري لا يطمس حقيقة أن الحركة قد أخفقت في تجاوز عقدة الانقسام الداخلي الفلسطيني ووقعت في "مصيدة المناكفات" أكثر من مرة وأظهرت في هذا الملف الداخلي قدرات سياسية أدنى من المستوى المطلوب وكان بمقدور الحركة أن تقدم الكثير في هذا المجال، وللإنصاف فإن جملة من المعطيات الداخلية والتطور "الدراماتيكي" "للثورات العربية" والمتغيرات والتحالفات الجديدة التي أفرزتها كانت لها التأثير الأبرز على مسار حركة حماس السياسي، وعلى ملف المصالحة بالتحديد وعليه، فلم يكن بوسع الحركة بهذا المجال أن تبدع أكثر مما كان.

وبناءً على التحديات والمعوقات الكبيرة في كافة الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والإدارية، يمكننا القول أنه لا يمكن الحكم على الحكومة التي أدارتها حركة حماس بالفشل؛ لأنها لم تمر بتجربة طبيعية، ولم تُتَح لها الفرصة للقيام بمسئولياتها الاصلاحية، وإن إخفاق الحركة بالقيام بمتطلبات عملية الحكم أمر تتحمله القوى المحلية والإقليمية والدولية بسب التحديات والعقبات التي وضعتها.

الخاتمة

أخذت حركة حماس قرار المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م بعد أن طرأت عدة عوامل داخلية وخارجية على المستوى السياسي والأمني، وبرغم توقعها المسبق بالتحديات الكبيرة التي ربما تواجهها، لم يكن قرارها عشوائياً، بل جاء بعد مشاورات مكثفة على مختلف المستويات التنظيمية التابعة للحركة في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي السجون وخارجها.

وقد هدفت حركة حماس من وراء مشاركتها السياسية في الانتخابات رغبتها في توفير الحماية السياسية لمشروعها المقاوم وترتيب واصلاح ووضع حد للإشكاليات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجهها الأراضي الفلسطينية خصوصاً بعد انتشار ظاهرة الفساد الإداري والأمني والسياسي والمالي في السلطة الفلسطينية.

ثم عزمت حركة حماس على استكمال الانجازات التي حققتها من خلال عملها المقاوم ضد الاحتلال "الاسرائيلي" وترجمتها إلى إنجازات سياسية تمكنها من القيام بالإصلاح الداخلي على كافة الصعد، كما أرادت استغلال شعبيتها الكبيرة بعد الدور الفاعل التي قامت به من خلال إجبارها الاحتلال "الإسرائيلي" على الانسحاب من قطاع غزة عام 2005م.

وبعد تحقيق حركة حماس فوزها الكبير في الانتخابات التشريعية الثانية تعمدت بعض الأطراف المحلية والإقليمية والدولية وضع العراقيل والمعوقات ضدها، وحاولت نزع الشرعية التي اكتسبتها من خلال صناديق الاقتراع بحجة رفضها قرارات الشرعية الدولية التي تفرض عليها الالتزام بالشروط السياسية التي وضعتها اللجنة الرباعية وتبنتها بعض الأطراف المحلية كمؤسسة الرئاسة بقيادة الرئيس "محمود عباس" وبعض الأطراف الإقليمية بما فيها الدول العربية.

وبسبب رفض حركة حماس الشروط التي كان من ضمنها الاعتراف "بإسرائيل" ووقف أعمال المقاومة ضدها فُرض عليها وعلى الشعب الفلسطيني في قطاع غزة حصاراً برياً وبحرياً وجوياً قاسياً لا تزال آثاره السياسية والاقتصادية السلبية حتى تاريخ كتابة هذا البحث، ثم امتنعت معظم الحكومات العربية والدولية عن تقديم الدعم الذي كان من المعتاد أن تحصل عليه الحكومات الفلسطينية السابقة بفعل الضغوط "الإسرائيلية" والأمريكية.

استغلت الأطراف المحلية الداخلية على وجه التحديد الأزمات المتعددة التي تواجهها حركة حماس وحكومتها بفعل الحصار والعزلة الدولية ووضعت أمامها العراقيل، وضغطت عليها من أجل الانسحاب من المشهد السياسي، فرفضت الأجهزة الأمنية التعاطي مع الحكومة التي شكلتها حركة

حماس وعملت تلك الأجهزة على إثارة الفوضى الأمنية ودعم الانفلات الأمني وتقاعست عن دورها في حماية وسلامة أمن المواطنين في قطاع غزة، لكن حماس لم تقبل بانتشار الانفلات الأمني الذي أودى بحياة العديد من المواطنين، وقررت وضع حد لذلك وشكلت قوة أمنية لتحقيق الأمن والاستقرار في قطاع غزة، فرفضت الأجهزة الأمنية وحدث الانقسام الذي نعيش لحظاته حتي الآن.

ازدادت التحديات في وجه حركة حماس وحكومتها وشُنت ضد قطاع غزة حروب قاسية في عام 2008م –2009م وعام 2012م وعام 2014م هدفت إلى إسقاطها وتدمير قدراتها وإنهاء حكومتها، ثم وقعت أحداث ومتغيرات هامة كانت لها آثار إيجابية على الحركة كالانفتاح السياسي والاقتصادي وانفراجة في حركة المعابر وازدياد اتصالها مع العالم الخارجي، وآثار سلبية تمثلت بفقدانها لأهم حلفائها في سوريا ومصر وتدهور علاقاتها الدولية ببعض الدول كإيران، إذ أثرت "الثورة المضادة للربيع العربي" سلباً على حركة حماس وشعبها في قطاع غزة، حيث عاد الحصار ليشتد من جديد وازدادت العزلة الدولية السياسة والتضييق الأمني والاقتصادي من قبل الأطراف المحلية والإقليمية والدولية.

استطاعت حركة حماس تحقيق انجازات على المستويات السياسية والإدارية والأمنية على وجه التحديد، فنجحت في إنهاء الفلتان الأمني وقللت من ظاهرة التخابر مع الاحتلال، وعملت على حماية مشروع المقاومة وإتاحة الحرية للعمل النضالي المقاوم، كما نجحت في المزاوجة بين الحكم والمقاومة، واستطاعت تحريك المجتمع المدني في البلدان الخارجية، وتمكنت من اسقاط الرهانات على فشلها، وإن صمودها أمام التحديات والمعوقات هو الإنجاز الأكبر الذي يُسجل لها.

وبناء على ما سبق، يمكن القول أن حركة حماس لم تغير ولم تؤثر تجربتها في الحكم والسلطة على استراتيجيتها ومبادئها وأهدافها، فظلت على ثوابتها دون أي تنازلات، وبالتأكيد لم تخلو التجربة من الأخطاء والهفوات ونقاط الضعف التي من الضروري معالجتها والوقوف على أسبابها.

ونتيجةً، إن تجربة حركة حماس في الحكم لم تكن تجربة طبيعية، ولا يمكن قياسها بباقي التجارب السياسية الأخرى في العالم، لأن الأطراف المحلية والإقليمية والدولية لم تتح لها الفرصة للعمل والإصلاح وممارسة العملية السياسي على أصولها المعروفة دولياً.

النتائج والتوصيات:

أولاً : النتائج:

1. مقاطعة القوى والتنظيمات لحكومة الوحدة التي نادت إليها حركة حماس كانت لها تبعات سلبية على الواقع الفلسطيني، حيث عملت على تشتيت الجهود من أجل النهوض بالمشروع الوطني وأفرزت إشكاليات عدة، وساهمت في عزلة حركة حماس وحكومتها ومقاطعتها دولياً.
2. قامت بعض الأطراف الداخلية على تشويه صورة حركة حماس وحكومتها محلياً وإقليمياً ودولياً، بسبب عدم قدرتها على توفير تلك الاحتياجات بالشكل التي كانت تهدف إليه وكان الإعلام الذي قادته السلطة الفلسطينية اللاعب الأبرز في العمل على تشويه صورة حماس، والمحرض الرئيس للفلتان الأمني الذي انتشر في الأراضي الفلسطينية وخصوصاً في قطاع غزة.
3. حاولت حركة حماس الجمع بين المقاومة والحكم من خلال التركيز على الإصلاح ومحاربة الفساد والاستمرار في العمل العسكري من خلال أسر الجندي "الإسرائيلي" "جلعاد شاليط" والإفراج عن مئات الفلسطينيين وصدها بقوة لثلاثة حروب قاسية كانت "إسرائيل" تهدف منها السيطرة على قطاع غزة وإنهاء حكم حركة حماس .
4. الانقسام الفلسطيني لم يبدأ عقب أحداث عام 2007م في قطاع غزة، لكن الانقسام الفعلي يعود فعلياً بعد توقيع اتفاقية "أوسلو" حيث كانت بداية الشرخ والانقسام في أركان المجتمع الفلسطيني.
5. التلويح بقطع المساعدات والدعم المالي وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية كانت أبرز أدوات الضغط التي استخدمتها الولايات المتحدة وحلفائها تجاه السلطة الفلسطينية، مما أثر على استمرار حالة الانقسام السياسي.
6. "إسرائيل" هي العقبة الأبرز في الانقسام الحاصل في الأراضي الفلسطينية؛ لأنها ترى في حالة الانقسام مصلحة استراتيجية.
7. وضع العراقيل الدولية والإقليمية والمحلية أمام إنهاء الانقسام الفلسطيني لمصالح أجندات تلك القوى، فهدفت "إسرائيل" وأمريكا والسلطة الفلسطينية إلى تشديد الضغط المالي والحصار السياسي والدبلوماسي على حركة حماس وحكومتها؛ لتقليل شعبيتها، وتم توظيف العلاقات الأمريكية العربية للمزيد من الضغط على حركة حماس من خلال تعميق فكرة الاعتراف "بإسرائيل"، ولم تحترم الخيار الديموقراطي الفلسطيني وفرضت حصاراً قاسياً.
8. أثبتت حكومة حركة حماس قدرتها الفائقة في إنهاء الفلتان الأمني وإنهاء فوضي السلاح وأظهرت نجاحاً باهراً في ضبط الأمن الداخلي وحفظ الاستقرار وفرض النظام وحماية المواطنين، وقد أبدت

الحركة قدرة هائلة في الحد من ظاهرة التخابر مع الاحتلال ومحاربتها والتقليل منها، واستطاعت تخفيض "المشكلات العائلية" التي كانت أحد أهم انشغالات المواطنين في قطاع غزة.

9. دعمت "إسرائيل" والإدارة الأمريكية مؤسسة الرئاسة على حساب الحكومة التي شكلتها حركة حماس بهدف تعزيز الخلاف الفلسطيني الفلسطيني وإضعاف حركة حماس وحكومتها.
10. واجهت حركة حماس ضعفاً في الإمكانيات التي اعتمدت عليها في حكمها، بالإضافة للحصار الخانق والعدوان العسكري الذي تمثل بثلاثة حروب مدمرة، والمتطلبات الكثيرة والمعقدة لتركيبة السكان الكثيفة.
11. لم تستطع حماس وحكومتها تحقيق الإنجازات الاقتصادية التي كانت تهدف إليها بسبب الحصار والأزمات الداخلية التي افتعلتها القوى المحلية والإقليمية والدولية.
12. أثرت المشاركة السياسية لحركة حماس في الحكم على علاقاتها بالمجتمع الفلسطيني سلبياً نوعاً ما؛ فالتحدي الأمني الداخلي فرض على حركة حماس الدخول بمواجهة مباشرة مع بعض العائلات والفصائل من أجل تحقيق الأمن المقصود في قطاع غزة، بالإضافة لصعوبة توفير الاحتياجات الرئيسة مثل الوقود والكهرباء وغيرها بسبب الحصار المفروض.
13. واجهت حركة حماس إشكالية في التوفيق بين خطابها "الأيديولوجي" وما يتطلبه العمل على أرض الواقع، فالأمر على أرض الواقع كان أمراً صعباً وبحاجة إلى ترتيبات سياسية؛ ولذلك اصطدمت الحركة بجدار الاعتراف الدولي .
14. حمل "الربيع العربي" لحماس وحكومتها تحديات سياسية ومالية كبيرة تمثلت بخسارة حاضنتها الاستراتيجية سوريا وفتور في العلاقات مع بعض حلفائها مثل "إيران وحزب الله" خصوصاً في تتابع التغيرات الفكرية والسلوكية التي أحدثها "الربيع العربي"، وبرغم ذلك، لم تصل العلاقات لحد القطيعة التامة واستمرت قنوات الاتصال، كما أسهم "الربيع العربي" في اعطاء حماس وحكومتها هامشاً أوسع من الحركة على الصعيد الإقليمي، لكن ذلك لم يعد بالنفع بالشكل المطلوب من أجل إنهاء الحصار وتحقيق إنجازات ملموسة على أرض الواقع.
15. "الانقلاب العسكري" وعزل الرئيس "محمد مرسي" بمصر أعاد من جديد الحصار على الشعب في قطاع غزة أكثر مما سبق، خصوصاً بعد اعتبار مصر حركة حماس حركة إرهابية.
16. من التحديات التي واجهت حماس على صعيد علاقاتها الدولية محاولة العديد من الدول والأطراف ربط مستوى تقدم علاقاتها بحماس، بمدى إعادة حماس صياغة موقفها لصالح تلك الدول أو لنظامها السياسي والاتجار بالموقف السياسي لحماس لصالحها.

17. استطاعت حركة حماس وحكومتها استغلال دور الدبلوماسية غير الرسمية في نسج علاقات مع أطراف وشخصيات إقليمية ودولية عديدة، كان لها دور بارز في تقديم المساعدات والمعونات وإرسال القوافل الإنسانية للشعب في قطاع غزة، واتخاذ موقف إيجابي بَنَّاء تجاه حماس وحكومتها.
18. لم تُذعن حركة حماس وحكومتها للضغوطات المحلية والإقليمية والدولية التي تجبرها على الاعتراف "بإسرائيل"، مما وضعها في عزلة اقتصادية دفعها إلى استغلال "اقتصاد الأنفاق" لتوفير حاجات المجتمع الأساسية بسبب تحدي الحصار الخانق عليها وعلى شعبها.
19. تعاملت حركة حماس بانفتاح مع العلاقات السياسية والدولية وبقدرة عالية ومرونة دون أن يخل ذلك بثوابتها ومبادئها، فاستطاعت إنشاء شبكة من العلاقات الدولية وتطويرها بالرغم من الهجوم الدولي عليها وخصوصاً من "اللوبي الصهيوني" وبعض الأنظمة الإقليمية، كما إن تجربة الحكم قفزت بحماس إلى الساحة الدولية والإقليمية وجعلتها طرفاً مقرراً وليس طرفاً متفرجاً أو متلقياً.
20. لم تمانع حركة حماس التواصل مع أي جهة إقليمية ودولية أو أي جهة أخرى من أجل البدء بحوارات ولقاءات أو اتصالات دبلوماسية وسياسية من شأنها التخفيف من معاناة الشعب في قطاع غزة والعمل على رفع الحصار المفروض عليه.
21. حاولت حركة حماس كسر العزلة السياسية وفك الحصار، واجتهدت في الاتصال بالمجتمع الدولي عبر الوسطاء، لكن ذلك لم يفلح إلا مع بعض الدول وكثير من الدول رفضت الاعتراف بما فيها بعض الدول العربية.
22. تجربة حركة حماس في الحكم عززت فكرة النظام والقانون نسبياً وفرضت على الساحة الفلسطينية التعددية السياسية.
23. تجربة حركة حماس لم تكن تجربة طبيعية وهى تجربة استثنائية ولا يمكن قياسها بنفس معايير تقييم التجارب الطبيعية والمشاركات السياسية المطبقة على تجارب أخرى بالعالم بسبب واقع الاحتلال "الإسرائيلي" وضغوط الحصار والقيود المفروضة عليها.

ثانياً :التوصيات:

على المستوي المحلي:

1. ضرورة أن تسهم حركة حماس في تطوير واقعها وإعادة هيكلة علاقاتها المحلية والإقليمية والدولية وفقاً للظروف والمتغيرات بما يحفظ مبادئها وأفكارها، وضرورة إعادة تقييم علاقاتها الداخلية وخصوصاً علاقاتها بالمجتمع الفلسطيني، ولابد لحركة حماس من مراجعة واستخلاص الدروس

والعبر من تجربتها؛ لأن هناك تجارب سياسية في دول أخرى مماثلة لها، كان يمكن لحماس أن تتفادى بعض الإشكاليات والأخطاء التي هدفت إلى إسقاطها.

2. استغلال دور الدبلوماسية البديلة غير الرسمية في نسج العلاقات من خلال التواصل مع جميع الأطراف والشخصيات والمؤسسات والمنظمات الدولية الرسمية وغير الرسمية، من أجل رفع العزلة السياسية والدبلوماسية، بسبب عدم تعاطي كثير من الدول بدبلوماسية رسمية مع حماس وحكومتها.
3. ينبغي على السلطة الفلسطينية ألا تكترث للابتزاز السياسي والضغوطات التي تمارسها أمريكا و"إسرائيل" لعدم إتمام المصالحة الفلسطينية، ويجب تنفيذ استحقاقات تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والالتزام بما تم الاتفاق عليه والعمل بالوسائل كافة من أجل رفع الحصار عن قطاع غزة وفتح المعابر واستلامها وإشراك حماس بها.
4. إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني وإعطاء حكومة الوفاق الوطني من قبل الأطراف فرصة لتقديم الخدمات وفتح المعابر والوصول إلى نقاط اتفاق فلسطيني فلسطيني والنهوض بالواقع الفلسطيني بشكل عام.
5. إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وترميم إدارتها وقيادتها وإحياؤها من جديد لتضمم كافة القوى السياسية بما فيها "حماس والجهاد الإسلامي" على أسس سليمة تضمن التعددية السياسية.
6. نوصى بتشكيل فريق فلسطيني موحد على الصعيد الدبلوماسي والاقتصادي والأمني للتعامل الرسمي مع الدول الإقليمية والدولية لحشد التأييد وتخفيف العبء والمعاناة عن شعبنا الفلسطيني.
7. أوصى الأطراف الفلسطينية المفاوضة بعدم إعطاء الفرصة "لإسرائيل" للتدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية والعمل على إنهاء الانقسام والسعي إلى فتح جميع المعابر.
8. تعزيز الدور الشعبي والاجتماعي والمؤسسي من خلال تشجيع حركتي حماس وفتح لتنفيذ اتفاقيات المصالحة وأخذ خطوات بناءة تنصب في مصلحة الشعب الفلسطيني ككل من خلال إنهاء الانقسام الفلسطيني بشكل حقيقي وواقعي.
9. إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية وبلدية لفرز قيادات جديدة.

على المستوى الإقليمي:

1- العمل على تسهيل فتح معبر "رفح" وعدم تقييد حركة المواطنين في قطاع غزة، والضغط على "مصر" من أجل فتح معبر "رفح" بشكل دائم ودون انقطاع.

2- نوصى بضرورة الاستمرار في الجهود الحقوقية الفلسطينية أمام المؤسسات الدولية ومحكمة الجنايات الدولية لفضح سياسة الاحتلال في استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة والتوقف عن التعويل على "إسرائيل" وأمريكا في الحصول على الحقوق.

3- تحييد الأطراف الفلسطينية وعدم جرها أو إقحامها في النزاعات والأزمات الداخلية الحاصلة في بعض الدول وخصوصاً الدول التي تأثرت بأحداث "الربيع العربي".

على المستوى الدولي:

1- نوصى الأطراف المعنية بإعادة النظر في شروط اللجنة الرباعية وتوافقها من عدمه مع مصالح الشعب الفلسطيني والعمل على إيجاد مبادرات جديدة عادلة وناجزة للشعب الفلسطيني تنصب في إعادة الحقوق المهدورة للشعب الفلسطيني.

2- نوصى المجتمع الدولي بإعلاء قيم الديموقراطية واحترام خيارات الشعوب وذلك بالتعامل مع الحكومات المنتخبة أياً كان لونها وأياً كانت أيديولوجيتها.

3- نوصى المجتمع الدولي بالعمل على احتواء حركة حماس سياسياً وعدم عزلها، فحماس حركة إسلامية وسطية تدير الأمور والقضايا من منطلق إسلامي وسطي معتدل، والبديل عن ذلك من شأنه أن يعزز التطرف والتشدد وضرورة تعاطي المجتمع الدولي مع حركة حماس باعتبارها لاعباً حيوياً ومهماً في المنطقة.

4- العمل على إيجاد مسارات ووسائل دبلوماسية غير رسمية "كالدبلوماسية الشعبية" للضغط على الحكومات الخارجية للتعاطي مع القضية الفلسطينية بشكل جدي وتضييق الخناق على المحتل "الإسرائيلي".

رقم	النتائج	التوصيات	الجهة الموصَي إليها
1	استطاعت حركة حماس وحكومتها استغلال دور الدبلوماسية غير الرسمية في نسج علاقات مع أطراف وشخصيات إقليمية ودولية عديدة، كان لها دور بارز في تقديم المساعدات والمعونات وإرسال القوافل الإنسانية للشعب في قطاع غزة، واتخاذ موقف إيجابي بَنَّاء تجاه حماس وحكومتها.	استغلال دور الدبلوماسية البديلة غير الرسمية في نسج العلاقات من خلال التواصل مع جميع الأطراف والشخصيات والمؤسسات والمنظمات الدولية الرسمية وغير الرسمية، من أجل رفع العزلة السياسية والدبلوماسية، بسبب عدم تعاطي كثير من الدول بدبلوماسية رسمية مع حماس وحكومتها.	حركة حماس – القوى الفلسطينية المحلية والخارجية.
2	الانقسام الفلسطيني لم يبدأ عقب أحداث عام 2007م في قطاع غزة، لكن الانقسام الفعلي يعود فعلياً بعد توقيع اتفاقية "أوسلو" حيث	أوصى الأطراف الفلسطينية المفاوضة بعدم إعطاء الفرصة "لإسرائيل" للتدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية والعمل على	السلطة الفلسطينية- منظمة التحرير- دائرة المفاوضات والقائمين عليها.

رقم	النتائج	التوصيات	الجهة الموصَي إليها
	كانت بداية الشرخ والانقسام في أركان التجمع الفلسطيني.	إنهاء الانقسام والسعي إلى فتح جميع المعابر.	
3	وضع العراقيل الدولية والإقليمية والمحلية أمام إنهاء الانقسام الفلسطيني لمصالح أجندات تلك القوى، فهدفت "إسرائيل" وأمريكا والسلطة الفلسطينية إلى تشديد الضغط المالي والحصار السياسي والدبلوماسي على حركة حماس وحكومتها؛ لتقليل شعبيتها، وتم توظيف العلاقات الأمريكية العربية للمزيد من الضغط على حركة حماس من خلال تعميق فكرة الاعتراف "بإسرائيل"، ولم تحترم الخيار الديموقراطي الفلسطيني وفرضت حصاراً قاسياً.	إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني وإعطاء حكومة الوفاق الوطني من قبل الأطراف فرصة لتقديم الخدمات وفتح المعابر والوصول إلى نقاط اتفاق فلسطيني فلسطيني والنهوض بالواقع الفلسطيني بشكل عام.	حركة فتح – حركة حماس– مصر – الفصائل الفلسطينية.
4	أثرت المشاركة السياسية لحركة حماس في الحكم على علاقاتها بالمجتمع الفلسطيني سلبياً نوعاً ما؛ فالتحدي الأمني الداخلي فرض على حركة حماس الدخول بمواجهة مباشرة مع بعض العائلات والفصائل من أجل تحقيق الأمن المقصود في قطاع غزة، بالإضافة لصعوبة توفير الاحتياجات الرئيسة مثل الوقود والكهرباء وغيرها بسبب الحصار المفروض.	ضرورة أن تسهم حركة حماس في تطوير واقعها وإعادة هيكلة علاقاتها المحلية والإقليمية والدولية وفقاً للظروف والمتغيرات بما يحفظ مبادئها وأفكارها، وضرورة إعادة تقييم علاقاتها الداخلية وخصوصاً علاقاتها بالمجتمع الفلسطيني، ولابد لحركة حماس من مراجعة واستخلاص الدروس والعبر من تجربتها؛ لأن هناك تجارب سياسية في دول أخرى مماثلة لها، كان يمكن لحماس أن تتفادى بعض الإشكاليات والأخطاء التي هدفت إلى إسقاطها.	حركة حماس وحكومتها.
5	لم تمانع حركة حماس التواصل مع أي جهة إقليمية ودولية أو أي جهة أخرى من أجل البدء بحوارات ولقاءات أو اتصالات دبلوماسية وسياسية من شأنها التخفيف من معاناة الشعب في قطاع غزة والعمل على رفع الحصار المفروض عليه.	العمل على إيجاد مسارات ووسائل دبلوماسية غير رسمية "كالدبلوماسية الشعبية" للضغط على الحكومات الخارجية للتعاطي مع القضية الفلسطينية بشكل جدي وتضييق الخناق على المحتل "الإسرائيلي".	حركة حماس– الجاليات الفلسطينية في الخارج– القوى الفلسطينية– سفارات فلسطين في الخارج.
6	من التحديات التي واجهت حماس على صعيد علاقاتها الدولية محاولة العديد من الدول والأطراف ربط مستوى تقدم علاقاتها بحماس، بمدى إعادة حماس صياغة موقفها لصالح تلك الدول أو لنظامها السياسي والإتجار بالموقف السياسي لحماس لصالحها.	تحييد الأطراف الفلسطينية وعدم جرها أو إقحامها في النزاعات والأزمات الداخلية الحاصلة في بعض الدول وخصوصاً الدول التي تأثرت بأحداث "الربيع العربي".	مصر– سوريا –إيران – حزب الله .
7	"الانقلاب العسكري" بمصر أعاد من جديد	العمل على تسهيل فتح معبر "رفح" وعدم	المجتمع الدولي – الدول العربية

رقم	النتائج	التوصيات	الجهة الموصَي إليها
	الحصار على الشعب في قطاع غزة أكثر مما سبق، خصوصاً بعد اعتبار مصر حركة حماس حركة إرهابية.	تقييد حركة المواطنين في قطاع غزة، والضغط على مصر من أجل فتح معبر "رفح" بشكل دائم ودون انقطاع.	– مصر– السلطة الفلسطينية – الرئيس محمود عباس.
8	حاولت حركة حماس كسر العزلة السياسية وفك الحصار، واجتهدت في الاتصال بالمجتمع الدولي عبر الوسطاء، لكن ذلك لم يفلح إلا مع بعض الدول وكثير من الدول رفضت الاعتراف بما فيها بعض الدول العربية.	نوصى بتشكيل فريق فلسطيني موحد على الصعيد الدبلوماسي والاقتصادي والأمني للتعامل الرسمي مع الدول الإقليمية والدولية لحشد التأييد وتخفيف العبء والمعاناة عن شعبنا الفلسطيني.	القوى والمؤسسات الفلسطينية في الداخل والخارج.
9	لم تُذعن حركة حماس وحكومتها للضغوطات المحلية والإقليمية والدولية التي تجبرها على الاعتراف "بإسرائيل"، مما وضعها في عزلة اقتصادية دفعها إلى استغلال "اقتصاد الأنفاق" لتوفير حاجات المجتمع الأساسية بسبب تحدي الحصار الخانق عليها وعلى شعبها.	نوصى الأطراف المعنية بإعادة النظر في شروط اللجنة الرباعية وتوافقها من عدمه مع مصالح الشعب الفلسطيني والعمل على إيجاد مبادرات جديدة عادلة وناجزة للشعب الفلسطيني تنصب في إعادة الحقوق المهدورة للشعب الفلسطيني.	اللجنة الرباعية الدولية – السلطة الفلسطينية– المجتمع الدولي– الأمم المتحدة.
10	تعاملت حركة حماس بانفتاح مع العلاقات السياسية والدولية وبقدرة عالية ومرونة دون أن يخل ذلك بثوابتها ومبادئها، فاستطاعت إنشاء شبكة من العلاقات الدولية وتطويرها بالرغم من الهجوم الدولي عليها وخصوصاً من "اللوبي الصهيوني" وبعض الأنظمة الإقليمية كما إن تجربة الحكم قفزت بحماس إلى الساحة الدولية والإقليمية وجعلتها طرفاً مقرراً، وليس طرفاً متفرجاً أو متلقياً.	نوصى المجتمع الدولي بالعمل على احتواء حركة حماس سياسياً وعدم عزلها، فحماس حركة إسلامية وسطية تدير الأمور والقضايا من منطلق إسلامي وسطي معتدل، والبديل عن ذلك من شأنه أن يعزز التطرف والتشدد وضرورة تعاطي المجتمع الدولي مع حركة حماس باعتبارها لاعباً حيوياً ومهماً في المنطقة.	المجتمع الدولي– الدول العربية.
11	واجهت حركة حماس ضعفاً في الإمكانيات التي اعتمدت عليها في حكمها، بالإضافة للحصار الخانق والعدوان العسكري الذي تمثل بثلاثة حروب مدمرة، والمتطلبات الكثيرة والمعقدة لتركيبة السكان الكثيفة.	نوصى بضرورة الاستمرار في الجهود الحقوقية الفلسطينية أمام المؤسسات الدولية ومحكمة الجنايات الدولية لفضح سياسة الاحتلال في استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة والتوقف عن التعويل على "إسرائيل" وأمريكا في الحصول على الحقوق.	صناع القانون الفلسطينيون– المؤسسات القانونية الفلسطينية– مراكز حقوق الإنسان المحلية والدولية–السلطة الفلسطينية.
12	تجربة حركة حماس في الحكم عززت فكرة النظام والقانون وفرضت على الساحة الفلسطينية التعددية السياسية.	إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وترميم إدارتها وقيادتها وإحياؤها من جديد لتضمم كافة القوى السياسية بما فيها "حماس والجهاد الإسلامي" على أسس سليمة تضمن التعددية السياسية.	منظمة التحرير الفلسطينية– القوى والأحزاب الفلسطينية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب :

1- أبو رمضان، محسن(2010).**حماس في الحكم الآثار السياسية** .ط1.البيرة :مركز القدس للإعلام والاتصال.

2- أبي عيسي، وسام(2015). **الموقف الروسي تجاه حركة حماس 2006-2010**. ط1. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

3- بحيص، حسن وسعد، وائل(2008). **التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007**.ط1.بيروت :مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

4- جرابعة، محمود(2010). **حركة حماس : مسيرة مترددة نحو السلام**.ط1.رام الله : المركز الفلسطيني للدراسات السياسية والمسحية.

5- الحروب، خالد (2000).**حماس الفكر والممارسة السياسية**.ط2. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

6- حلمى ، أحمد (2006).**حماس بين زمنين**.ط1.بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

7- حمد، جهاد(2006). **التحول في علاقات حماس الدولية**. غزة، فلسطين .

8- الحمد، جواد (2004).**المدخل إلى القضية الفلسطينية**.ط7.عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

9- الحمد، جواد وآخرون (1998). **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس 1987-1996**. ط 2. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

10- الحمد، جواد(2008).**حماس والحركة الإسلامية والحوار مع النظام السياسي في الأردن**.ط1. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

11- رزقة، يوسف وآخرون(2010).**العدوان على غزة2008-2009**.ط1.غزة:مركز رؤى للدراسات والأبحاث.

12- رزقة، يوسف(2008). **الطريق الصعب: تجربة حماس في الحكومة الحادية عشر**. ج 2. غزة: مطبعة دار الأرقم.

13- رزقة، يوسف(2010).**الرؤية السياسية لحركة حماس**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

14- الزبيدي، باسم(2010).**حماس والحكم: دخول النظام أم تمرد عليه**. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

15- سعيد، سمير(2002).**حركة المقاومة الإسلامية حماس**.ط1.المنصورة : دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
16- السقا، أباهر(2014).**الانتفاضات والثورات العربية الحالية وأثرها على القضة الفلسطينية**.ط1.بيرزيت: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدارسات الاستراتيجية.
17- شمعة، آية وآخرون(2013).**يومياًت العدوان -حرب حجارة السجيل**.ط1.غزة:مركز نساء من أجل فلسطين.
18- الشوبكي، بلال(2008). **التغير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي حماس نموذجاً**. ط1. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية .
19- صالح ، محسن (2007).**قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها** .ط1. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
20- صالح، محسن(2002).**فلسطين سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**.ط1. كوالامبور، ماليزيا.
21- صالح، محسن(2013).**أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة**.ط1.بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
22- صالح، محسن(2015).**حركة المقاومة الإسلامية حماس دراسة في الفكر والتجربة**. ط1. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
23- عبد الغفور، ياسر(2015).**حصار غزة، البدايات القضايا، والتداعيات المواقف**.ط1.شبكة الألوكة.
24- العمور ثابت(2009). **مستقبل المقاومة الإسلامية في فلسطين حركة حماس نموذجا**. ط1. الجيزة : مركز الإعلام العربي.
25- غوشة ،إبراهيم(2008).**المئذنة الحمراء**. ط1. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
26- قاسم، عبد الحي على(2009). **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركة حماس**.ط1. القاهرة: مكتبة المتبولي.
27- طشطوش، هايل(2010). **مقدمة في العلاقات الدولية**.ط1.الأردن:جامعة اليرموك.
28- النادي، علاء(2004).**حماس المنطلقات والأهداف** .ط1.القاهرة: مركز الإعلام العربي.
29- النواتي، سليمان(2002). **حماس من الداخل**.ط1. غزة: دار الشروق للنشر والتوزيع .
30- وائل، سعد(2006).**الحصار.. دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس**.ط1. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

ب- الأطروحات والرسائل الجامعية:

1- أبو حلاوة، كريم. **أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية.** بحث غير منشور، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، سوريا 2010.

2- أبو سعدة، محمد. **السياسة الإيرانية تجاه حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين.** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين 2012.

3- أبو عرب ،خليل. **أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني.** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس ،فلسطين2008.

4- أبو الروس، عماد. **تجربة حركة حماس وإشكالية الجمع بين المقاومة والحكم.** رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسة، غزة، فلسطين2014.

5- أحمد، محمد. **حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين 1993-2006.**رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس ، فلسطين 2007.

6- إسماعيل، هنادي .**الدولة الفلسطينية نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة.** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين 2012.

7- داود، محمد .**الصراع السياسي الفلسطيني وأثره على حرية الصحافة في الضفة الغربية وقطاع غزة2006-2008.**دراسة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين2011.

8- الدبس، معتز. **التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية حماس 2000-2009.**رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين 2010.

9- الدجنى ،حسام. **فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 وأثره على النظام السياسي الفلسطيني.** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين 2010.

10- دحبور، إبراهيم. **التحول الديموقراطي الفلسطيني وأثره على الخطاب السياسي لحركة المقاومة الاسلامية حماس2006-2012.**رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، فلسطين 2013.

11- الشيخ عيد، صادق .**تطور العلاقات الدولية لحركة المقاومة الإسلامية حماس**. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسة، غزة، فلسطين2013.

12- عزام، تيسير. **التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية حماس وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1993-2007م**.رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين 2007.

13- عودة، عواد. **إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين 2011.

14- عودة، كفاح .**أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني استراتيجيا وتكتيكيا**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس ،فلسطين2009.

15- الحداد، علا. **دور التدريب التقني والمهني في خلق فرص عمل للمتدربين حالة دراسية: كلية مجتمع غزة-الأونروا**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين 2009.

16- كوع، معين. **رسالة حماس الاتصالية الاستراتيجية ، التكتيكات، القنوات، والفاعلية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ويستمنستر، لندن، إنجلترا 2007.

17- المبحوح، وائل. **المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس1994-2006**.رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين2010.

18- الوادية، أحمد. **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2008**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين 2009.

19- يوسف، خولة. **الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة في ضوء إحكام القانون الدولي العام**. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة دمشق، دمشق، سوريا2011.

ج- المجلات:

مجلة الجامعة الاسلامية:

1- البسوس، هاني: **التلويح بحل السلطة الفلسطينية**، العدد 1، غزة، يناير2013.

مجلة جامعة النجاح الوطنية:

2- نعيرات، رائد: **الثقافة السياسية لحركة حماس وأثرها على السلوك السياسي للحركة في الحكم**، العدد 4، نابلس، 2008.

مجلة دراسات شرق أوسطية:

3- الكيالى، عبد الحميد: **ردود الفعل الإسرائيلية حيال فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006** ،العدد34-35،الأردن،2006.

مجلة السياسة الدولية:

4- عماد، جاد: **(إسرائيل) ولقاء أنابوليس.. العودة إلى خارطة الطريق**، العدد171،القاهرة، يناير2008.

5- محمد، جمعة: **الأزمة الفلسطينية إلى أين**، العدد 169،القاهرة،يوليو2007.

د- الدراسات والتقارير والندوات:

1- أبراش، إبراهيم . **التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني**. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر "التطورات السياسية الفلسطينية في ضوء الانتخابات التشريعية 2006"، معهد دراسات التنمية. غزة، فلسطين، مارس 2006.

2- أبو النمل وآخرون. **حركة حماس**. الإمارات العربية المتحدة، دبي، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2008.

3- أبو عامر، عدنان. **تجربة حماس في الحكم العلاقة وتسوية الصراع مع إسرائيل**. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت2007.

4- **تداعيات فوز حركة حماس بالانتخابات على القضية الفلسطينية و(إسرائيل)**.عمان، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط.2006.

5- تقرير المجلس التشريعي2015/6/3.

6- **تقرير حول حالة الانفلات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية**. سلسلة تقارير خاصة(43)، فلسطين، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن2005.

7- **تقرير لجنة الرقابة العامة وحقوق الانسان والحريات**. المجلس التشريعي الفلسطيني 3-6-2015.

8- **حصيلة شاملة لنتائج الهجوم الإسرائيلي على غزة**. المركز الأورومتوسطي لحقوق الإنسان. 28 أغسطس 2014.

9- داودية، احمد. **الانتخابات الرئاسية الفلسطينية، الانتخابات الفلسطينية الثانية، الرئاسية والتشريعية والحكم المحلي2005-2006**. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية2007.

10- **دراسة بعنوان: حماس تستلم السلطة من فتح قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية25كانون الثانى2006**.عمان ، الأردن. مركز دراسات الشرق الأوسط2006.

11- رزقة، يوسف. **تجربة حماس في الحكم**. بحث غير منشور، غزة، فلسطين 2010.

12- رزقة، يوسف. **ندوة سياسية بعنوان: قراءة في تجربة حماس في الحكم والسياسة**. مركز الدراسات السياسية والتنموية، غزة، 2010.

13- شراب، ناجى. **ندوة سياسية بعنوان: قراءة في تجربة حماس في الحكم والسياسة** .غزة، مركز الدراسات السياسية والتنموية ، 2فبراير2012.

14- صايغ، يزيد. **ثلاث سنوات من حكم حماس في غزة**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات2010.

15- **صفحات سوداء في غياب العدالة**. تقرير حول الأحداث الدامية التي شهدها قطاع غزة خلال الفترة 7-16 يونيو 2007،غزة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان2007.

16- عثمان، طارق. **حماس والربيع العربي.. جدل المكسب والخسارة**. مركز نماء للبحوث والدارسات2013.

17- لحلوح، علاء. **موقف حركة فتح من عملية السلام في ظل الشراكة السياسية مع حركة حماس**. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية 2009.

18- محمود، خالد وأبو عامر، عدنان. **قراءة في سلوك حماس تجاه تحدياتها الداخلية والخارجية**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الدوحة، قطر 2014.

19- **مستقبل العلاقة بين حماس وإيران**. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان 2014.

20- **مستقبل حماس في ظل الربيع العربي** .غزة، مركز الدراسات السياسية والتنموية2012.

21- **مستقبل حماس في ظل الربيع العربي**. مركز الدراسات السياسية والتنموية، غزة، 4مارس 2013.

22- مشعل، أحمد وآخرون، (تحرير محسن صالح). **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007** ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت 2008.

23- المصري، هاني. **آفاق المصالحة بعد فشل إعلان الدوحة**. فلسطين :المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية2012.

24- مؤتمر الاسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية في ظل التغيرات والثورات العربية. **كلمة (خالد مشعل) رئيس المكتب السياسي لحركة حماس.** فندق كراون بلازا ، بيروت، لبنان،28-29نوفمبر 2012.

25- نعيرات، رائد . **الأداء الحكومي لحركة حماس: تطبيق برنامج التغيير والإصلاح.** مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت 2006.

26- هراري، شالوم. **إيران تتبني "حماس ستان".** مركز القدس للعلاقات العامة، ترجمة :مركز الزيتونة للدارسات والاستشارات، بيروت 2007.

27- **الوضع الفلسطيني الراهن والتغييرات الإقليمية في المنطقة وتأثيرها على الحالة الفلسطينية وعلى مستقبل المصالحة الفلسطينية.** ندوة سياسية، غزة، فلسطين، تحالف السلام الفلسطيني،27يوليو 2015.

28- الشيخ خليل، نهاد. **مبادرات المصالحة الفلسطينية منذ أحداث يونيو 2007 وحتى يونيو 2008 مضمونها وإمكانات نجاحها.** بحث غير مشور، غزة: الجامعة الاسلامية 29نوفمبر 2014.

29- يوسف، أحمد. **تجربة حماس السياسية مربعات الرؤية والحسابات.** بحث غير منشور، غزة: بيت الحكمة للدراسات والاستشارات2010.

هـ- الصحف والتقارير التلفزيونية:

الصحف:

1-صحيفة القدس. فلسطين. **مشعل: تجربة حماس في الحكم تحت سقف (أوسلو) شابها أخطاء.**13 أكتوبر .2012

2-صحيفة الرسالة .غزة. **حماس محطات المواجهة والصمود.**15 ديسمبر 2014.

3-صحيفة الرسالة .غزة. **علاقات حماس الدولية بين الترميم والتجديد.**16ديسمبر 2014.

4-صحيفة المونيتور. بريطانيا. حسام بعلوشة. **استئناف العلاقات بين حماس وإيران وعودة التمويل الإيراني.** 11فبراير 2015.

5-صحيفة فلسطين .غزة. حسام الدجنى. **تجربة حماس بالحكم.. أين أصابت وأين أخفقت.**3 يونيو 2014 .

7-صحيفة الاخبار المصرية. القاهرة. محمد بركات. **قراءة في مؤتمر أنابوليس.**30نوفمبر 2007 ،العدد 17352.

8-صحيفة الرسالة .غزة .**الاعمار وبرامج التشغيل، أمل إعمار غزة في 2015.** 2 يناير.2015

9-صحيفة الرسالة. غزة .**اليوم الذكرى الثالثة لصفقة وفاء الاحرار.**18أكتوبر 2014.

10-جريدة المستقبل اللبنانية. لبنان. **حكومة حماس في مواجهة تحديات داخلية وضغوط دولية.**19يونيو2006، العدد 2231.
11- صحيفة الشرق الأوسط. لندن. **حوار مع د. موسى أبو مرزوق.** 11 أغسطس 2012.
12- صحيفة الحياة الجديدة. رام الله. **حماس تحسم أمرها وتقرر المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة.**1أكتوبر.2015
13-صحيفة الحياة الجديدة. رام الله. **ومضات من سيرة المناضل أحمد الجعبري.**11أكتوبر2015.
14- صحيفة الوفد. مصر. حسين عبد الرازق. **قمة الخائفين في شرم الشيخ.**29يونيو2007، العدد .6343
15- صحيفة فلسطين. غزة. **حماس نجحت في المزاوجة بين المقاومة والسياسة.**28 يناير.2014
16-صحيفة المصدر. **التقارب بين إيران وحماس: التقاء مصالح في ظل اختلافات أساسية في المواقف.** 13 أكتوبر 2013.
17-صحيفة هآرتس."إسرائيل".26يناير.2006
18-صحيفة السفير اللبنانية. لبنان. 30يناير2006.

التقارير التلفزيونية:

1- قناة الجزيرة مباشر: **حوار خاص مع أسامة حمدان مسئول العلاقات الدولية بحركة حماس.**1 اغسطس 2014.
2- قناة الجزيرة: برنامج الواقع العربي. **التحديات التي تواجه حركة حماس.** 14 ديسمبر 2014.
3- قناة القدس :برنامج البعد الثالث. **تقييم تجربة حركة حماس السياسية** . 6 سبتمبر 2012.
4- قناة الميادين: برنامج حوار خاص. **حوار مع أسامة حمدان مسؤول العلاقات الدولية في حركة حماس.** 14 مارس 2014.
5- قناة روسيا اليوم: تقرير إخباري. **الحرب الأخيرة على غزة أكسبت حماس شرعية دولية.** 30نوفمبر 2012.
6- قناة سكاي نيوز: تقرير إخباري. **علاقات حماس بين التوتر والتحالف.** 15 سبتمبر 2014.
7- قناة BBC: تقرير إخباري. **مقتل سعيد صيام وزير داخلية حكومة حماس المقالة في غزة.**15 يناير 2009.

و- المقابلات:

- مقابلة مع عضو المكتب السياسي لحركة حماس عماد العلمي بتاريخ 12-4-2014.
- مقابلة مع القيادي بحركة حماس الدكتور موسى أبو مرزوق بتاريخ 22-1-2015.
- مقابلة مع الدكتور سامي أبو زهري الناطق باسم حركة حماس بتاريخ 15-3-2015.
- مقابلة مع الدكتور أسامة حمدان مسئول العلاقات الدولية في حركة حماس بتاريخ 2015/6/13 (عبر الفيس بوك).
- مقابلة مع المحلل السياسي أ. مصطفى الصواف بتاريخ 5-7-2015.
- مقابلة مع المحلل السياسي د. فايز أبو شمالة بتاريخ 12-7-2015.
- مقابلة مع المحلل السياسي د. وليد المدلل بتاريخ 13-9-2015.

ز- المواقع الالكترونية:

- إنسان أونلاين. "**تقرير جولدستون حول الحرب على غزة**".5أكتوبر2009.تم استرجاعه في 10أكتوبر2015.على الرابط:www.insanonline.net/news
- الجزيرة نت. "**العدوان على غزة الدوافع والمآلات**". 26نوفمبر2012.تم استرجاعه في 2أكتوبر2015.على الرابط:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

- الجزيرة نت. "**اللجنة الرباعية الدولية**".26سبتمبر2011.تم استرجاعه في 10أكتوبر 2015.على الرابط:www.aljazeera.net/news
- الجزيرة نت. "**حماس انتصرت في حرب غزة**". 20أكتوبر2012.تم استرجاعه في 30مايو2015.على الرابط:www.aljazeera.net/news
- الجزيرة نت."**حماس تبحث مع روسيا العلاقة بأوروبا**". تم استرجاعه في 12سبتمبر2015.على الرابط: www.Aljazeera.net/news
- الجزيرة نت. "**حماس ترحب برفع اسمها من قائمة الإرهاب الاوروبية**".17ديسمبر2014.تم استرجاعه في 2فبراير2015.على الرباط:http://www.aljazeera.net/news/arabic
- الجزيرة نت. "**حماس ترحب برفع اسمها من قائمة الإرهاب الاوروبية**".17ديسمبر2014.تم استرجاعه في 13ديسمبر2015. على الرابط:

http://www.aljazeera.net/news/arabic

- الجزيرة نت. "**محددات السياسة التركية تجاه حركة حماس**".21أبريل2014.تم استرجاعه في 16أغسطس2015.على الرابط: www.aljazeera.net

- الجزيرة نت. "**مخيم اليرموك وجيرانه وسوسيولوجيا التداخل**". 28 نوفمبر 2012.تم استرجاعه فى12أبريل2014.على الرابط:www.aljazeera.net
- الرسالة نت. "**تجربة حماس في الحكم عززت النظام والقانون**". 8فبراير 2010.تم استرجاعه في 10أكتوبر2015.على الرابط:/http://www.alresalah.ps/ar
- شبكة الإعلام العراقي. "**الابتزاز السياسي .. واللعب بالورقة الطائفية**". تم استرجاعه في 9يناير2015.على الرابط:http://www.imn.iq/articles/view
- صحيفة الرسالة. "**بحث عن تأثير الربيع العربي على فكر حماس**".2نوفمبر2014.تم استرجاعه في 24يونيو2015.على الرابط: www.alresalah.ps/ar/index
- صحيفة المشرق ." **حصار غزة.. القصة التي لم تنتهِ فصولها بعد**".13يونيو2015.تم استرجاعه في 3يوليو2015.على الرابط:http://mashreqnews.com/ar/post
- فلسطين الآن. "**تجربة حماس البرلمانية في الميزان**".29يناير 2014.تم استرجاعه في 30مارس 2014.على الرابط:www.paltimes.net/details/news
- فلسطين الآن. "**محاضرة أ. أسامة حمدان، برعاية مجلس العلاقات الأوروبية الفلسطينية**". 23 يناير 2013.تم استرجاعه في 15سبتمبر2015.على الرابط: www.paltimes.net
- مركز الجزيرة للدراسات. "**المقاومة الفلسطينية ضرورة الصمود وتحديات البناء**". 31مارس2015.تم استرجاعه في 20 سبتمبر2015. على الرابط: www.studies.aljazeera.net
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. "**أسطول الحرية وكسر حصار غزة الاحتمالات والتداعيات**".30 يناير 2013.تم استرجاعه في 2فبراير2015.على الرابط: www.alzaytona.net
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. "**مستقبل العلاقة بين حماس وإيران**".25 مارس2014. تم استرجاعه في 11 مايو2015.على الرابط: wwww.alzatouna.net/permalink.html
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات." **تقرير: قرار المحكمة الأوروبية إبطال قرار الاتحاد الأوروبي بوضع حماس في قائمة الإرهاب**".18ديسمبر2014.تم استرجاعه في 26أكتوبر2015.على الرابط: http://www.alzaytouna.net/permalink
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات. "**العدوان الإسرائيلي على غزة يفشل في تحقيق أهدافه**". 22 نوفمبر2012. تم استرجاعه في 3أكتوبر2015. على الرابط: http://www.dohainstitute.org/release

- المركز الفلسطيني للإعلام. "**الأردن وحماس وعلاقات متجددة عنوانها المصالح العليا للشعبين**".12 نوفمبر 2012.تم استرجاعه في 2يناير2015.على الرابط:www.palinfo.org
- المركز الفلسطيني للإعلام. "**تطور عسكري وصمود بوجه العواصف السياسية**". 15ديسمبر2014.تم استرجاعه في 16اغسطس2015.على الرابط: www.palinfo.net
- المركز الفلسطيني للإعلام. "**رفع حماس من قائمة الإرهاب انتصار قانوني في ظل التآمر الدولي**". 18 ديسمبر2014. تم استرجاعه في 9يونيو2015. على الرابط: https://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails
- المركز الفلسطيني للإعلام. "**رفع حماس من قائمة الإرهاب. انتصار قانوني في ظل التآمر الدولى**".18ديسمبر2014. تم استرجاعه في 13اغسطس2015.على الرابط: https://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails
- المركز الفلسطيني للإعلام. "**كيف تنظر إسرائيل إلى فوز حماس في الانتخابات البلدية والتشريعية**". 12ديسمبر2006.تم استرجاعه في 5أغسطس2015.على الرابط: www.palinfo.com/site/pic/newsdetail
- المركز الفلسطيني للإعلام." **أضواء على القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية الفلسطينية**".9يناير2007.تم استرجاعه في 10أكتوبر2015.على الرابط: https://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails
- مركز القدس للدراسات. "**فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية**". 5مايو2015.تم استرجاعه في 20أغسطس2015.على الرابط:http://www.alqudscenter.org
- مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية. "**مفهوم المشاركة السياسة**".22ديسمبر2012.تم استرجاعه في 11مايو2014.على الرابط: www.mokarabat.com/s5459.htm
- مركز كارنيجي للشرق الأوسط. "**حماس ومرسي: ليست بهذه السهولة بين الإخوان**".5أكتوبر2012.تم استرجاعه في 7أغسطس2015.على الرابط: http://www.carnegie-mec.org/publications
- مركز نماء. "**حماس والربيع العربي جدل المكسب والخسارة**" .4مارس2013.تم استرجاعه في 24مايو2015.على الرابط: www.nama-center.com
- المنتدى التربوي. "**ورقة عمل مقدمة لليوم الدراسي بعنوان :النتائج السياسية والدبلوماسية للحرب على غزة عام2012**".7يناير2013.تم استرجاعه في 1مايو2015.على الرابط: www.montada.ps

- الموسوعة الجغرافية. "**مفهوم الإقليم والجغرافية الأقليمية**".10أكتوبر 2010.تم استرجاعه في26مارس2014.على الرابط:www.4geography.com/vb/showthread.php.
- موقع BBC."**إسرائيل تعلق محادثات السلام ردا على المصالحة الفلسطينية**" .24ابريل 2014.تم استرجاعه في 5سبتمبر2015.على الرابط: www.bbc.uk/arabic/middleeast
- موقع اجناد الاخباري. "**تجربة حركة حماس بالحكم أين اصابت وأين أخفقت**".3مايو2014.تم استرجاعه في 15ديسمبر2015.على الرابط: www.ajnad-news.com
- موقع الجزائر نيوز. "**تقرير استراتيجي يحذر من تأثير الانقسام الفلسطيني والضعف العربي والإسلامي على القضية الفلسطينية**".9أغسطس2009.تم استرجاعه في 12مايو2014. على الرابط: http://www.djazairess.com/djazairnews
- موقع الجزيرة نت. "**الانتخابات الفلسطينية الدلالات والتحديات**".28يناير2006.تم استرجاعه في 17فبراير2015.على الرابط: www.aljazeera.net
- موقع الموسوعة الحرة. "**موقف الدول الغير عربية من حماس**".25أغسطس.تم استرجاعه في 25أغسطس2015.على الرابط: www.ar.wikipedia.org
- موقع أمامة الإخباري. **"الاعتقال السياسي: جريمة الاعتقال بلا جريمة**".12يوليو2015.تم استرجاعه في 10أكتوبر2015.على الرابط: http://www.omamh.com/site/pages/details
- موقع أمد للإعلام. "**العلاقات الدولية لحركة حماس**".22مايو2014.تم استرجاعه في 23أغسطس2015.على الرابط: http://www.amad.ps/
- موقع راديو البلد الأردني. "**الربيع العربي يفرض رسما سياسياً بين الأردن وحماس**". 31أكتوبر 2011. تم استرجاعه في 20سبتمبر2015. على الرابط: www.ar.ammannet.net/news
- موقع قصة الاسلام. "**حوار مع الدكتور خليل الحية: ذكرى انطلاقة حماس الإنجازات تتكلم**". 15ديسمبر2011. تم استرجاعه في 23أغسطس2015.على الرابط: www.islamstory.com/ar
- موقع مفكرة الاسلام. "**حماس في السلطة**". 30يناير2007.تم استرجاعه في 17يونيو2014.على الرباط:www.islammemo.com
- وزارة الخارجية الفلسطينية. "**حركة المقاومة الاسلامية حماس**".12مايو2014.تم استرجاعه في 4أكتوبر2015.على الرابط: www.mofa.gov.ps/news

- وكالة أنباء البحرين. "**الثقافة السياسية والمجتمع الدولي**".15ابريل 2012.تم استرجاعه في 25 مارس 2014.على الرابط : www.bna.bh/portal/news
- وكالة دنيا الوطن. "**حالة الابتزاز السياسي**". 5سبتمبر2009.تم استرجاعه في 2أكتوبر2015.على الرابط: http://www.alwatanvoice.com/arabic/news
- وكالة دنيا الوطن. "**حكومة حماس في غزة.. إنجازات وإخفاقات**".5فبراير2014.تم استرجاعه في 30مايو2015.على الرابط: www.alwatanvioce.com/content
- وكالة فلسطين اليوم. "**حماس ما بعد حكومة غزّة**". 3يونيو2014.تم استرجاعه في 19مايو2015.على الرابط: www.paltoday.ps/ar/post
- وكالة معا .**"بعد ربع قرن حماس أين نجحت واين اخفقت**".10ديسمبر2012.تم استرجاعه في 18أغسطس2015.على الرابط:www.maan.com/news
- وكالة معا. "**تداعيات رفع حماس من قائمة الإرهاب الأوروبية**".19ديسمبر2014. تم استرجاعه في 3أغسطس2015.على الرابط:www.maan.com
- وكاله معا. "**حكومة حماس في غزة إنجازات واخفاقات**".13يونيو2013.تم استرجاعه في 18أغسطس2014.على الرابط: www.maannews.net/arb/viewdetails
- CNN بالعربية. "**ما هي القبة الحديدية**".18نوفمبر2012.تم استرجاعه في 5نوفمبر2015.على الرابط: www.cnn.com/2012middle-ewast

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1- Alpher, Yossi. **Israel's Troubled Relationship with Turkey and Iran**. Norwegian Peace Building Center, Noref Report. (2010)

2- Bjorn, Brenner .**Islamic governance Hamas style**. university of Gothenburg.(2015)

3- Byman, Daniel & Goldstein, Gad **.The Challenge of Gaza**. United States: Caban Center. (2011)

4- Carnegie endowment for international peace .**Hamas in the post-Morsi period**. Lihi Shitrit and Mahmoud Jaraba,1August 2013 published at www.Carnegie endowment for international peace.org watched in 29-9-2015.

5- Euro Mid Observer. **Slow death ,the collective punishment of Gaza has reached acritical stage**. Geneva ,Switzerland, September. (2013)

6- Fuller, Graham **.Hamas comes to power: breakthrough or setback**. Volume v,issue2,Monterey,United States: Center on Contemporary Conflict.(2006)

7- Jim, Zanotti .**Israel and Hamas conflict in Gaza 2008-2009**.congressional research service ,United States. (2009)

8- Karmon ,Ely. **Hamas in dire straits**. Perspective on terrorism journal, volume 7,issue5. (2013)

9- Malka, Haim **.Gaza's health sector under Hamas**. Center for strategic and international studies :Washington, America. (2012)

10- Walther, Marc .**Hamas between violence and pragmatism**. Second edition. United States. (2012)

11- Muslih, Muhammad. **The Foreign Policy of Hamas**. New York: council on foreign relations .(1999)

12- Scham ,Paul & Abu-Irshaid, Osama. **Hamas: Ideological rigidity and political flexibility**. United States: United States Institute of peace(2009)

13- Taflioglu, Serkan .**from burden to strategic assest :The relationship between the government of Hamas and Mubarak's Egypt** .Nigde University, Turkey. (2013)

14- The guardian newspaper. **Hamas and Iran rebuild ties three years after falling out over Syria** .Hazem Balousha .published in 9 January2014/ ,watched in 15/9/2015.